

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٣٦١

الاثنين، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ٠٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باتشيليت خيريّا/السيد باروس ميليت/السيد أولغوين سيغارو	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد إبانيس
	أنغولا	السيد أوغوستو
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرس كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة (S/2015/6).

1501582 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٣٥/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

التنمية الشـاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة (S/2015/6)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في القاعة. إن مشاركتهم في هذه المناقشة تؤكد من جديد على أهمية الموضوع الذي نتناوله اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وجمهورية إيران الإسلامية، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورواندا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، والصومال، والعراق، وغواتيمالا، وفييت نام، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، وكينيا، ولكسمبرغ، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والنمسا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أنطونيو دي آغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غُبوي، رئيسة مؤسسة غُبوي للسلام في أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/6، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر شيلي وأشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم المناقشة الجارية اليوم بشأن موضوع يكمن في جوهر مهمة الأمم

المتحدة، ألا وهي كيف يمكن للتنمية الشاملة أن تعزز السلام والأمن.

وبما أن هذه المرة هي المشاركة الأولى لي في مجلس الأمن هذا العام، أود أن أتمنى لجميع أعضاء المجلس والمشاركين الآخرين اليوم عاما جديدا سعيدا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب بالأعضاء الجدد: إسبانيا، أنغولا، فترويلا، ماليزيا، نيوزيلندا. إنني أعتمد على قيادتهم والتزامهم تجاه معالجة السلام والأمن العالميين. وأود كذلك أن أشكر الأعضاء المنتهية ولايتهم - الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، لكسمبرغ - على إسهاماتهم.

وأشكر الرئيسة باتشيليت جيريا أيضا على قيادة المجلس في هذه المناقشة، وعلى التزامها واندفاعها بصفتها أول رئيسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث أبرزت بنجاح حقوق المرأة حول العالم. وأشكر حائزة جائزة نوبل للسلام، ليماه غُبوي، على مساهمتها في المناقشة الجارية اليوم.

إن منظمتنا قائمة على ثلاث دعائم: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولدى التصدي للتحديات الضخمة والمعقدة التي تواجه كلا منها، نولي في بعض الأحيان القليل من الاهتمام للترابط القائم بينها. لكن مؤسسي الأمم المتحدة أدركوا جيدا أنه إذا تجاهلنا دعامة واحدة، فنحن نعرّض الدعامتين الأخريين للخطر. يجب أن نخرج من صوامعنا ونعمل معا في المجالات الثلاثة كافة وفي وقت واحد. لهذا السبب، أرحب كثير الترحيب بتركيز مجلس الأمن اليوم على التنمية الشاملة.

إن العام ٢٠١٥ هو عام العمل بشأن التنمية المستدامة. فنحن نسعى لاستكمال العمل المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وإطلاق خطة جديدة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والتوصل إلى اتفاق يتعلق بتغير المناخ.

ومما يشجعني ملاحظة أن الدول الأعضاء قد أولت في مداولاتها حتى الآن اهتماما كبيرا للسلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، تشدد الدول الأعضاء على أهمية النمو الشامل والعمل اللائق لبناء مستقبل أفضل. وهي تدعو إلى الحد من عدم المساواة، وكفالة وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وهي تربط بوضوح وإلى حد كبير بين السلام والإدماج الاجتماعي، ووصول الجميع إلى العدالة، وتدعو إلى صنع القرار بصورة شاملة وتمثيلية.

وإسهامي في هذه المناقشة يؤكد على أهمية العدالة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة، من خلال تعزيز مؤسسات قوية وسريعة الاستجابة، كما ينعكس في التقرير التجميعي (A/69/700) الذي قدّمته إلى الجمعية العامة في الشهر الماضي. ومع بدء العضوية الكاملة للأمم المتحدة مفاوضاتها في وقت لاحق من هذا الصباح، تسنح لنا الآن فرصة هامة لتوسيع نطاق جدول أعمال التنمية، وتسليط الضوء على الأهمية الأساسية للمجتمعات الشمولية في بناء عالم أكثر سلما.

إن جميع البلدان وجميع المجتمعات يمكنها أن تستفيد من التنمية المستدامة والشاملة، سواء كانت غنية أو فقيرة، متقدمة النمو أو نامية، في حالة نزاع أو سلام. وهناك توافق متزايد في الآراء مفاده أن المستويات العالية التي شهدناها في العقود الأخيرة من عدم المساواة هي ضارة اجتماعيا، وسياسيا، وبيئيا. والتنمية التي تستثني جزءا من السكان يمكنها أن تكون مدعاة للتآكل الاجتماعي. وبوسعها أن تساهم في ارتكاب الجريمة وخلق شعور باليأس والاغتراب – وهي ظروف يمكنها أن تغذي التطرف. وعدم المساواة يمكنه أن يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي القلّة، وتقويض الديمقراطية. ويمكنه أن يؤدي إلى الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية، وزيادة تدهور البيئة.

وعلى الرغم من توافق الآراء هذا، ما زال الاستبعاد وعدم المساواة قائمين. ففي العديد من البلدان، الفقراء، والمهاجرون، والمصابون بإعاقات، وجماعات السكان الأصليين، وكبار السن يحصلون على القليل من الخدمات الأساسية أو لا يستطيعون الحصول عليها، ولا يمكنهم المشاركة في الحوار السياسي.

والتمييز ضد النساء والفتيات ظلم صارخ، يحرمهن من فرص الحصول على التعليم، والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، والوظائف والمناصب القيادية، ويحول دون تنميتهن وتنمية مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن على نطاق أوسع.

وتوفير الضمان الاجتماعي حول العالم غير كاف بحيث يبعث على اليأس. فأكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى

أي نوع من الحماية الاجتماعية على الإطلاق – لا معاشات تقاعدية، ولا وجود لشبكة أمان في أوقات المرض أو البطالة.

إن مجتمعات ما بعد التراع بشكل خاص يجب أن تولي الأولوية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إذا أرادت أن تحظى بأي أمل في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان رئيسيان إذا كان للمرأة أن تساهم في عمليات المصالحة وإعادة الإعمار.

وحتى في البلدان التي تعيش في سلام، لن تتحقق التنمية الشاملة للجميع بالمصادفة. ويجب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني البرهنة على الالتزام بالتعليم والصحة وإيجاد فرص العمل، واتخاذ خطوات هامة أخرى. إن مؤسسات الحكم والتمثيل السياسي من بين أهم العوامل الحاسمة الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. فالشعوب تحتاج إلى قنوات فعالة ومتجاوبة للإعراب عن آرائها ومعالجة شواغلها ومظالمها. ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد لزيادة دعمها للبلدان في تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وتقدم لجنة بناء السلام الدعم الدولي المنسق الموجه إلى البلدان الخارجة من نزاعات. ويُنتظر أن يساعد الاستعراض الحالي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام على جعل ذلك الدعم أكثر قوة ومرونة.

إن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة هامة لتعزيز الترابط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وأحث جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الاضطلاع بدورها في ضمان أن تلقى هذه الرسالة آذانا صاغية في المفاوضات المستمرة وفي الاتفاق النهائي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد باتريوتا (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدتي، عن ترحيبنا الحار والأخوي بكم في نيويورك وأن أشيد بكم على اقتراح إجراء مناقشة في مجلس الأمن بشأن موضوع اليوم الحسن التوقيت للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكركم على دعوتي للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بصفتي رئيس لجنة بناء السلام. ويرتبط موضوع هذه المناقشة ارتباطا وثيقا بولاية لجنة بناء السلام وهدفها المتمثل في بناء السلام الدائم والمستدام ومنع العودة إلى التراعات العنيفة.

والإدماج هو أحد الجوانب الرئيسية في عملية بناء السلام. إن الحروب والتراعات داخل البلدان تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع وتؤدي إلى الشقاق العميق والكراهية. وكثيرا ما يتطلب إصلاح هذه التصدعات حوارا تشارك فيه الأطراف المتحاربة والمجموعات غير المسلحة، فضلا عن آليات للسماح بتوسيع نطاق المشاركة في العمليات السياسية والهياكل الاجتماعية والاستراتيجيات الإنمائية. وغالباً ما يكون الاستبعاد السياسي عاملاً رئيسيا وراء الوقوع من جديد في دائرة التراع العنيف. ويكون الاستبعاد السياسي بالغ الخطر حينما يتزامن مع غيره من أشكال عدم المساواة، على سبيل المثال على أسس اجتماعية أو ثقافية أو قضائية أو اقتصادية. والمظالم المتعلقة بأشكال الاستبعاد أو عدم المساواة أو التمييز الصريح – الحقيقية والمتصورة على السواء – غالباً ما تكون السبب الجذري لاندلاع التراعات المسلحة.

وقد تبين أن التنافس على السيطرة على الموارد الطبيعية يؤدي إلى تأثير سلبي على نحو خاص على احتمال اندلاع التراعات العنيفة. وهناك حالات كثيرة حيث يجري تقاسم الفوائد المتأتية من الموارد الطبيعية على نحو غير متكافئ داخل المجتمع ولا يستفيد منها سوى القلة. وتستغل الجماعات التي تسعى إلى السيطرة على الموارد الطبيعية هذه التظلمات من أجل افتعال اضطرابات سياسية وتأجيج نزاعات مسلحة.

وتبرز هذه التحديات الترابط بين الأمن والعدالة والمبادرات الإنمائية في تعزيز السلام. والطابع المتعاضد للتنمية

والسلام والأمن وحقوق الإنسان معروف للغاية وكان عاملا أساسيا في التفكير في إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وسعى ذلك الإجراء، الذي اتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى إعادة تنشيط وتعزيز الهيكل الأوسع نطاقا للسلام والأمن في الأمم المتحدة.

وإدراك الترابط بين هذه النُهج المتميزة لا ينبغي أن يدفعنا إلى اقتراح أن يضطلع المجلس بالمسؤوليات التي تتعلق بمسائل التنمية. فقد تكون الأجهزة الأخرى، مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، في وضع أفضل لاستكشاف تلك المسائل بالتعاون مع المنظمات الإنمائية الصادر لها تكليف من الأمم المتحدة. بيد أن ذلك يؤكد على ضرورة تنسيق نُهجنا والعمل بقدر أكبر من التآزر.

وتتبوأ لجنة بناء السلام مكانة تخولها تقديم المشورة بشأن المسائل التي تمس شواغل مجلس الأمن والجمعية العامة، مثل السبل التي تسهم بها التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع في السلام والأمن والحد من احتمالات اندلاع نزاعات عنيفة أو العودة إلى الوقوع فيها. وينبغي الاستفادة بصورة كاملة من مهمة اللجنة الاستشارية لدى الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء تحقيقا لهذه الغاية. ومن شأن الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام أن يساعدنا في زيادة تعزيز هذا الدور الذي تضطلع به اللجنة.

أود أن أشير إلى بعض الحالات التي أسهمت فيها لجنة بناء السلام في تعزيز شمول المجتمعات.

في بوروندي، عملت لجنة بناء السلام بشكل وثيق في العام الماضي مع حكومة بوروندي والممثل الخاص للأمين العام والفريق القطري على تعزيز بيئة سياسية أكثر شمولا. وبالرغم من مخاوف بشأن بعض الحوادث الأمنية المعزولة التي شاركت فيها الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية، ساعدت هذه الجهود المشتركة على زيادة الثقة بين حكومة بوروندي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأسهم تعميق الحوار السياسي الذي ضم الحكومة والأحزاب السياسية في اعتماد خارطة طريق توافقية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠١٥، ومدونة قواعد سلوك للانتخابات المقبلة، وقانون انتخابي جديد، اعتمده المجلس الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٤ قبل أن يصدق عليه الرئيس. وحاليا، ما زالت العملية الانتخابية قائمة، وانتهت مرحلة تسجيل الناخبين بتسجيل حوالي ٣,٧ مليون ناخب. وتواصل اللجنة تشجيع جميع أصحاب المصلحة للمحافظة على البيئة المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية ونبذ العنف كسبيل لتحقيق أهداف سياسية.

وفي غينيا، دعمت اللجنة الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في تيسير إجراء حوار بين الحكومة والأحزاب السياسية. وأسفرت عملية الحوار عن التوصل إلى اتفاق أرسى أساسا متينا لإجراء انتخابات برلمانية ناجحة وشاملة للجميع في عام ٢٠١٣. وبالرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا، فإن البرلمان الذي افتتح في ٢٠١٤ قد يُعتبر شاملا للجميع وممثلا للمجموعات السياسية في غينيا.

وفي غينيا - بيساو، دعم صندوق بناء السلام، بالتعاون مع اللجنة، إنشاء أول غرفة عمليات للمرأة على الإطلاق - مركز رصد الانتخابات - الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في مراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

أما في سيراليون، فقد أثبتت الحكومة والمجتمع الدولي أن التعافي بسرعة من الحرب أمر ممكن. وحققت سيراليون استقرارا سياسيا واستعادت الأمن الأساسي وأعادت تنشيط العمليات الديمقراطية وبنت مؤسسات وطنية هامة، وحققت نموا اقتصاديا. وفي هذه العملية، ثبت أيضا أن الأمم المتحدة يمكنها التصدي للتحديات المعقدة في مجالي بناء السلام والتنمية بطريقة منسقة. وبرهنت العملية على أن الاستثمار من جانب الشركاء الدوليين والإقليميين في السلام يمكن أن يحقق نتائج باهرة.

وأود أن أؤكد أهمية الإدماج الجنساني بوصفه عنصرا رئيسيا في جميع جهود بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب. وفي هذا السياق. أود أن أشير إلى أن اللجنة قد دعت على وجه التحديد إلى إدماج المرأة في بناء السلام والعمليات السياسية والانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك من خلال الإعلان السياسي الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وحدث خاص نُظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفي ليبريا، دعت اللجنة بقوة إلى عملية مصالحة شاملة للجميع. وأكد بيان الالتزامات المتبادلة، الذي توصلت إليه اللجنة مع حكومة ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، على المصالحة الشاملة للجميع على سبيل الأولوية. وعلى هذا الأساس، ساندت اللجنة بنشاط إطلاق خارطة طريق المصالحة الوطنية في ليبريا في عام ٢٠١٣ بعد عملية تشاور استمرت عامين.

وقد وجهت اللجنة الانتباه إلى الآثار السياسية المحتملة لوباء الإيبولا في غينيا وليبريا وسيراليون، إذ يهدد المرض بتآكل التماسك الاجتماعي وتقويض تسيير أعمال مؤسسات الدولة الرئيسية. وسيكون تنفيذ عملية إنعاش شاملة للجميع تتناول أوجه عدم المساواة المتصورة بين المجموعات وتعزيز المؤسسات السياسية الرئيسية أمرا هاما لحماية المكاسب التي تحققت في عمليات بناء السلام.

وأكدت اللجنة، في حوارها التفاعلي غير الرسمي الثالث مع أعضاء مجلس الأمن في تموز/يوليه عام ٢٠١٤، أهمية تركيز الاهتمام على العمليات السياسية الشاملة للجميع التي تعزز الملكية الوطنية وتعيد بناء نسيج المجتمعات الممزقة وتضع عقدا اجتماعيا جديدا. وينبغي أن يكون هذا حجر الزاوية لجهودنا الجماعية الرامية إلى بناء السلام الدائم في البلدان الخارجة من النزاعات.

وبينما تعد الجمعية العامة ومجلس الأمن لإجراء الاستعراض العشري لهيكل بناء السلام في هذا العام، ينبغي أن نغتنم الفرصة للتأكد من أن استجابة الأمم المتحدة ترقى إلى تطلعات ملايين البشر في البلدان الخارجة من النزاعات. ويجب تقييم أهمية وفعالية الأمم المتحدة استنادا إلى قدرتها على المساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الأمن وحقوق الإنسان والعدالة والتنمية الاقتصادية بصورة شاملة للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غبوي.

السيدة غبوي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم. كوني ناشطة في مجال السلام وكوني شخصاً يستند في نهجه على قاعدة جماهيرية، يساورني شك في أنني سأعود هنا مرة أخرى على الإطلاق. لذلك اسمحوا بأن أقول ما يجول في خاطري.

أود أن أعرب عن تقديري لشيلي على دعوتي إلى الحضور هنا اليوم.

ثمة مجموعة من النساء، والبعض منهن عانى أشد المعاناة خلال أربعة عشر عاماً من الحرب المدنية الليبيرية، اجتمعن لتشكيل حملة نساء ليبريا للعمل الجماهيري من أجل السلام. وكان هدفهن النهائي إحلال السلام في دولة دمرتها الحرب. وكانت تلك النساء تنتمي إلى طبقات إثنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة. كذلك كان لديهن مخططاً عسكرياً متنوعاً، ومرد ذلك إلى كون العديد منهن جاء من مجموعات إثنية اشتركت اشتراكاً عميقاً في الحرب الأهلية. وعندما أصبح جلياً بأنه بغض النظر عن أي جانب انقسامي كن يؤيدن، فإن الأنانية والجشع عنصران يطغيان باستمرار على الحاجة الحقيقية إلى السلام، فقد كانت تلك النسوة على استعداد لتقديم تضحيات كبيرة باستخدام أساليب لا تنطوي على العنف، بل تقوم على الحوار للتفاوض على تسوية سلمية. أما البقية فقد أصبحت تاريخا، وكلنا نعرف كيف انتهت. غير أنه توجد بضعة دروس أود بتواضع أن أتشاطرها مع المجلس، إنها دروس تعلمتها بوصفي قائدة لتلك المجموعة.

أولا، بالنسبة لنساء ليبيريا فإن إحلال السلام كان مسألة رئيسية قبل صونه. والسبب الذي يحملني على إثارة هذا الموضوع هو أننا نجد أنفسنا في عالمنا اليوم في مكان تمس فيه الحاجة اليوم إلى السلم الدولي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العالم. وبغض النظر عن أصلكم وجنسيتكم، وعرقكم وأيديولوجيتكم السياسية، فإننا جميعاً، في هذه القاعة وخارجها، نعيش بحس عميق بالخوف. إن جميع الأشياء التي تضفي معنى على الحياة بالنسبة لنا تتآكل تدريجياً بسبب انعدام الأمن. فمتعة ركوب الطائرة قد ولت. وإن حرية العبادة، التي كنا نمارسها عندما وأينما وكيفما نختارها قد ولت. والتعليم، ولا سيما بالنسبة للبنات، يتعرض لتهديد خطير. وهذا يتوقف على الحيز الذي تجد فيه نفسك، وكونك امرأة ما من شيء يضارع الاستقلال الجسدي. كما شهدنا في باريس فقد أصبحت أيضاً حرية التعبير وحرية الصحافة من الأشياء التي عفى عليه الزمن. أصبح ينظر إلى النزعة العسكرية بوصفها الحل الرئيسي لكل مشكلة محلية ووطنية ودولية، بغض النظر عن طبيعة المشكلة. قبل بضع سنوات، لو نطقتم بكلمتي ''بوكو حرام ''، لقال الناس،''ماذا؟''. ولكن اليوم إذا قلت بوكو حرام في روسيا، فإن شخصاً ما سيعرف ما هي. إن الأشياء البسيطة والهامة التي جعلتنا نشعر بأننا نعيش في عالم مسالم وآمن قد سُلبت منا. لذلك لا بد لنا جميعاً من أن نعمل من أجل السلم والأمن الدوليين والتنمية الشاملة.

أما الدرس الثاني الذي أحضرته معي إلى هذه الهيئة فقد تعلمته من مجموعة من النساء تعمل انطلاقا من روح الوحدة التي يضطلعن بها بولايتهن. نساء عقدن العزم على رص صفوفهن وخوض غمار كفاح مشترك. إن فكرة الكفاح ليست غريبة على هذه الهيئة، فهي متجسدة في الميثاق الذي أنشأها. واليوم نرى الانقسام حتى في الوقت الذي يقتضي الأمر فيه الاتحاد. إن الحصرية أصبحت شيئا مألوفا، حتى في عملية إحلال السلم والأمن. بوسعي أن أقضي ساعات هنا أعرض فيها قضايا تتعلق بشمول المرأة في بناء السلام. وفي كل مرة توجد ضغوط والتماسات، وفي نهاية اليوم نمسي من دون تحقيق أي تقدم، وفي بعض الأحيان تُضاف تعليقات في هذا الصدد ولكن فقط بعد فوات الأوان.

كما قلت آنفا، فإني قد لا أعود أبداً إلى مجلس الأمن مرة أخرى، لذلك اسمحوا لي بأن أقول ما يجول في خاطري. لكي تتحقق التنمية الشاملة في سبيل صون السلم والأمن الدوليين، أرجو من هذه الهيئة أن تقوم بعملية تأمل ذاتي عميق. قبل سبعين عاما، كانت الحكمة وراء تسمية خمسة أعضاء دائمين ذات دلالة ومعنى، ذلك لأن معظم البلدان الموجودة في هذه القاعة إما كانت مستعمرة من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين أو أنها لم تكن مستقلة. أما اليوم، ونحن بصدد الكلام عن التنمية الشاملة، يداعبني أمل مؤداه أنه يمكننا زيادة عدد الأعضاء الدائمين إلى سبعة، أي بإضافة عضوين اثنين إلى ذلك العدد. إن العوامل المحركة في عالمنا مختلفة. فالأشياء التي كنا نفعلها في السابق قد تغيرت. ولكي نحقق السلم والتنمية الدوليين، علينا أن نغير النظم والهياكل التي تجعل من المستحيل على الآخرين المحاولة في المجال الذي يفلح فيه الآخرون. لقد تغير عالمنا بطرق عديدة وعلى نحو أكثر مما كنا نتصور على الإطلاق. لقد حان الوقت لكي نغير بعضاً من الأنظمة والهياكل الأساسية التي تجعل من المستحيل علينا إحلال السلم والأمن الدوليين.

في هذا الاقتباس الذي سأتركه لدى المجلس اليوم لخص على نحو جيد زميلي الحاصل على جائزة نوبل للسلام، الدكتور مارتن لوثر كينغ، الابن، الحاجة إلى القيام بعمل موحد وجماعي وشامل: إذ قال''قد نكون جميعاً قد أتينا على متن سفن مختلفة، ولكننا جميعاً الآن في نفس القارب.''

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة غبوي على إحاطتها الإعلامية.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس يدلي به بالنيابة عن المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على مساهماتهم القيمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يقرون البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/3.

تقرر ذلك.

أدلي الآن ببيان بوصفي رئيساً لشيلي.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالمشاركين وأن أشكرهم على وجودهم هنا في هذا المنتدى لتشاطر التأمل في الطرق المفضية إلى الشمولية والأمن لأممنا. وهذا التأمل يجري في واقع مختلف. لا نرى اليوم على الساحة الدولية مواجهات حربية على نطاق واسع بين الدول، وهي مواجهات كانت شائعة في القرن العشرين. ومهما يكن من أمر، لا يعني ذلك أننا نعيش في عالم مسالم وآمن. إن الذين تكلموا قبلنا قد أشاروا إلى ذلك بوضوح.

إن ما كان يسمى بـ ''التهديدات التقليدية للأمن'' قد حلت محلها وبدرجة كبيرة ''تهديدات جديدة'' غير عسكرية في طابعها صادرة عن غير الدول. بعبارة أخرى، من خلال الحروب الدائرة داخل الحدود الوطنية والمخاطر العابرة للحدود الوطنية من قبيل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، والكوارث الطبيعية، وتفشي الأمراض وتدهور البيئة. ولكي نفهم تلك التحديات الجديدة ونتصدى لها، لا بد لنا من أن نعتمد نهجا متعدد الأبعاد يوضح الأسباب الكامنة وراء تلك التهديدات. وتشمل تلك التوترات الاجتماعية، والاقتصادية، والجنسانية، والعرقية، والقبلية، والدينية، والإيديولوجية التي قد تكون لها آثار محلية أو إقليمية أو عالمية. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نساهم مساهمة فعالة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام في العالم. تلك هي الأهداف التي قام عليها هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة.

لذلك، نعتقد أن المناقشة عن التنمية الشاملة في سبيل صون السلام والأمن الدوليين ينبغي أن تُعقد في هذا المنتدى لأننا نفهم أن السلام متطلب أساسي لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية، وبالمقابل فإن الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة شرطان لإحلال للسلام. وفي ذلك الصدد، أبْرُز وجهة نظر الأمين العام التي أتشاطرها حيث قال في شهر أيلول/سبتمبر الماضي:

> ''إن قوة القذائف ليست هي التهديد الأكبر للإرهابيين في الأجل الطويل، وإنما سياسة إشراك الجميع [...]. بل إنه التعليم، وتوفير الوظائف والفرص الحقيقية.'' (S/PV.7272، صفحة ٣)

تلك هي أيضاً أدوات فعالة لمنع وقوع أشكال أخرى من النزاع، وبناء السلام، وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون، ومن أجل حماية الحريات الفردية، وفي نهاية المطاف، من أجل بناء مجتمعات أكثر إنصافا. إننا ندرك تماما هذا، لذلك نحن في شيلي نبذل جهودا كبيرة لتضييق فجوة الفوارق الاجتماعية والحيلولة دون ترك قطاعات من السكان متخلفة عن الركب. نعتقد أن سد الفجوات في الدخل والمركز في الهيكل الاجتماعي أمر يعادل في الأهمية النهوض بتكافؤ الفرص. إن ذلك ليس حتمية أخلاقية فقط، بل إنه أيضا متطلب للتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، ومتطلب للاستقرار السياسي ولإحلال السلام. لقد أحرزنا تقدما في ذلك الإتجاه، بيد أنه لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا.

وللأسف، في العديد من بلدان العالم، فإن المسافة بين الواقع والمثل العليا للإدماج والعدالة مسافة هائلة، ولا يبدو أنها تتقلص بمرور الوقت. وهذه الحالة تستدعي قلقا خاصا في الدول المتعددة القوميات والمتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات التي لا تحترم فيها حقوق الأقليات وفي الدول حيث تضطهد الأقليات القوية

الأقليات الضعيفة والمشتتة. وفي كلتا الحالتين، يهيئ الإحباط والحقد الظروف المناسبة للتروع نحو التطرف والعنف المسلح، الذي حينما يقع، فإنه عادة ما يسبب معاناة لا حصر لها تعبر الحدود الوطنية بل ويمكنها زعزعة استقرار مناطق بأكملها.

وتقدم الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وافريقيا نماذج، مثل العراق وسوريا واليمن والصومال. ولكن هذه ليست المناطق الوحيدة في الكوكب المتأثرة بأعمال العنف وانعدام الأمن. فأمريكا اللاتينية، المنطقة التي تشهد معظم عدم المساواة في العالم، هي أيضا المنطقة التي يوجد فيها أعلى معدل لجريمة القتل وإحدى المناطق الأكثر تضررا من الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وهذه لا تبدو مجرد مصادفة. وفي أوروبا الغربية، تنشأ أعمال العنف الإرهابي، التي ندينها أشد الإدانة، في سياق شعور متزايد بالقلق يتكلم فيه معظم المتشائمين عن فشل نموذج التعايش المتعدد الثقافات وحيث يزداد التعصب وكل أشكال الكراهية.

ولذلك السبب، كما أكد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى نحو ما أشرنا أليه في مناسبات أخرى، نؤكد على أن منع نشوب التراع وبناء السلام وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية تتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أخص بالذكر الإسهام الذي تقدمه النساء. فحن مطالبون بأن نضطلع بدور رائد في تهيئة ظروف أفضل للحياة في هذا الكوكب. وحين يحصل استبعاد ذلك الجزء الهام للسكان فإنه لا يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق تلك الأهداف فحسب، بل في الواقع يجعل تحقيقها مستحيلا في أغلب الأحيان.

ويبين نموذج ليبريا، في المقابل، وكما قالت لنا ليماء، إنه حينما تكون العمليات شاملة للجميع، من الأرجح أن تكلل بالنجاح. وتحقق المصالحة الوطنية وبناء السلام بإنشاء آليات لإدماج جميع القطاعات المعنية، التي اضطلعت فيها النساء بدور متميز – لا سيما أعمال ليماء غُبوي، التي تشرفنا بوجودها. واعترافا بأعمالها، نالت ليماء غُبوي، بالترافق مع رئيسية ليبريا الحالية، إيلين جونسون سيليف، والناشطة اليمنية توكل كارمان، جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١.

وتبين التجربة أن المناقشة التي نقترح عقدها بشأن التنمية الشاملة للجميع تتسم بأهمية قصوى، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ما نسعى له هو الإسهام بشكل موضوعي في بناء عالم أكثر سلاما وأمانا وعدلا للجميع.

ولذلك أدعوكم إلى مناقشة التجارب والآراء وتبادلها مع أخذ هذه الأهداف بعين الاعتبار.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس. أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، الرئيسة باشيليه، على تولي رئاسة هذه الجلسة البالغة الأهمية وعلى قيادة شيلي بشأن هذه المسائل والعديد من المسائل الأخرى في المجلس وفي جميع أرجاء العالم. وأشكركم أيضا على الجهود التي تبذلونها طوال حياتكم، بما في ذلك خلال فترة عملكم هنا بصفتكم مديرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبصفتكم رئيسة شيلي، للنهوض بقضايا التنمية والسلام. كما أشكر الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ليماء غُبوي. ويمكننا جميعا أن نرى السبب وراء إحداثها الفرق الذي أحدثته في ليبريا وخارجها. وهي حقا هائلة. وأشكر الأمين العام والسفير باتريوتا على الإسهامات الهامة للغاية التي قدماها.

ومثلما تطورت التهديدات للسلام والأمن الدوليين، كذلك تطور تصور المجلس لها. ولننظر في أكبر أزمتين نواجههما اليوم: وهما وباء فيروس إيبولا والتطرف العنيف. ومع أن أي واحدة منهما لا تمثل نوع الخطر الذي ربما كان يتخيله مؤسسو الأمم المتحدة، فإنهما تهددان استقرار بلدان عديدة وازدهارها. وكلتاهما تبرزان الطريقة التي يمكن بها لتخلف النمو أن يمثل خطرا على السلام والأمن.

وأحد الأسباب الرئيسية لانتشار فيروس إيبولا بالسرعة التي انتشر بها في غرب أفريقيا وقتله تلك النسبة الكبيرة من الأشخاص الذين أصيبوا به هو تخلف النمو الحاد لنظم الصحة العامة في البلدان المتضررة. وكما قال الرئيس أوباما في ملاحظاته أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، إن الجماعات المتطرفة العنيفة وجدت أخصب مراتع للتجنيد ”في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعيش ربع الشباب بلا وظيفة، وحيث يمكن أن يشح الغذاء والماء، وحيث يستشري الفساد ويصبح من الصعب على نحو متزايد احتواء التراعات الطائفية“ (A/69/PV.6، صفحة ١٨).

إن الصلة بين التنمية والسلام والأمن تمتد إلى أبعد من فيروس إيبولا والتطرف العنيف. فالحرب الأهلية المتوسطة تؤخر بلدا ناميا متوسط الحجم أكثر من ٣٠ عاما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. وتستغرق مستويات التجارة بعد أعمال العنف الكبرى ما متوسطه ٢٠ عاما لكي تتعافى. وتقدر الآثار الاقتصادية العالمية لاستئصال ذلك العنف بمبلغ ٩,٥ ترليونات دولار، أو تقريبا ١١ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي. وتبين هذه الأرقام ما ينبغي أن يكون واضحا وهو: إن الصحة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان متصلة بصورة متأصلة بقدرتها على تأمين السلام والمحافظة عليه. ومن المتوقع أن يعيش أكثر من ٨٠ في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع – الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم – في بلدان متأثرة بالتراع والعنف المزمن بحلول عام ٢٠٢٥. ونعلم أن هذا تحد لا يمكننا أن نتجاهله. ويتعين علينا أن نفعل شيئا أكثر من ذلك.

واحد أماكن البداية هو النساء والفتيات. فقصة ليماء تشهد على الدور الجوهري التي يمكن أن تضطلع به النساء في النهوض بالسلام والأمن. وفي خضم الحرب الأهلية الوحشية الثانية في ليبريا، حشدت ليماء آلاف النساء للصلاة من أجل السلام وأسست جماعة نظمت مظاهرات سلمية استمرت لمدة أسبوع داعية إلى إنهاء التراع. وساعدت حركة النساء الناشطات في ممارسة ضغط شعبي على رئيس ليبريا آنذاك شارلس تايلور بغية الانخراط في محادثات السلام مع المتمردين. وحينما تعثرت تلك المحادثات، شكلت ليماء و ٢٠٠ امرأة سلسلة بشرية لمنع الحكومة والمتمردين من مغادرة طاولة المفاوضات. وبطبيعة الحال كان بوسع الحكومة والمتمردين أن يشقوا طريقهم عبر تلك السلسلة، ولكن المطالبة الرمزية لهؤلاء النساء من أجل السلام، بالترافق مع الضغط الدولي، ساعدت على إبقاء كلا الجانبين حول طاولة المفاوضات، وفي ظرف أسبوع توصلا إلى اتفاق.

وإذا اتفقنا على أن السلام والأمن الدوليين مرتبطان بالتنمية الشاملة للجميع، نخلص إلى أن أحد أفضل السبل أمام المجتمع الدولي لتوطيد السلام والمساعدة في إنهاء التراع هو سد الفجوة الإنمائية الدائمة. ولذلك السبب، وإضافة إلى استثمار موارد غير مسبوقة – بما في ذلك جهود أكثر من ٣ ٠٠٠ من المهندسين وعلماء الأوبئة والأطباء الأمريكيين وغيرهم على أرض الواقع، بشكل رئيسي في ليبريا – لوقف تفشي فيروس إيبولا من مصدره وفي ترك البلدان المتأثرة بنظم للصحة العامة أقوى مما كان لديها قبل تفشي الفيروس، فإن الرئيس أوباما أطلق الخطة العالمية للأمن الصحي.

وتهدف الخطة العالمية للأمن الصحي إلى إعداد البلدان لمنع عمليات تفشي الأمراض واكتشافها والتصدي لها بسرعة قبل أن تصبح أوبئة. وخلال اجتماع مع الرئيس أوباما في أيلول/سبتمبر الماضي، انضم إلينا ٤٣ بلدا لإعلان أكثر من ١٠٠ التزام محدد بتعزيز الأمن الصحي العالمي، بالترافق مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية. ولذلك السبب استثمرنا الكثير من الوقت في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة التي لا تخلف أي حد وراءنا في أي بلد، سواء كان ناميا أو متقدم النمو، وليس فيما

يتعلق بالمساواة بين الجنسين والصحة العالمية فحسب، بل في جميع المجالات الأخرى مثل التعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة والحوكمة الشاملة والمتجاوبة مع الجميع.

ولذلك السبب ناصرت الولايات المتحدة بقوة الهدف ١٦، الذي يركز على تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع وبناء المؤسسات المسؤولة والشاملة للجميع على كل المستويات. وإذا تمكنا من تحقيق هذا الهدف بالحد من الفساد وتعزيز الهوية العالمية والحرة والقانونية وكفالة حصول الجمهور على المعلومات، يمكننا أن نضمن مساعدة خطة الأمم المتحدة الانمائية المقبلة على تمكين من هم في أمس الحاجة الي الخطة.

ولذلك السبب استثمرنا بقوة في أفغانستان في كفالة المزيد من إدماج النساء والفتيات بصورة كاملة في المجتمع الأفغاني. ومنذ عام ٢٠٠١، ازداد الالتحاق بالمدارس هناك ثلاثة اضعاف، مع التحاق ١٠ ملايين طفل تقريبا في الوقت الحالي بالمدارس، ٤٠ في المائة منهم فتيات. وتقلصت الوفيات النفاسية من ١٦ في المائة إلى ٣ في المائة. واليوم، تشغل النساء ٢٨ في المائة من مقاعد البرلمان الأفغاني، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في بلدي بالذات. وكل هذه الاستثمارات، وكل هذا التقدم المحرز لا يجعل النساء شركاء على قدم المساواة بصورة أكبر في مستقبل أفغانستان فحسب، بل يفتح لأفغانستان آفاقا أكثر إشراقا من أجل تحقيق مستقبل أكثر أمنا وازدهار.

واليوم، كما قيل، نحتفل بذكرى حياة حائز آخر لجائزة نوبل للسلام وأحد أعظم المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم، وهو د. مارتن لوثر كينغ، الإبن.

وقد تحدث الدكتور كينغ في واحدة من خطبه الأخيرة عما سماه ”أمريكا الأخرى“، وهي بلد قارن بينه وبين أمريكا، بلد الفرص والمساواة. وقال إن أمريكا الأخرى تتصف ”ببشاعة يومية تحول بهجة الأمل إلى كلل نتيجة اليأس“. وتحدث الدكتور كينغ عن رجال عاطلين عن العمل وأسر تعيش في ظروف بائسة وأطفال محرومين من التعليم الجيد؛ وتحدث عن كيف أن غياب المساواة هذا يشكل عقبة دائمة أمام ازدهار أمريكا، داعيا جميع الأمريكيين إلى سد هذه الثغرات.

مر ما يقرب من ٥٠ عاما على إشارة الدكتور كينغ إلى ضرورة سد هذه الثغرات في الولايات المتحدة، ومع ذلك لا يزال الكثير جدا منها قائما، هنا في الولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. ونداؤه إلى العمل لا يزال مدويا وملحا اليوم مثلما كان عندما أطلقه لأول مرة. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا للقيام بدورنا من أجل تلبيته.

السيد دومينغوس أوغوستو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، على ترؤس هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن مسألة هامة تشغل بالنا جميعا. في الواقع، يمثل الإدماج، بكل أشكاله ومظاهره، موضوعا بالغ الأهمية في هذا العالم المتسم بالعولمة، حيث أصبحت تجليات التعصب والكراهية، الناتجين عن الإقصاء، سمة رئيسية لمجتمعاتنا، وهي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الرئاسة الشيلية لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير على عملها الممتاز في تعزيز المهمة الهامة الموكلة إلى مجلس الأمن.

إن الموضوع الذي اقترحته الرئاسة الشيلية لهذه المناقشة ذو أهمية بالغة في العالم المعاصر، حيث تتصف الجوانب المتعددة الأبعاد للإدماج، بما في ذلك الإدماج الإقليمي والسياسي والاقتصادي والعرقي والثقافي – بتعقيد كبير ولا ترتبط حصرا بالتراع وبالسلام والأمن الدوليين. وقضية الإدماج تهم أيضا الدول الراسخة تاريخيا والتي ما زال يتعين عليها، بعد قرون من وجودها بوصفها دولا، أن تتصدى للتحديات التي ينطوي عليها الإدماج. ويتجلى وجود قوى طاردة، وهو أمر ناتج عن مستويات مختلفة من الإقصاء في بعض هذه الدول، في نشوء مظاهر انفصالية في بلدان من غير المحتمل في الأحوال العادية، من وجهة نظرنا، أن تنشأ فيها هذه المظاهر نظرا للطابع السلمي والديمقراطي لهذه البلدان.

ويتمثل أحد العناصر الهامة للتحليل، على النحو المشار إليه في الورقة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2015/6، المرفق)، في مسألة الإدماج الإقليمي. وفي الواقع، يشكل ذلك نقطة الانطلاق في ضمان معاملة جميع المناطق والشعوب التي يتألف منها بلد ما على قدم المساواة، ومن ثم تعزيز الهوية الوطنية وضمان السلامة الإقليمية. وبالتالي، فإن الإقصاء الإقليمي هو نقطة الانطلاق للقوى الطاردة التي يمكن أن تؤدي إلى تفتيت أراضي الدول. وعلى العكس من ذلك، فإن الإدماج الوطني يمنح جميع المواطنين شعورا بالانتماء ويسهم بشكل حاسم في التماسك الوطني والوئام الاجتماعي، وبالتالي في التعبئة الفعالة للمواطنين من أجل بلوغ الأهداف الوطنية العظيمة ذات الصلة بالسلام والتنمية المتسقة.

وفي البلدان المتعددة الأعراق، ثبت أن التحديات التي ينطوي عليها الإدماج أكثر تعقيدا. وبهدف التغلب على النزعة الطبيعية لإقصاء الآخرين على أساس الاختلافات، من الضروري أن تعالج الدول المشاكل العرقية باهتمام خاص من أجل منع إقصاء أي مجموعة عن مجتمعها الوطني وتعزيز التعايش الكامل والفرص المتكافئة للجميع. والإدماج الاجتماعي ضروري أيضا لبناء مجتمعات تضم مواطنين أحرارا ومسؤولين واعين بواجباتهم وحقوقهم. ففيه تكمن ثقافة السلام والتسامح والقبول التام بالفوارق المتأصلة في التنوع الاجتماعي. والإدماج الاجتماعي يستتبع ضرورة تعميم مراعاة القضايا الجنسانية بصورة كاملة عند وضع السياسات الوطنية. وفي الواقع، من الواضح في عالم اليوم أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب والبلدان، وإقصاؤها يُفقر على نحو ملحوظ حياة المجتمعات التي تستبعد النساء.

والإقصاء الاقتصادي كثيرا ما يستند إلى استغلال طبقات اجتماعية مُحددة جيدا وغالبا ما يكمن في مفهوم تفوق فئة معينة على بقية المجتمع. وهو يمثل بصفة عامة السبب الجذري للصراعات الاجتماعية التي كثيرا ما تفضي إلى اندلاع أعمال عنف شديد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإدماج الاقتصادي، بوصفه تعبيرا عن مشاركة النسيج الاجتماعي بالكامل في التمتع بالثروة الوطنية، لا يزال ملموسا وحاسما لتعزيز الشعور بالانتماء وللمشاركة الفعالة لجميع الأفراد في العمل وتمتعهم به.

وأخيرا، فإن الإدماج الثقافي، لا سيما في سياق المجتمعات المتعددة الثقافات، ذو أهمية حيوية لنمو التلاحم الاجتماعي والوطني. وشريطة وجود احترام للاختلافات وللطابع المتأصل لجميع الثقافات التي يتألف منها النسيج الثقافي الوطني، فإن ذلك يمثل أيضا أصلا ذا أهمية وقيمة كبيرة.

إن الاستقرار السياسي هو الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. ومع ذلك، ندرك أن الاستقرار السياسي ليس غاية في حد ذاته. وينبغي أن يستند إلى نظام ملائم لمشاركة القوى السياسية وجميع الطبقات الاجتماعية في الحوكمة. وهذا يعني أن الحوكمة الشاملة للجميع هي أفضل ضمان لتحقيق فائدة من التمثيل الفعال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والوئام الاجتماعي والتنمية البشرية الفعالة. كما يكفل الحكم الديمقراطي والتشاركي أنه حتى عندما تنشأ حالات قد تتسبب في الشعور بالإقصاء في مجتمع ما، إمكانية حلها بطريقة سلمية وديمقراطية في سياق البحث عن توافق الآراء لدى صنع القرارات، لا سيما بشأن المسائل الهامة في الحياة الوطنية.

وتحديد علامات الإقصاء بمجرد ظهورها في بلد بعينه واتخاذ إجراءات سريعة بشأنها هما من الأهداف الواسعة النطاق التي يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الوطنية المعنية السعي إلى تحقيقها. والواقع أن الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ينبغي أن تنشئ آليات للإنذار المبكر لاتخاذ إجراءات متكاملة

على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي من أجل التصدي فورا لأسباب التوتر وسوء الفهم قبل تحولهما إلى صراع. ونعتقد أن منع نشوب النزاعات، بوصفه أحد جوانب الحياة الدولية، يشكل عاملا هاما في بناء عالم أكثر سلاما، يستشعر بشكل أفضل قيم السلام.

وفي حالات ما بعد النزاع في المجتمعات التي تعاني اختلالا وظيفيا بوجه عام، من الضروري صياغة سياسات لتنسيق وتعزيز الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون بهدف تحقيق المصالحة والحكم الرشيد وتوطيد التماسك الاجتماعي. وفي البلدان الخارجة من النزاع المسلح، يجب الاضطلاع ببناء السلام بوصفه جزءا من عملية شاملة للجميع تتغلب على سوء الفهم وتستعيد الثقة وترسي أسس السلام الدائم. ويتطلب ذلك بناء مجتمعات شاملة للجميع من خلال تنفيذ السياسات المناسبة، ولا سيما في مجالات التعليم والحوار الاجتماعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

نفذت أنغولا، التي هي بلد خارج من النزاع، عمليتها الخاصة ببناء السلام، في إطار المعايير التي تنسجم مع العناصر الرئيسية التي أكدنا عليها، وسعت لإجراء هذه العملية في بيئة تشهد تحديات إنمائية هائلة. وأدارت الحكومة منذ عام ٢٠٠٢، برنامج إعادة إدماج اقتصادي واجتماعي واسع النطاق، لفئات سكانية هُمشت خلال النزاع المسلح، وخاصة المقاتلين السابقين وأسرهم.

وسعت أنغولا أيضا لبناء مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومسؤولين، واتباع سياسات اندماج اجتماعي لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، شكل تعزيز المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا في صياغة السياسات الحكومية، فيما يتعلق بالمرأة الريفية، التي تضطلع تدريجيا بدور أكثر أهمية، وبالتالي فإنها تبوأت مكانها الصحيح في المجتمع الريفي. وبغية إدراج تلك الأولوية في سياستنا الوطنية، وتمشيا مع قلق المجتمع الدولي بشأن دور المرأة في السلام والتنمية، فقد أعلن عام ٢٠١٥ عام المرأة الريفية.

إن تقييمنا حول دور المرأة في المجتمع الأنغولي إيجابي للغاية بشكل عام. وفي الواقع، أحرز تقدم ملحوظ، في مجال النهوض بالمرأة خلال السنوات الأخيرة، واحتلت المرأة مكانة هامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدنا.

ينبغي أن ينعكس النمو الاقتصادي الذي حصل خلال السنوات الأخيرة، في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الملموس لجميع مواطني أنغولا. ووضعت السلطات الأنغولية، آخذة ذلك الهدف بعين الاعتبار، سياسات اقتصادية تهدف إلى ضمان شمول المجتمع الوطني بالمكاسب التي تحققت خلال السنوات الأخيرة.

وأخيرا، تؤيد أنغولا تماما البيان الرئاسي (S/PRST/2015/3) الذي اعتمد بوصفه وثيقة ختامية لهذه المناقشة البناءة للغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية إسبانيا.

السيد إيبانيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أشارك في هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وهذا هو أول بيان أدلي به أمام مجلس الأمن منذ انضمام إسبانيا للمجلس كعضو غير دائم في ١ كانون الثاني/يناير. ومما يضاعف سروري تزامن ذلك مع رئاسة أصدقائنا الشيليين، وحضور الرئيسة باتشيليت بين ظهرانينا اليوم هنا. وأذكر أن زيارتها كانت أول زيارة يقوم بها رئيس دولة إلى إسبانيا في عهد فيليب السادس، مما يدل على العلاقات الوثيقة للغاية التي تربط بلدينا.

وأود أيضا أن أشكرك سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة مفتوحة حول موضوع لا يزال تناوله ملائما من حيث التوقيت. وأرحب أيضا بحضور الأمين العام وأشكره، وبرئيس

لجنة بناء السلام، وبالحائزة على جائزة نوبل للسلام غبوي، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

إن الركائز الثلاث التي تقوم عليها الأمم المتحدة ليست مستقلة عن بعضها البعض. بل على العكس من ذلك، إذا فشلت إحداها، فإنها تهدد مجمل الهيكل الذي نص عليه الميثاق. كما أشار إلى ذلك الأمين العام بان كي – مون بحق، ليس ثمة سلام بدون تنمية، وليس ثمة سلام دائم أو تنمية مستدامة بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونستطيع أيضا أن نضيف بأنه لا يوجد سلام أو تنمية مستدامة من دون شمول بجميع جوانبه. ويجب أن يشكل ذلك الاستنتاج الرئيسي لهذه المناقشة. وتعد المذكرة المفاهيمية التي أعدها الرئيس (S/2015/6، المرفق) مفيدة جدا في هذا الصدد.

ولا أحد يجادل في أن لدى مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. لكن فكرة السلام والأمن، قد تغيرت منذ الفترة التي اعتمد فيها الميثاق. والسلام ليس مجرد غياب للحرب، تماما كما أن الأمن لا يقتصر على الحد من التهديدات. إذ أن كليهما أكثر تعقيدا بكثير.

إن السلام والأمن في عالم اليوم، عبارة عن مجموعة من العوامل التي تتراوح بين توفير الأمن الشخصي للمواطنين، والتغلب على الانقسامات الاجتماعية العميقة، وبين حسن سير المؤسسات النزيهة، وعدم انتشار الفساد على نطاق واسع، والقضاء على العنف الجنساني في جميع الشرائح الاجتماعية إلى الإصلاحات التعليمية التي تهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية، والحملات الانتخابية النزيهة والمنصفة، إلى احترام السلامة الإقليمية للدول. إنها تشكل جميعا إطارا وقائيا، يرتبط ارتباطا وثيقا بازدهار الأمم واحترام حقوق الإنسان.

وبعبارة أخرى، فإن مفهوم السلام والأمن مفهوم شامل، بحيث يعد الشمول بجميع أبعاده، سواء أكانت إقليمية أو قومية أو عرقية أواجتماعية أواقتصادية أوثقافية أو جنسانية، مهمة لتحقيق الاستقرار الداخلي لبلد من البلدان، وبالنسبة للسلم الدولي، وعلى نحو لا يقل أهمية، بالنسبة لمنع نشوب النزاعات في المستقبل.

إن إسبانيا تتفهم هذه الفكرة بشكل جيد للغاية، لأنها دولة تعددية تحب التنوع. إننا أمة لديها ثقافات وحساسيات مختلفة، أنشئت على تراكمات تاريخية وضعتنا في مفترق طرق بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين، ومكانا يلتقي فيه الشرق والغرب، وبوابة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وجسرا بين القارتين القديمة والجديدة. وأدى ذلك كله إلى خليط من الأعراق والثقافات والهويات وتعبيرات إنسانية متنوعة ما فتئنا نجسدها لعدة قرون. والوحدة في التنوع هي إحدى سماتنا البارزة.

وشكل في الآونة الأخيرة وصول عدد كبير من المهاجرين إسهاما جديدا ومثريا، لكنه لم يخل من التحديات. لقد كان مبدأ الشمول أحد المبادئ الذي وجه أعمالنا، سواء فيما يخص التعاون مع البلدان الأصلية للمهاجرين، أو فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية المتبعة تجاه المهاجرين.

وفيما يتعلق بتعاوننا الدولي، فإن ثلاثة من المبادئ التوجيهية الخمسة الواردة في الخطة الرئيسية الرابعة للتعاون الإسباني، الصالحة إلى غاية نهاية عام ٢٠١٦، مستوحاة من فكرة أن التنمية الشاملة ضرورية لصون السلم والأمن. إنني أشير إلى توطيد العمليات الديمقراطية وسيادة القانون، والحد من الوقوع بين براثن الفقر المدقع والأزمات، وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وهذا يعني أن إسبانيا تعطي الأولوية لمشاريع التعاون المستوحاة من تلك المبادئ التوجيهية الشاملة.

ويشكل على المستوى المحلي، الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والمساواة بين الجنسين بالنسبة المهاجرين، أولوية. وقد تحقق ذلك من خلال اتباع سياسات اجتماعية تضمنت دعم اندماج المهاجرين في مجتمعنا، وزيادة الوعي وإعداد المجتمع الإسباني لاستضافتهم. ويتمثل الهدف النهائي لتلك

السياسات في منع التسبب في حالات إقصاء، مما قد يؤدي بسهولة إلى التهميش، إلى جانب منع كراهية الأجانب.

وتمثل فلسفة الشمول هذه جذور الدبلوماسية الوقائية التي ينص عليها الميثاق في الفصل السادس، وجرى بالتأكيد إحياؤها في السنوات الأخيرة. وهو مفهوم صاغه قبل سنوات عديدة داغ همرشولد، ويتجلى بكل معانيه في الحالات الدولية مثل تلك التي نشهدها حاليا.

إن إسبانيا قد اختارت بوضوح الدبلوماسية الوقائية كأداة للعلاقات الدولية، وخاصة على المستوى المتعدد الأطراف. وبلدي عضو مؤسس وفعال في مجموعة أصدقاء الوساطة، التي أنشئت بناء على طلب فنلندا وتركيا، وأطلقت جنبا إلى جنب مع المغرب، والوساطة في مبادرة البحر الأبيض المتوسط، التي تهدف إلى بناء ثقافة الوقاية على جانبي منطقة جغرافية تميزت بتوترات وصراعات من مختلف الأنواع. كما أطلقنا أيضا في المنطقة، جنبا إلى جنب مع الجزائر، استراتيجية المياه لغرب البحر الأبيض المتوسط، التي تهدف إلى نزع فتيل التراعات المحتملة في المنطقة على هذا المورد الحيوي.

أيضا، كبلد مؤسس جنبا إلى جنب مع تركيا، لتحالف الحضارات، فإننا نعتقد أن الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة يمثل أساسا حاسما للجهود المبذولة لنزع فتيل التوترات القائمة، ومنع التوترات الكامنة من التفاقم، وفضح الأساطير حول رؤية ''الآخر'' في الخطاب الوطني أو العرقي أو الإيديولوجي لمختلف المجتمعات. وتلك المهمة هامة وعاجلة. ولإنجازها، فإننا بحاجة إلى أدوات قوية تجمع بين مختلف الحساسيات، مع هدف واحد يتمثل في: تجنب نشوب التراعات والعمل من أجل إحلال السلام.

ويعد مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات، منتدى آخر من المنتظر أن يضطلع بدور في مجال تعزيز الانسجام والتسامح والحوار بين الأديان.

وستبذل إسبانيا قصارى جهدها لكفالة استخدام هذا المركز كامل إمكاناته تحقيقا لهذا الغرض.

وأخيرا، يتطلب صون السلم والأمن الدوليين أدوات شاملة للمساعدة في منع نشوب التراعات؛ مِمّا يتضح في سياق المسؤولية التي تتحملها كل حكومة عن حماية مواطنيها. وهذه الحماية في مواجهة الجرائم الجماعية المحتملة تعني أنه يجب علينا التعجيل باتخاذ إجراءات، ليست التنمية المستدامة أقلها أهمية.

وتعتقد إسبانيا أن صون السلم والأمن الدوليين ليس قضية ذات طابع عسكري أو مرتبط بالشرطة على نحو حصري. وإذا كنا قد استفدنا أي درس طيلة نحو ٧٠ عاما من وجود هذه المنظمة، فهو أنه لا طائل من تحقيق وقف لإطلاق النار أو تجميد نزاع من التراعات ما لم نقم بمعالجة أسبابه الجذرية. وهذا يتطلب وضع سياسات عامة وقائية في جميع المجالات؛ والتنمية الشاملة جزء لا يتجزأ من هذه السياسات.

وفي نهاية المطاف، يجب علينا أن نضع استراتيجيات إنمائية شاملة لتعزيز دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعالة، يجب أن تكون جامعةً وأن تتناول جميع جوانب الشمول - الإقليمية والوطنية والعرقية والاجتماعية والجنسانية والاقتصادية والثقافية - وهي تتطلب مشاركة جميع الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها، بما في ذلك المجلس.

وبالتالي، فإنني أود أن أختتم كلمتي بتهنئة الرئاسة الشيلية على اضطلاعها بدور الريادة في إدراج التنمية الشاملة كموضوع للمناقشة في المجلس. وأهنئكم، سيدتي الرئيسة، مُرَحِّباً بالبيان الرئاسي المعتمد اليوم (S/PRST/2015/3)، الذي أسهمنا فيه استنادا إلى تجربتنا الوطنية. ومن مسؤوليتنا الآن جميعا أن نقوم بمتابعة هذه المبادرة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسرنا بالغ السرور أن نرحب بكم في رئاسة

مجلس الأمن. ونود أن نعرب عن امتناننا للوفد الشيلي على عقد جلسة اليوم، وعلى إعداد البيان الرئاسي الذي اعتُمد للتو (S/PRST/2015/3). كما نشكر الأمين العام، الذي حدد مسار مناقشة اليوم، والممثل الدائم للبرازيل، السيد دي أغويار باتريوتا، على بيانه وقيادته الفعالة للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٤. كما استمعنا بإمعان للبيان الذي أدلت به الحاصلة على جائزة نوبل، السيدة غبويي.

لقد اعتبر الاتحاد الروسي الأمم المتحدة على الدوام محفلا تداوليا فريدا لإنشاء هيكلية أكثر استدامةً وديمومةً للعلاقات الدولية، يتحمل فيها مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي سياق اليوم المتسم بالتغييرات العالمية المتسارعة، تشهد مختلف المناطق تحولات كبيرة وواسعة النطاق تنطوي، على ازدياد احتمال نشوب النزاعات. وهناك أعداد متزايدة من النزاعات الداخلية، تُفاقِمُها المواجهات المسلحة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية الصعبة. وعلى ضوء تلك الخلفية، صارت المسائل القائمة منذ أمد طويل أكثر إلحاحاً، بما في ذلك انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات عبر الحدود، والتهديدات الجديدة مثل الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي ذلك السياق، فإننا نؤيد تأييدا تاما تعزيز آليات الحوار ومنع نشوب النزاعات وتحسين الأمم المتحدة لا سيما أدوات مجلس الأمن في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. وما زلنا على اقتناع بأن المبادىء التوجيهية الثابتة لهذه الأنشطة لا تزال هي القواعد العالمية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

إن المهام المترابطة في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، المُكَرّسَة، من جملة أمور، في الوثائق الختامية للمحافل الرئيسية المعقودة تحت إشراف الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، تكتسي أهمية خاصة للدول التي تمر بفترة إعادة البناء بعد انتهاء النزاع، تقوم فيها الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي. والمساعدة على بناء السلام هنا ينبغي أن تروم تعزيز وضع الأولويات من جانب الحكومات الوطنية، وتستهدف بناء القدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، نرى أن هناك مجالا لإقامة تعاون وثيق فيما بين لجنة بناء السلام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي النظر في جميع جوانب الخطة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك مكافحة أوجه عدم المساواة وكفالة تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين، في إطار العملية الحكومية الدولية الجارية تحت إشراف الجمعية العامة تحضيراً لمؤتمر القمة العالمي الذي سيُعقَد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما سيتم اقتراح خطة للتنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية اعتمادها. وينبغي ألا يكون هناك أي تسييس للعمل في سياق الاتفاق على هذه الخطة. ونحن نعارض القيام بتفسير واسع لمفهوم التنمية المستدامة قد يتضمن جوانب جديدة، بما في ذلك ما يسمى بالبعد السياسي، لا تتماشى مع الأفكار الواردة في مؤتمر ريو+٢٠.

إننا ندعو إلى ضبط النفس والاحتراز في مناقشة المسائل الإنمائية في إطار الهيئات غير المتخصصة، لا سيما في مجلس الأمن. وينطبق هذا أيضا على محافل النشاط المنفردة، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعدالة ودعم حقوق الإنسان. ويبدو أن إدراج هذه العناصر في جدول أعمال مجلس الأمن سيؤدي حتما إلى ازدواجية العمل المتواصلة فيه فعلا، وسيتسبب في خلافات سياسية شديدة ومزاعم مُبَرّرَة بأن مجلس الأمن يتطاول على صلاحيات الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. ولذلك ما فتئنا ندعو إلى توزيع فعال للعمل فيما بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وإلى قصر المناقشات في مجلس الأمن على الحالات التي لها تأثير مباشر على التهديدات المُحدقة

بالسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، فإننا نتفق تماما مع الأفكار الوجيهة التي قدمها السفير دي أغويار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام.

ومن الواضح أن في كل أزمة على حدة هناك حاجة لتوخي الدقة، واتباع نهج متوازن وغير متحيز، والتحلي بسعة الصدر لدى السعي إلى حل تقبله جميع الأطراف في النزاع. وبالنسبة لبعض الدول، تنطوي الأسباب الجذرية للنزاع على جوانب اقتصادية واجتماعية خفية. وفي دول أخرى، فإنها تأخذ شكل إقصاء مناطق بكاملها من الحياة العامة على الصعيدين السياسي والثقافي.

وعلاوة على ذلك، لإحلال السلام الدائم، لا بد من مراعاة المسائل الثقافية والتاريخية والإقليمية، فضلا عن خصائص العلاقات مع الدول المجاورة. كما أن سياق المجتمعات المستقرة والعادلة يختلف من بلد إلى بلد، لكن القاسم المشترك يجب أن يكون هو مراعاة جميع الفئات والمجموعات الاجتماعية في عملية تنفيذ الدولة للمهام ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي، التزاماً منه بهذا النهج، لا يزال يقوم على الصعيد الوطني بتعزيز ومواءمة العلاقات فيما بين مختلف فئات المجتمع بغية كفالة التماسك الاجتماعي على المستوى الوطني. وقد كان هذا بالفعل من بين أهداف منتدى موسكو الذي عُقد في ١٥ كانون الثاني/يناير بشأن ''الدول والمجتمع المدني: التعاون من أجل التنمية''.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر الوفد النيجيري شيلي على تنظيمها لهذه المناقشة الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية المتاحة لتوجيه مناقشتنا (S/2015/6، المرفق). كما نشكر الأمين العام؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير دي أغويار باتريوتا؛ والحاصلة على جائزة نوبل، ليماه غبوي، على إحاطاتهم الإعلامية.

من الحقائق المسلم بها على نطاق واسع أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون استتباب الأمن، ولا يمكن استتباب الأمن بدون تحقيق التنمية. والدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد بوضوح الصلة بين الأمن والتنمية. ولموضوع هذه المناقشة أصداء أيضا في سياق الخطاب العالمي المتواصل عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، ترى نيجيريا أن من المجدي أن يعقد المجلس مناقشة بشأن التنمية الشاملة.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن للنزاعات والشعور بانعدام الأمن الشخصي أثرا كبيرا على التنمية البشرية، وأنها تترك بلايين الناس في ظروف مزرية. وبالتالي، ينبغي لجهود المجلس أن تركز على تعزيز التنمية التي لا تستثني أحدًا، من خلال عمليات حفظ السلام لديه، وجهوده لبناء السلام والدبلوماسية الوقائية.

ولن تكون التنمية هادفة إلا إذا كانت جميع فئات المجتمع تسهم في إيجاد الفرص، وتشارك في اتخاذ القرارات وتتشاطر منافع التنمية.

إن البيان الرئاسي الذي اعتُمد للتو (S/PRST/2015/3) يؤكد على أهمية إفساح المجال لجميع الأطراف الفاعلة، بغض النظر عن خلفياتها العرقية أو الإثنية أو الاجتماعية أو الجنسانية أو الدينية أو الثقافية أو الاقتصادية. ولكفالة استتباب الأمن وتحقيق التنمية، أقر المجلس، من خلال تدخله في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بأهمية توخي الشمول لدى تعزيز الحوكمة الجيدة، والمصالحة الوطنية، والديمقراطية، والمساواة الجنسانية، والنمو الاقتصادي المستدام.

ويشجع المجلس مزيدا من إدماج المرأة في تسوية النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع من خلال بند جدول أعماله بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين. وفي البلدان الخارجة من النزاع، وفرّ إدماج المرأة ومشاركتها في الحكم والنشاط

الاقتصادي، فضلا عن توفير المهارات وفرص عمل للشباب، الزخمَ اللازم لتحقيق لسلام والأمن.

والدروس المستفادة من أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام تشير إلى أن أنشطة التنمية الشاملة يمكن أن تساعد على منع الانتكاس إلى التزاع. ومن ثم، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز مفهوم التنمية الشاملة عندما يأذن بولايات. كما يجب إيلاء الاهتمام لتعزيز المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان التي تمر في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. ،يمكن تحقيق ذلك من خلال المزيد من التعاضد والتعاون والتنسيق بين المجلس وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وعلى الصعيد الوطني، نحن في نيجيريا نتخذ خطوات ملموسة للتصدي لتحدياتنا الأمنية وتعزيز السلام من خلال التنمية الشاملة. ويعتمد النهج الليّن الذي نتبعه في مكافحة التطرف العنيف على استراتيجية متعددة الأبعاد في معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والتطرف العنيف. والهدف منه عموما هو استخدام تدابير عملية لوقف التطرف العنيف في الأجل القصير، ومنع وقوعه في المستقبل على المدى الطويل. وتعكف الحكومة من خلال برنامجها على معالجة المسائل الهامة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية والثقافية التي تؤجج التطرف الذي يتغذى منه التمرد. وينطوي النهج الليّن للحكومة على مجموعة واسعة من الإصلاحات من خلال النظام التعليمي لدينا. كما نخلق فرصا اقتصادية ونوفّر المهارات للأشخاص المعرضين لخطر التطرف.

أما على المستويين دون الإقليمي والإقليمي فتقوم نيجيريا بدور نشط في استعادة السلام والديمقراطية للبلدان الخارجة من التزاع. ويؤكد ذلك اقتناعنا بأن المؤسسات الديمقراطية القوية تمثل منابر حيوية لمشاركة جميع الفئات، بمن فيهم النساء والشباب، في التنمية في أي بلد من البلدان. كانت نيجيريا أحد المستجيبين المبكرين الّذين قدموا الدعم إلى مكافحة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. واستند إجراؤنا إلى الحاجة إلى المحافظة على التنمية الت تحققت بالفعل في البلدان المتضررة بهدف الحد من خطر الانتكاس إلى التزاع.

وفي الختام، تعتقد نيجيريا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل بوصفها عاملا من عوامل التنمية الشاملة. كما نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الخطاب القائم على الصعيد العالمي الذي يعزز التنمية الشاملة بوصفها عاملا حاسما في تعزيز السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام.

السيد الحمود (الاردن): السيدة الرئيسة، اسمحو لي في البداية أن أرحب بفخامة رئيسة جمهورية تشيلي السيدة ميشيل باشليت، وأن اتقدم بالشكر لكافة المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

تعددت الأمثلة والنماذج في التاريخ المعاصر التي تدلل على علاقة التنمية بالأمن وتحديدا علاقتها بالتزاعات المسلحة، وبالرغم من ذلك فلم تحظ هذه العلاقة بالتركيز المطلوب، سواء في الأدبيات الأكاديمية، أو في التطبيق العملي، وقد يعزى ذلك في نظرنا لعدد من الأسباب التقليدية وأبرزها غياب التواصل فيما بين دوائر صنع القرارات التنموية والأمنية، سواء داخل حكومات الدول، او داخل المنظمات الدولية المعنية بالتنمية. وكذلك ضعف التواصل بين هذه المنظمات وبين المنظمات الأخرى المعنية بالأمن بالإضافة إلى بروز مفاهيم حديثة كالأمن الإنساني، وتحديات أمنية ذات طبيعة جديدة ومعقدة مثل الإرهاب والأوبئة، ونشكر شيلي على تسليطها الضوء هذا الموضوع الهام، ولتركيزها على بعض العناصر التي نرى بأنها كانت مفقودة في المناقشات المتعلقة بموضوع التنمية والأمن، وهذه العناصر هي الشمولية ومرحلة بناء السلام ومكافحة خطر التطرف، ونأمل بأن يتم البناء على مناقشاتنا اليوم، وعلى البيان الرئاسي (انظر S/PRST/2015/2) الذي تم اعتماده قبل قليل، والذي يدعمه الأردن بالكامل.

إن على الأمم المتحدة أن تتعامل مع العلاقة بين الأمن والتنمية، من خلال برامج وسياسات تكاملية، وتحديدا من خلال عمليات بناء السلام حيث يجب أن تستند مساعدة الدول في حالات ما بعد النزاعات إلى نهج شامل ومتكامل يعزز الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والتنموية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

يتفق الأردن مع مضمون الورقة المفاهيمية (S/2015/6) التي قدمتها شيلي بشأن دور التنمية الشمولية في الحفاظ على السلام والامن الدوليين. وندعم التركيز على أهمية عنصر الشمولية في التنمية كعامل للمحافظة على السلام وبنائه. يمثل هذا العنصر جزءا أساسيا من موقف الأردن تجاه النزاعات المطروحة على جدول عمل المجلس، حيث يرفض الأردن تهميش وإقصاء أي من مكونات المجتمع، ويحذر من عواقب ذلك على الاستقرار السياسي والأمن والتنمية والسيادة الاقليمية للدول.

كما يؤكد الأردن على ضرورة مراعاة مبدأ الملكية الوطنية في تحقيق السلام المستدام. حيث تقع المسؤولية الأساسية على السلطات الوطنية في تحديد الأولويات والسياسات التنموية في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. ويجب أن تتسم هذه السياسات بالخصوصية والواقعية، ويكون ذلك من خلال التخطيط لها والتشاور بين السلطات الوطنية وكافة أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية. ومن خلال تقييم واقعي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لتلك المجتمعات الخارجة من النزاعات والظروف المحيطة بها، كما يأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة لتنفيذ هذه السياسات. وهنا تقع على الجهات المانحة مسؤولية توفير الدعم التنموي اللازم للدول في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. مع الحرص على أن لا يفهم ذلك على أن الجهات المانحة أو المنظمات ذات الصلة، هي محركات او محفزات التغيير في تلك المجتمعات، إذ ينبغي أن ينبع التغيير من الداخل وأن يأخذ المعرفة المحلية للمجتمعات بعين اللإعتبار، وعدم تجاهل الديناميكيات الداخلية لتلك المجتمعات. وتؤدي العلاقات الجنسانية في المجتمع دورا هاما في تشكيل الأرضية التي يقوم عليها السلام، وبالتالي يجب العمل على ضمان شمول المرأة في كافة مراحل بناء السلام وبرامج التنمية والعمل على تمكينها خلال حالات النزاع وما بعدها.

إن التنمية والسلام مترابطان، وضمان استدامتهما في مرحلة ما بعد النزاع يتطلب معالجة المسببات الكامنة وجذور النزاعات الداخلية، كما تطرق إلى ذلك العديد من المتكلمين قبلي، وقد تكون في كثير من الحالات ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو عرقية او دينية أو قبلية، وضمان استدامة السلام والتنمية، يجب أن لا يستند فقط على غياب الحرب، وإنما أيضا على استبدال الهياكل التي أدت إلى عدم المساواة وانعدام الأمن. ويجب مساعدة الدول في مرحلة ما بعد النزاع على بناء هياكل جديدة أو اعادة تشكيلها، لتعميق مفهوم العدالة والمساواة، وخصوصا في المجتمعات التي كانت تعاني من جرائم الحرب والإبادة ومختلف أشكال التمييز والتهميش.

وفي الختام، السيدة الرئيسة، نرى بأن السياسات التنموية الناجحة والقائمة على الشمولية، تساهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وما ينتج عنها من مظالم عميقة قد تستغلها الجماعات المتطرفة للتجنيد، وخصوصا بين صفوف الشباب وبالتالي لا بد أن تركز السياسات التنموية على تمكين الشباب وبناء مستقبلهم وإطلاق طاقاتهم وإيجاد فرص عمل لهم.

السيدة موروموكيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري، سيدتي، ترؤسكم لهذه المناقشة الهامة التي اجتذبت أيضا ذلك العدد الكبير من المتكلمين اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والسفير أنطونيو باتريوتا، ممثل البرازيل، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، على إحاطاتهم الإعلامية.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

إن القضايا المتعلقة بخطة التنمية تقع بصورة طبيعية في نطاق اختصاص الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن، كما ورد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في شباط/فبراير ٢٠١١ (S/PRST/2011/4)، ثمة ارتباط أصيل بين الأمن والتنمية، وكما قال الأمين العام في وقت سابق، إذا تجاهلنا ركيزة واحدة، فإننا نعرض الركيزتين الأخريين للخطر. فالفقر والإقصاء والتهميش تغذي نزاعات كثيرة، بما فيها النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولن يتسنى لنا كسر دورة العنف وبناء السلام الدائم طالما ظلت أوجه التفاوت الكبيرة سائدة وبقيت القضايا المتعلقة بالإدماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بدون معالجة.

ويبدأ الشمول باحترام حقوق الإنسان الأساسية للجميع، ولا يمكن أن يزدهر ذلك، بدوره، إلا إذا كان هناك إطار متين مبني على سيادة القانون والحكم الديمقراطي والمساءلة. وحرية التعبير والمعلومات تعزز الشفافية والمشاركة وتدعم الضوابط والتوازنات الضرورية داخل النظام السياسي التي تشكل ضمانات ضد الفساد وإساءة استخدام السلطة والمحاباة والكسب غير المشروع. ولذلك، فإن تعزيز الحريات الأساسية في الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن دعم الإعلام الحر، يعتبر أساسياً للتنمية الشاملة والسلام. ويقلقنا تزايد الاعتداءات على مستوى العالم ضد الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام الاجتماعية التي تسعى إلى فضح الإفلات من العقاب والفساد وسوء استخدام السلطة وقتلهم. وتقاريرهم من مناطق النزاع، بصورة خاصة، تفضح انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتساعد على تعبئة المجتمع الدولي دعماً لحقوق المهمشين والمستضعفين، ومن ثم حماية أرواح المدنيين. وندعو المجلس إلى توخي اليقظة والانخراط بفعالية في مسألة حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني.

لقد رأينا مراراً وتكراراً أن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تكون أولى علامات الإنذار المبكر ظهوراً حين يندلع النزاع. كما أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي لم تعالج عقبة أمام عمليات المصالحة وبناء السلام، وبالتالي فهي تعيق التنمية الشاملة. ولذلك، يدعم وفدي بقوة مبادرة الحقوق أولاً، التي نرى أنها ينبغي أن تكون في صميم كل جهود الوقاية وبناء السلام والتنمية. والسلام المستدام يتطلب ألا تكون في المجتمع أي فئة اجتماعية تعاني من التمييز ضدها أو تهميشها. وعملية المصالحة الوطنية وبناء السلام لا يمكن أن تنجح إذا كانت هناك جماعات أو أقليات معينة تعيش في خوف من الاضطهاد، أو محرومة من الحق في التعبير عن مطالبها ومن إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية، أو تستبعد من ترتيبات تقاسم السلطة والحكم. فالإقصاء والتمييز على أي أساس كان – نوع الجنس أو الدين أو العرق أو العنصر أو السن أو أي سبب آخر – يضعف المجتمعات ويسلبها قدراتها الإبداعية والإنتاجية، ويعزز الشعور بالظلم ويزيد من حدة المظالم العالقة ويقوض استقرارها وأمنها، مما يهدد بإشعال أو إحياء دورات العنف وإحباط جهود التنمية.

إن السلام والتنمية بحاجة إلى المشاركة الكاملة للمرأة وإدراجها في كل جوانب حياة المجتمع كشريك على قدم المساواة في عمليات صنع القرار وبناء الدولة، من الوساطة في النزاعات وحلها إلى المصالحة وبناء السلام، والتنمية ما بعد النزاع. والمشاركة الكاملة غير المقيدة للمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها في المجتمع قوة دافعة رئيسية للتحول الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. والعديد من الدراسات بينت أن المجتمعات التي تؤدي فيها المرأة دوراً فعالاً تتمتع بمستويات أعلى من الرفاه والتنمية. ومجلس الأمن قد أنشأ قاعدة معيارية متينة، بدءاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي حين أُحرز تقدم ملحوظ في هذا الصدد، لم يتحقق الهدف المنشود بعد. واستعراض هذا

العام لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلاً عن الاستعراض الوشيك لكل من حفظ السلام وبناء السلام، يتيح فرصاً مهمة لمزيد من التقدم في هذا الاتجاه، وخاصة في جانب التنفيذ. وعلى المجلس أن يتأكد من أن كل ولاية يمنحها تشتمل على مكون قوي لتمكين المرأة، وهذا أمر يفيد بالتأكيد التطلعات لتحقيق التنمية الشاملة، وهو محور مناقشة اليوم.

ولا يمكن استدامة السلام والتنمية دون مساءلة. فإساءة استخدام السلطة، وعدم معالجة المظالم العالقة وانعدام القانون والإفلات من العقاب كلها تؤدي إلى تآكل عميق وبث عدم الثقة وإعاقة المصالحة فضلاً عن قدرتها على إحياء النزاع في أي لحظة. وفي عالم اليوم المضطرب، تفضي تلك المظالم والانتهاكات أيضا إلى الشعور بالاغتراب وإلى الراديكالية والتطرف العنيف، مما يضاعف من المهمة المعقدة المتمثلة في مكافحة الإرهاب بمظاهره العديدة. وعلى العكس من ذلك، فإن سيادة لقانون، التي تكمن في صميم الحكم الديمقراطي، تتيح إطاراً للعدالة وتعزز التمكين والمساواة، من خلال توفير مجموعة موحدة من القواعد لجميع أعضاء المجتمع وضمان المساواة بينهم أمام القانون.

واتخاذ إجراءات حازمة ضد الإفلات من العقاب أمر أساسي لضمان أن يتسنى لضحايا الاعتداء استعادة الثقة في مجتمعهم والمضي قدماً صوب المصالحة والسلام الدائم، وهما ضروريان للغاية من أجل التنمية. وهذا العمل مهم أيضا كأداة وقائية رادعة، توجه رسالة إلى الجناة المحتملين بأن جرائمهم لن تمر دون عقاب. ولذلك، يجب تقديم الدعم مبكراً لبناء سيادة القانون والقدرات الوطنية للقضاء وإنفاذ القانون، في سياق جهود حفظ السلام وبناء السلام، وأن يستمر ذلك بشكل منتظم مع تحرك البلدان من النزاع إلى السلام الدائم والتنمية. ونرحب بتعزيز عنصر سيادة القانون في ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، وندعو المجلس إلى إيلاء اهتمام أكبر للمسائل المتعلقة بسيادة القانون في مناقشاته.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر شيلي على مبادرتها باقتراح موضوع مناقشة اليوم ووضع قضية التنمية الشاملة والارتباط بين التنمية والسلام والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن. تلك قضية بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا، ولم تناقش في المجلس منذ عام ٢٠١١ (انظر S/PV.6479). وأرحب بحضوركم، سيدتي الرئيسة، الذي يعد دليلاً على التزام بلدكم بهذا الموضوع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيد أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، رئيس مؤسسة غبوي السلام في أفريقيا.

وفرنسا تؤيد البيان الذي سيدلى به في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

إن التنمية الشاملة شرط ضروري للأمن. فالتمرد والنزاع غالباً ما يغذيهما الشعور بالإقصاء والإجحاف من جانب مجموعة اجتماعية أو فئة عرقية أو دينية. وكثير من النزاعات المدرجة على جدول أعمال المجلس نشأت إثر انتهاكات لحقوق الإنسان وعمليات سياسية غير شاملة على نحو كاف. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون واضحاً أن على الدول في المقام الأول أن تقوم بتلك العمليات درءاً للنزاعات. ومن هذا المنطلق، يمكن لمجلس الأمن فحسب أن يحث الدول على تبني هذه القضية ووضع سياسات التنمية الشاملة الرامية إلى منع نشوب النزاع.

ومنع نشوب النزاع يعني بطبيعة الحال احترام حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والمؤسسات التي تمثل التطلعات المشروعة للمواطنين، والإدارة الشفافة للأموال العامة، واستقلالية القضاء وإنفاذ القانون، وقوات الأمن التي تحترم القانون، هي القادرة على ضمان التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن استقرار الدولة يعتمد على احترام سيادة القانون. وينبغي أن تركز تلك السياسات،

بصفة خاصة، على المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في صنع القرار. والمساواة بين الجنسين ليست مجرد واحد من أهم حقوق الإنسان الأساسية؛ ومكافحة كل أشكال التمييز بين الرجل والمرأة هو أيضاً أحد عوامل التنمية الذي يساعد على تحقيق الاستقرار في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في طريقها إلى السلام.

وفي هذا الصدد، سيدتي الرئيسة، أرحب بالعمل التأسيسي الذي توليتم قيادته في نيويورك في السنوات القليلة الماضية، كأول مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفرنسا تعمل حالياً مع تلك الهيئة في عدد من برامج التعاون التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في التنمية، ومنها برنامج للتشغيل والتماسك الاجتماعي بين الشباب والشابات في المغرب وتونس ومصر. وبصفتنا الوطنية، أود أن أضيف أنه من خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية الكونغولية، أنشأنا أيضاً برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للنساء المستضعفات جراء أعمال العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أؤكد أيضاً على أهمية اتباع نهج شامل في البلدان التي تتهيأ للخروج من الأزمة.

وكثيرا ما تقتضي المصالحة تقسيم السلطة بطريقة عادلة بين المجتمعات المحلية في حالات النزاع. وفي هذا السياق، فإن بوسع المرأة أن تضطلع بدور حاسم. وأرحب في هذا الصدد، بالتزام السيدة غُبوي وبالدور الذي أدته المرأة في عملية الانتقال إلى السلام في ليبريا. ومن الضروري إشراك المرأة من الآن فصاعدا في مفاوضات السلام في مالي بهدف منع استبعادها من اتفاقات السلام وضمان إشراكها في الفترة الانتقالية بعد انتهاء النزاع.

وأخيرا، أود أن أبدي بعض الملاحظات عن دور لجنة بناء السلام، ونكرر ما ورد في مناقشتنا بشأن هذا الموضوع في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7359). وبعد مضي عشر سنوات على إنشاء هيكل بناء السلام – التي ذكر السفير باتريوتا دوره وإنجازاته للتو – فقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره، أولا، فيما يتعلق بتحقيق فهم أفضل للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان الخارجة من النزاع، وثانيا، من حيث تحسين تنسيق الجهود المبذولة في إطار مختلف التدخلات الدولية في البلدان المعنية. وقد ذكر السفير باتريوتا بعض الأمثلة على المجالات التي أسهم فيها هيكل بناء السلام بشكل فعال في تحسين الحالة. ويجب أن تستمر هذه الجهود. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا استعراض هيكل بناء السلام الذي سيجرى خلال عام ٢٠١٥ على نحو مشترك مع الاستعراض الاستراتيجي لعمليات السلام. ونرحب بكلتا هاتين الممارستين.

وأود أن أختتم بياني بأن أذكر أن الجمعية العامة ستعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ برنامجا إنمائيا طموحا ومتجددا لفترة السنوات الخمس المقبلة، ومن شأنه توجيه جميع الإجراءات المتخذة نحو تحقيق التنمية المستدامة على أساس نهج شامل. وسيتضمن ذلك البرنامج أهدافا طموحة فيما يتعلق بمكافحة عدم المساواة والمساواة بين الجنسين، والمجتمعات السلمية الشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة، وفيما يتعلق بوصول الجميع إلى العدالة، فضلا عن المؤسسات التي تتسم بالشفافية والمسؤولية وإشراك الجميع. وسوف تسهم هذه الأدوات في منع نشوب النزاعات.

ويصادف هذا العام ٢٠١٥ مرور ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يجب على مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تزيد أكثر من ذي قبل تعزيز اتساق أنشطتها نحو الوصول إلى نهج وقائي وأكثر شمولا في التصدي للأزمات. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن مطلقا ما دام التمييز ضد الجماعات أو الأفراد قائما.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة. وبما أن

هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية - عقب انتخابنا عضوا غير دائم في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي - أود أن أعرب عن صداقتنا واحترامنا لكم، بصفتكم رئيسة دولة وحكومة شقيقة لإحدى دول أمريكا الجنوبية. وبالمثل، أود أن أعرب عن ارتياحنا لرؤيتكم تترأسون هذه المناقشة المفتوحة بشأن التنمية الشاملة في سبيل صون السلام والأمن الدوليين.

ونعرب عن شكرنا للأمين العام، السيد بان كي - مون ونرحب بتوصيته، ونشكر رئيس لجنة بناء السلام، صديقي السفير أنطونيو باتريوتا، والحائزة على جائزة نوبل للسلام، السيدة ليماه غُبوي. ونرحب أيضا بممثلي جميع البلدان الحاضرين اليوم.

وإذ نرحب بمبادرة شيلي الرامية إلى التشجيع على تبادل الآراء بشأن هذا الموضوع الهام، فإننا نرى أن الأهمية البالغة للموضوع المعروض علينا تقتضي توفير منتدى ديمقراطي ومفتوح للمناقشة - مثل الجمعية العامة - لكفالة المشاركة الكاملة من قبل الدول الأعضاء. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن ليس الجهاز الملائم لاتخاذ القرارات في مجال التنمية، فإننا نسلّم بأن قراراته في مجال السلم والأمن الدوليين ذات أثر إيجابي على تنمية الأمم في الأجل الطويل. ومع ذلك، فإنه يمكن في بعض الأحيان، أن تكون لقراراته بشأن مسائل أخرى آثار سلبية على رفاه البلدان ومستقبلها.

وتتيح لنا هذه المناقشة الفرصة للتأكيد على أهمية التنمية الشاملة في بناء مجتمعات عادلة ونزيهة وسلمية، بوصفها شرطا أساسيا لمنع نشوب النزاعات والعنف. ومع ذلك، فإن من المهم التذكير في هذا السياق بأن أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين لا تأتي من أشد البلدان فقرا وأقلها نموا. ففي الدفع بذلك تفسير سيء للحالة الراهنة للشؤون العالمية وللاتجاهات التاريخية ولاختلال موازين القوى على الصعيد الدولي.

ونشارك في أعمال المجلس - كما ذكر الرئيس نيكولاس مادورو موروس - بتفاؤل متجدد والتزام ثابت بتحقيق السلام واحترام السيادة والقانون الدولي، وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والتعاون والتضامن بين الشعوب، فضلا عن الحوار والتعايش السلمي بين الأمم، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتتسم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بكونها منطقة سلام، حيث تمكنّا من بناء هياكل إقليمية للآليات اللازمة للتصدي للمسائل ذات الاهتمام المشترك عبر التعاون والتضامن. وعلى مدى العقدين الماضيين، شهدت المنطقة تحسنا مطردا في مجالات السلام والأمن والتنمية.

وترى فنزويلا أنه يجب على المجتمع الدولي اتباع نهج صريح ومنفتح في التصدي للأسباب الجذرية لأوجه الخلل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في النظام الدولي الحالي، الذي يسبب النزاعات. ومن شأن هذا النهج أن يساعدنا على إيجاد حلول راسخة ودائمة للنزاعات وفقا للقانون الدولي. وفي سبيل معالجة الآثار السلبية للإرث الذي خلّفه الاستعمار، ممثلة في نهب الموارد الطبيعية والهياكل الاجتماعية والمالية والاقتصادية العالمية غير العادلة، فإنه يجب تعزيز الجهود المتعددة الأطراف بغية تغيير السياسات والقواعد الاجتماعية - الاقتصادية المؤدية نحو نموذج الإنتاج الرأسمالي الذي لم يعد يحتمله العالم.

ويجب على المجتمع الدولي أن يركز بقدر أكبر على تعزيز خطة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بمسؤولياتها في مجالات مثل المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا وتغير المناخ. وبالمثل - في الميدان الاقتصادي - يجب أن تُمنح البلدان النامية معاملة تفضيلية ومساعدة أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، دون شروط. وينبغي تعزيز التجارة العادلة، ومن الضروري التعاون على إعادة هيكلة الديون السيادية.

وتقتضي حالة هايتي إيلاءها اهتماما خاصا بالنظر إلى أوجه عدم الانتظام في توفير مبلغ ١٠ بلايين دولار في شكل مساعدة دولية تم التعهد بها في مؤتمر المانحين الدولي المعقود ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ بهدف إعمارها عقب الزلزال المدمر الذي ضربها في كانون الثاني/يناير من ذلك العام. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المعونة إلى هايتي، بهدف مساعدة البلد على التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها على مدى العقود، والتي ازدادت سوءا من جراء تلك الكارثة الطبيعية.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثال واضح في نظر العالم على منطقة تكمن قوّتها في روح التعاون والوحدة اللتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من توافقها السياسي ومبادراتها التكاملية التي تشكّل التنمية الشاملة محورا لها. وتتجلى رؤيتنا للتنمية الإقليمية والشاملة في منظماتنا، مثل التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، ومبادرة النفط الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وعلى الصعيد الوطني، فقد أصبح تعزيز التنمية المنصفة والشاملة حجر الزاوية في سياسات الثورة البوليفارية من خلال برامجنا الاجتماعية التي تستثمر فيها الإيرادات النفطية السيادية في مجال القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي والأمية والجوع والمرض. وترى الحكومة الفنزويلية أن إشراك جميع أفراد المجتمع، وخاصة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، يمثّل الهدف النهائي للتنمية التي ينبغي أن تهيئ الظروف القانونية والهيكلية اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة. وإن التنمية الشاملة حق لجميع المواطنين الفنزويليين. والعدالة الاجتماعية هي هدفنا.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أننا على أتم الاستعداد للعمل بشكل بنّاء وبروح من المسؤولية نحو تحقيق أهداف السلام والأمن الدوليين، بوصفها إحدى المسؤوليات الأساسية لهذه الهيئة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بكم، سيدتي الرئيسة، في نيويورك لتولي رئاسة هذه المناقشة المفتوحة اليوم التي يعقدها المجلس بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والسفير باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين. استمع الوفد الصيني أيضاً باهتمام للبيان الذي أدلت به السيدة غبوي.

إن السلام والتنمية موضوعان رئيسيان في عالم اليوم. واستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإن لدى المنظمة هدفا ساميا متمثلا في صون السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتستكشف المناقشة المفتوحة اليوم العلاقة بين التنمية الشاملة وصون السلم والأمن الدوليين. وهذا يدل على انتباه المجلس إلى الصلة فيما بين السلام والأمن والتنمية، وإلى مغزى معالجة الأهمية التي تتسم بها التنمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي بعض الملاحظات.

أولا، يتعين علينا أن ننظر في زيادة الاستثمار في مجال التنمية من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للتراع. فغالبا ما يكون الفقر والتخلف السببين الرئيسيين للتراعات والأزمات والإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، إيلاء مزيد من الأهمية للنهوض بخطة التنمية الدولية. وتواجه البلدان النامية، التي تقيدها العوامل التاريخية والظروف الإنمائية، تحديات هائلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعزز مساعدة البلدان النامية في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وانفتاح الأسواق ونقل التكنولوجيا، ومساعدتها على تحقيق هدفي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ثانيا، ينبغي لنا أن نركز على الوساطة والمساعي الحميدة لكي نوفر الأساس للتنمية. ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن دعم ثقافة السلام والمصالحة والتنفيذ الكامل للولاية

المسندة في مجال الوساطة والمساعي الحميدة بموجب الفصل السادس من الميثاق، بمواصلة تعزيز قدرات الوساطة وتحسين وسائل الوساطة لكي تضطلع بدور أكبر في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وبذلك تُرسي أساسا متينا للتعجيل بإحلال السلام وتحقيق التنمية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى التركيز على بناء السلام من أجل منع الانتكاس إلى النزاعات. وفي البلدان والمناطق الخارجة من النزاع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لإعادة الإعمار والتنمية في جميع المجالات السياسية والأمنية، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التنسيق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والأمر الهام ليس هو تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من النزاع فقط، بل أيضا العمل على تطوير قدرتها على مساعدة أنفسها. ويتعين تعزيز القدرات في مجال الحوكمة للبلدان المعنية بصورة فعّالة، وتحسين قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لكي يتم النهوض بالتنمية والتعمير في جميع القطاعات. وفي غضون ذلك، ينبغي توجيه الاهتمام إلى توظيف الشباب وتمكين المرأة بحيث يمكن للناس التمتع مبكرا بمكاسب السلام. ومن شأن ذلك أن يُفضي إلى تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد النزاع، وتعزيز المصالحة السياسية وتوطيد السلام القائم.

رابعا، ينبغي أن نكثف التخطيط والتنسيق عموما من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية المسؤولة عن السلام والأمن والتنمية أن تحشد قدراتها الخاصة وتقوم بالتخطيط والتنسيق من أجل تحقيق التآزر إلى أقصى حد. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها زيادة التنسيق، واحترام الولايات المنوطة بها، وتقسيم العمل وتجنب الازدواجية فيه. إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، في حين ينبغي للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور تنسيقي في بناء السلام من خلال توسيع نطاق الشراكات وزيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالاتها، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحيث يمكن تعبئة مزيد من الموارد للتعمير في البلدان الخارجة من النزاعات، الأمر الذي يمكّن البيئة الخارجية ويهيء الظروف اللازمة لتحقيق التنمية.

ويتعلق نحو ٧٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس بأفريقيا، وفي الوقت نفسه ينتشر هناك ثلثا البعثات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. وتتضح نواحي الترابط فيما بين السلام والأمن والتنمية على أفضل وجه في القارة الأفريقية. وبدون تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا، سيكون من المستحيل تحقيق الازدهار والاستقرار في العالم. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة البلدان الأفريقية في معالجة المشاكل الأفريقية باستخدام وسائل أفريقية، وتعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وفي القيام بدور أكبر في النهوض بالسلام والأمن والتنمية.

علاوة على ذلك، ينبغي لنا أيضا التركيز على مسائل التخلف وعدم كفاية الهياكل الأساسية التي تواجهها أفريقيا من أجل مساعدة القارة بصورة فعّالة من أجل تحويل وفرة الموارد البشرية والطبيعية إلى قوة محركة للتنمية الاقتصادية ومزايا جوهرية للأفارقة. وبوصف الصين شريكا مخلصا لأفريقيا ويمكن الاعتماد عليه، فإنها تدعم باستمرار التعزيز الذاتي للبلدان الأفريقية من خلال الوحدة وتحقيق التنمية المستدامة لديها. وبروح مفعمة بالصدق والإخلاص والمنحى العملي والنوايا الطيبة، ستواصل الصين المشاركة بشكل بناء في حل المسائل الساخنة في أفريقيا، ومساعدة أفريقيا على تحقيق التوازن بين السلام والأمن الدوليين. كما أننا سنساعد الشعوب الأفريقية على تحسين قدرتها على التنمية الذاتية حتى تتمكن من العيش بسعادة في القارة الأفريقية، وتزيد معدل التسجيل في المدارس وعمالة الشباب من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات والاضطرابات، وتحقيق السلام والتنمية الدائمين.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أرحب بكم في نيويورك – ربما على الأصح، أرحب

بعودتكم إلى نيويورك مرة أخرى. ومن دواعي السرور أنكم تترأسون المجلس. كما أود أن أشكر الأمين العام والسفير باتريوتا على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر السيدة غبوي على منظوراتها المتميزة. ولا يمكن أن يساعد المجلس إلا أولئك الذين يريدون بالفعل تحقيق السلام على أرض الواقع؛ وقد كان إسهامها إسهاما قيماً حقاً.

ولطالما اعتقدت نيوزيلندا أن للتنمية الشاملة أهمية محورية للسلام المستدام، ولذلك كان من دواعي سرورنا أن نؤيد اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/3 اليوم، وأن نرحب بتسليطه الضوء على التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية، وتقوية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وتأتي نيوزيلندا إلى المجلس بوصفها نصيرة للنُهُج والحلول العملية المنحى. ومن الأمثلة على ذلك النهج العملي المنحى هو أن بعثات الأمم المتحدة المغادرة ينبغي أن تخلف وراءها قوة عاملة كبيرة يمكنها أن توجد عمالة طويلة الأجل بعد أي انسحاب للبعثات. ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أسلط الضوء تحديدا على ثلاث مسائل تتعلق بالتنمية الشاملة.

أولا، إذا أريد للسلام المستدام أن يصبح حقيقة واقعة في حالات ما بعد التراع، فهناك حاجة إلى عمل فعال لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع، الأمر الذي يتطلب من المجلس، والأمم المتحدة ككل، اعتماد نهج متكامل متعدد الأبعاد.

ثانيا، يجب أن تشمل اتفاقات السلام والمصالحة جميع أصحاب المصلحة في ذلك السلام، وبخاصة الفئات المهمشة: المرأة والشباب والمقاتلين السابقين. ولذلك ترحب نيوزيلندا بالممارسة المتمثلة في نشر مستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام لكفالة إشراك المرأة في النظم الانتخابية، ودعم مشاركتها في عمليات السلام، وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

ثالثاً، هنالك حاجة إلى المزيد من العمل لفهم الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، التي يمكن، كما يشير البيان، أن تقوض أمن واستقرار الدول وآفاق التنمية لديها. وعندما تكون مصحوبة بجهود رامية إلى إشراك المجتمعات المحلية ووضع استراتيجيات لمكافحة التطرف، يساعد هذا الفهم على التصدي لعناصر تمكين التراع والإرهاب، ويقلل من الأثر عندما يندلع التراع.

تتابع نيوزيلندا عن كثب وتدعم عمل لجنة بناء السلام، ودعت في مناقشة بناء السلام في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7359) إلى تعزيز التفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام، لا سيما في الاستفادة على نحو أفضل من المعرفة والخبرة والتحليل لرؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام. وأكرر تلك الدعوة هنا اليوم. شهدت منطقة نيوزيلندا في السنوات الأخيرة بلداناً تخرج من التراع، وهي قد قدمت دروساً قيّمة عن تقليل التراع وأبرزت الكيفية التي تشكل فيها النُهُج الشاملة للجميع جزءاً أساسياً من أي برنامج للسلام الدائم والتنمية المستدامة.

وتيمور - ليشتي إحدى الأمثلة على ذلك. في عام ٢٠٠٦، قلل المجتمع الدولي بشكل كبير من شأن الدعم الدولي المستمر، مما أدى في نهاية المطاف إلى تجدد الأزمة. وتحرك الشركاء الإنمائيون بسرعة من أجل دعم حكومة تيمور - ليشتي، وهي تعمل على وضع خطة استراتيجية للتنمية. كان من الأولويات المبكرة جداً، التي أيدناها بقوة، عملية الحوار التي أعيد من خلالها إدماج المشردين داخلياً في مجتمعاتهم المحلية. عملت نيوزيلندا منذ ذلك الحين في شراكة مع تيمور - ليشتي على تعزيز قطاعها الأمني، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة. وعملت أيضاً

مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان احترام حقوق الإنسان، وساعدت على تعزيز نشاط القطاع الخاص من أجل دعم سبل كسب العيش وخيارات فرص العمل.

خرجت تيمور - ليشتي اليوم من كونها مستفيدة من حفظ السلام لتصبح هي نفسها أحد المساهمين في عمليات الأمم المتحدة للسلام. ومن خلال مجموعة الدول الهشة السبع، أصبحت رائدة عالمياً في مساعدة الدول في الانتقال من مرحلة الضعف - وهذا مثال جيد على مستفيد يردّ الجميل. لقد كانت تدخلات تيمور - ليشتي في الآونة الأخيرة ذات أهمية بالغة في عودة غينيا - بيساو إلى الديمقراطية، كما أوضح السفير باتريوتا في إحاطته الإعلامية.

جزر سليمان هي مثال آخر حيث عملت نيوزيلندا وأستراليا وجيران آخرون من المحيط الهادئ، بعد القلاقل الخطيرة في عام ٢٠٠٣، في شراكة من خلال بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان للمساعدة على استعادة الاستقرار والأمن في الأجل الطويل. عملنا، على سبيل المثال، لكفالة دور المرأة في السلام والأمن، حيث شهدنا قوة الشرطة الملكية لجزر سليمان تصبح إحدى وكالات الحكومة الأفضل أداءً من حيث تمثيل المرأة.

إن عدد الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بين البلدان التي تهددها الهشاشة وعدم الاستقرار يزيد عن المعدّل. وهي أيضاً تواجه تحديات العزلة المادية، ووفورات الإنتاج الكبير، وقلة الموارد الطبيعية، وضعف هياكل الحكم، وعدم انتظام الهياكل الأساسية، كما تتعرض لتهديد تغير المناخ. ومن أجل أن تكون الحلول والتدخلات فعالة يجب مراعاة الظروف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية - وهي إحدى الأسباب العديدة التي جعلت نيوزيلندا، في عام ٢٠١٢، تؤيد الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة.

تؤيد نيوزيلندا منذ أمد بعيد مفهوم التنمية الشاملة، وبالتالي نرحب بهذه المناقشة ونشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدها. وإننا ندعم جهود هذا المجلس في تنفيذ مبادرات تنموية عملية شاملة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشيد بشيلي على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن ”التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين“، ونرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في نيويورك.

وأشكر الأمين العام بان كي - مون، والسفير باتريوتا رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، رئيسة مؤسسة غبوي للسلام في أفريقيا، على البيانات التي أدلو بها.

ليس الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدودفحسب هو ما يهيمن على البيئة الأمنية العالمية اليوم، ولكن أيضاً، أولاً وقبل كل شيء، النزاعات المسلحة العديدة الجارية داخل حدود الدول. إن لحالة من هذا القبيل أثراً خطيراً على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ككل هي الحاجة إلى تسوية النزاعات الداخلية قبل أن تهدد السلام والأمن الدوليين وتعزيز المجتمعات المستقرة الخالية من الأصولية والعنف والتطرف من خلال تنمية شاملة ومنسجمة.

إن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية القائمة على أساس نوع الجنس، والانتماء القبلي أو العشائري أو الانتماء العرقي أو الدين، إضافة إلى الاستبعاد والتمييز وعدم المساواة، كما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق)، تشكل بوضوح بعض الأسباب الجذرية للصراع. وعلاوة على ذلك، وكما أن التنمية والتكامل الشامل ضروريان لبناء السلام وصونه، فإن المجتمع الشامل للجميع أمر بالغ الأهمية للاستقرار والتنمية.

وفيما يتعلق بمنع النزاعات وتسويتها، نلاحظ أن المذكرة المفاهيمية التي عممتها الرئاسة الشيلية تقترح استراتيجيات شاملة، مثل تلك الواردة في الميثاق الاجتماعي للأمريكتين

التابع لمنظمة الدول الأمريكية، والدراسات التي تجريها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإعلان ديلي. ومع ذلك، فإن من واجب الدول المعنية، في المقام الأول، السعي لوضع استراتيجيات مناسبة لها لتهيئة الظروف المفضية إلى المشاركة الشاملة لشعوبها في تنمية بلدانها.

وعلاوة على ذلك، وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الدول، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بدور هام بالنيابة عن البلدان التي تواجه حالة ما بعد النزاع.

في ذلك السياق، نشير إلى دور المجلس في إنشاء حكومة شاملة للجميع في العراق وفي تسليط الضوء على أهمية عملية الانتقال الشاملة في اليمن، والحاجة إلى إبرام اتفاق سلام شامل للجميع من أجل إنهاء الأزمة في مالي، وإلى إنشاء حكومة وحدة وطنية في جنوب السودان وعملية تشمل جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى، في جملة أمور.

وفي ليبيا، اعتُمد قانون لمنع جميع الأطراف التي تعاونت مع النظام السابق من المشاركة في عملية حكومة ما بعد النزاع. ونعتقد أن ذلك الاستبعاد لن يعزز الوحدة بين جميع أطراف النزاع للمساعدة في حلّه.

يمكن للمجلس أيضاً مواصلة الاضطلاع بدور هام في توقيع الاتفاقات السياسية الشاملة التي تسهم في تسوية النزاع.

إن مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية والإنمائية أمر رئيسي في فترة ما بعد النزاع. وفي ذلك السياق، نحث بقوة على زيادة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة والشباب. فلا يمكن لبلد تحقيق السلام والتنمية إلا من خلال شمول الجميع. هذا هو السبب في أن من الضروري أن تنشئ الحكومات مؤسسات تركّز على مكافحة الاستبعاد من أجل بناء السلام وصونه وبالتالي كفالة التنمية.

وعلاوة على ذلك، وكما أكد البيان الرئاسي S/PRST/2015/3 الذي اعتمده المجلس للتو، هناك صلة وثيقة بين الأمن والتنمية. وفي سياق أفريقيا، أوصى الأمين العام – ولا سيما في تقريره المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/542)، عن ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“، بالتركيز على الترابط بينهما.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان مكافحة التخلف الانمائي، بغية الإسهام في صون السلام والأمن.

وكما أكد متكلمون آخرون، فإن التخلف الانمائي والفقر هما السببان الجذريان للنزاعات في أفريقيا. وإزاء ذلك، تنتظر تشاد بلهفة، شأنها شأن بلدان أخرى في منطقة الساحل، الإسراع في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية المعنية بالأمن، والحكم، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، وبخاصة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والمهم حفز النمو والقضاء على الفقر في المنطقة، من خلال تمويل المشاريع المحددة التي تضعها الدول المعنية. وتلك المشاريع المستوحاة من هذه الاستراتيجية لا تعمل على التكامل بين الأمن والتنمية فحسب، ولكنها أيضا تسلط الضوء بخاصة على دور المرأة والشباب في عملية التنمية.

وهناك العديد من الدول، بما فيها دول في أفريقيا، تجد أنفسها في حالات من النزاع الدائم تقريبا، نظرا لمواردها الطبيعية وأسباب أخرى مختلفة. ومن الضروري وقف التدخل الأجنبي حتى تتمكن تلك الدول من التمتع بفوائد مواردها الطبيعية وثمار السلام والتنمية. ونحث كيانات الأمم المتحدة على إدراج مسألة التدخل الأجنبي في مناقشاتها المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، والتنمية، بوصفها سببا مهما لنشوب النزاعات.

وفي الختام، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء النزاعات المتعددة حول العالم، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط.

ونشجع مجلس الأمن على مواصلة السعي إلى منع نشوب النزاعات المسلحة، حتى ولو كانت هذه المسؤولية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق الدول. وبما أن الوقاية خير من العلاج، تحث تشاد الدول، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والأمم المتحدة على توحيد جهودها من أجل تهيئة الظروف لتحقيق تنمية شاملة ودائمة، بغية إنقاذ العالم من ويلات النزاع. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الإقليمية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل و/أو الموارد البشرية عند الضرورة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة. إنه لأمر جيد حقا أن نراك هنا مرة أخرى في نيويورك. كما أود أن أشكر الأمين العام، والسفير باتريوتا، والسيدة غُبوي على تعليقاتهم الهامة والملهمة صباح هذا اليوم.

تحتفل المملكة المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الثمانمائة للتوقيع على الماغنا كارتا في عام ١٢١٥. لقد كانت تلك اللحظة فتحا جديدا في تاريخ التنمية الشاملة في بلدي. إن الماغنا كارتا أوجدت مفهوم العلاقة التي تختلف اختلافا أساسيا بين الدولة والأفراد. ففي الجوهر، وافق الملك للمرة الأولى على عدم ممارسة سلطته بطريقة تعسفية وغير مقيدة، وعلى أن تكون الدولة مسؤولة أمام مواطنيها، وعلى أنه ينبغي اتباع الاصول القانونية. لقد كان ذلك بداية سيادة القانون – أهم المبادئ التي ترتكز عليها المؤسسات الشاملة والحكومات الخاضعة للمساءلة.

إن التاريخ يعلمنا أنه حيثما هناك غياب لشمول الجميع، وسيادة القانون، والتعددية السياسية، فسوف تترتب على ذلك حتما حالات من عدم الاستقرار، وربما نشوب النزاعات. والنزاعات تندلع لأسباب كثيرة، ولكن هناك أدلة متزايدة على أن التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لفئات معينة في المجتمع يمكنه أن يكون حافزا رئيسيا لنشوب النزاع.

في عام ٢٠٠٤، تقرير التنمية البشرية العربية حذّرنا من ”حدوث قصور حاد في مجال الحرية والحكم الرشيد“ في العالم العربي، وتوقّع أن يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار. بعد ست سنوات، أي في عام ٢٠١٠، أضرم بائع متجول في تونس اسمه محمد بوعزيزي النار في نفسه ردا على مضايقات الشرطة، مما سبب اضطرابات زلزالية في جميع أنحاء العالم العربي، وأدى إلى عواقب لا يزال مجلس الأمن يعالجها حتى اليوم. لم يكن فشلنا الجماعي أحد التوقعات – الأمر الذي غالبا ما يحدث في المجلس – وإنما الافتقار إلى الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات مبكرة.

ويدأب رئيس وزراء المملكة المتحدة، دايفيد كاميرون، على القول إن المؤسسات الشاملة، والمجتمعات والاقتصادات المفتوحة، وسيادة القانون – ما يسميه ”بالسلك الذهبي للتنمية“ – أمور ضرورية كي تزدهر البلدان اقتصاديا وتتجنب نشوب النزاعات. ولا بد للحكومات أن تكون في خدمة مواطنيها، لا في خدمة أسيادهم أو في خدمة زمرة ضيقة وقوية من الناس. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يمعن التفكير في طريقة دعم البلدان من أجل إنشاء مؤسسات وطنية شاملة. وأعتقد أن هناك أربعة تحديات رئيسية.

أولا، نحن بحاجة إلى التحلي بالصبر. لا توجد سبل مختصرة لبناء المؤسسات الوطنية الشاملة. فوفقا لتقدير البنك الدولي ولأفضل سيناريو، إن إحداث تحسينات مجدية في المؤسسات يستغرق بين ١٠ و ١٧ عاما. لذلك، من الأهمية بمكان توفير الدعم السياسي والمالي المتواصل لبناء المؤسسات. وسوف تؤدي المملكة المتحدة الدور المنوط بها. فمن بين مجموعة قوامها ٢٠ بلدا، حافظنا بشكل فريد على وعدنا بإنفاق نسبة ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على المعونة الخارجية، وسوف ننفق ما لا يقل عن نسبة ٣٠ في المائة منها في الدول المتضررة من النزاعات. ونحن الآن ثاني أكبر مساهم مالي في منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، عندما لا تكون المؤسسات السياسية الوطنية شاملة الجميع، يجب أن ندرك أن نشوب التراعات يزداد احتمالا. ففي آب/أغسطس من العام الماضي، حينما اتخذ المجلس القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن منع نشوب التراعات، قلت إن المجلس قد صُمّم كي يكون جهازا لكشف الدخان، وليس مجرد جهاز لإطفاء الحريق (انظر S/PV.7247). وفي كثير من الأحيان، نحاول إدارة الأزمات ونفشل في تأدية دورنا بشكل جاد لمنع نشوب التراعات. نحن بحاجة إلى أن نفعل ما هو أفضل في مجال رصد الحالات التي تؤدي العمليات أو المؤسسات السياسية إلى إقصاء مجموعات محددة أو تهميشها. ونحن بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية لاتخاذ الإجراءات المناسبة في وقت مبكر، إذا لزم الأمر. وإننا نرحب بمبادرة حقوق الإنسان أولا التي أطلقها الأمين العام، والتي تسعى إلى كفالة أن تفعل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للمساعدة على حماية الأشخاص المعرضين للخطر، وأولئك الذين يتعرضون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان قبل أن تتصاعد الأحداث وتتحول إلى نزاعات مسلحة وفظائع جماعية.

ثالثا، العلاقة بين التطرف العنيف وغياب شمول الجميع علاقة معقدة. لقد شهدنا فعلا هذه السنة هجمات مروعة وقاتلة في فرنسا، واليمن، ونيجيريا، والعراق، وسوريا، وباكستان. والمتطرفون، بطبيعتهم، يعارضون شمول الجميع. كلامهم يميل إلى أن يكون ثوريا، ومتصلبا، ونخبويا، وحصريا. إنهم يعززون الرأي القائم عالميا على ''هم'' و ''نحن''. وإنهم يسعون غالبا إلى استبعاد المرأة واضطهاد الأقليات. لا يمكننا أن نسمح لهذه الأفكار بأن تترسخ. فهي نقيض لقيم الأمم المتحدة الأساسية، ويجب التصدي لها.

ولكن يجب أن ندرك أيضا حوافز التطرف على نحو أفضل. ففي بعض الحالات، يمكن للتهميش والاستبعاد أن يؤديا دورا باعثا على التطرف. بالإضافة إلى ذلك، إن الدول الضعيفة والهشة والمتضررة من التراعات تهيئ بيئة تمكينية متساهلة يمكن للتطرف العنيف أن يزدهر فيها. وبوسع التدخلات الفعالة للأمم المتحدة في بناء السلام أن تضطلع بدور هام في تعزيز المؤسسات السياسية الشاملة، والعمليات الديمقراطية، والخدمات الأمنية والقضائية الخاضعة للمساءلة. وهذا هو أفضل سبيل للرد على كلام المتطرفين.

أخيرا، إن شمول الجميع لا معنى له دون المشاركة النشطة للمرأة في المؤسسات السياسية، ومفاوضات السلام، ووضع السياسات. فمن دون النساء، لن نحقق سوى السلام غير المتوازن وغير المستدام الذي يتجاهل احتياجات نصف السكان.

لقد انقضت الآن زهاء ١٥ سنة على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أقر لأول مرة بالتأثير الفريد للتراع على المرأة، فضلا عن أهمية إسهام المرأة في منع نشوب التراعات وحلها وبناء السلام.

لقد أحرز بعض التقدم منذ ذلك الحين، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة مشاركة المرأة المجدية في جميع العمليات المختلفة اللازمة لدى بناء مجتمع شامل للجميع. وينبغي أن يشمل ذلك زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، وعمليات بناء السلام وجهود الوساطة. ولا بد أن يعني ذلك تعيين المزيد من النساء في دوائر الشرطة والأمن، وتوفير تدريب أفضل للقوات المسلحة والجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون بشأن الشؤون الجنسانية وحقوق المرأة. في هذا السياق، نرحب بقرار الأمم المتحدة بإجراء دراسة عالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي سيستفاد منها في الاستعراض الرفيع المستوى في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وشيلي على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ويسر ماليزيا أن تراكم تترأسون مجلس الأمن. ونشارك في الترحيب

باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/3. إننا ندرك الدور الأساسي الذي اضطلعتم به بصفتكم أول مديرة تنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحضوركم هنا اليوم يعضد الرسالة بشأن سياسة شمول الجميع والصلات الوثيقة فيما بين التنمية والسلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان، التي تشكل معا الركائز التي تقوم عليها المنظمة.

كما أود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون؛ ومعالي السفير أنطونيو باتريوتا ممثل البرازيل، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١، على ما قدموه من عروض.

نجتمع اليوم في ظل عالم يزداد اضطرابا. ومن الشرق الأوسط إلى أفريقيا ومن آسيا إلى أوروبا، يقع المزيد من المدنيين، ويواصلون الوقوع، في دوامة لا تبدو لها نهاية من النزاعات العنيفة والوحشية. وثمة بعدٌ هام للعديد من هذه النزاعات المستمرة هو طابعها الوطني الداخلي أو الداخلي في الدولة الواحدة وزيادة بروز الجهات الفاعلة من غير الدول بوصفها عوامل أساسية لنشوب النزاعات. وبحكم عالمنا الذي يصطبغ بطابع العولمة، والمترابط والمتعاضد على نحو متزايد، نواجه اليوم أيضا بصورة جماعية تهديدات غير مألوفة أخرى للسلام والأمن الدوليين، مثل الأوبئة الفيروسية والإرهاب عبر الحدود وتغير المناخ، من بين جملة أمور أخرى.

في ظل تلك التهديدات، برهن المجلس على قدرته على المجابهة والتكيف بإدراك طابعها المتغير والاستجابة له. فعلى سبيل المثال، القراران ٢١٧٧ (٢٠١٤) بشأن مكافحة فيروس الإيبولا و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مثالان حيث حفز المجلس وحشد بفاعلية المجتمع الدولي لإدراك تلك الآفات التي تستهدف الإنسانية والتصدي لها.

وكان المجلس في طليعة جهود تعزيز مبادئ سياسة الشمول للسلام المستدام بهدف منع نشوب النزاعات في المستقبل، على النحو المبين في عدد من بياناته وقراراته الصادرة بشأن عدد من الحالات في جميع أرجاء العالم. إضافة إلى ذلك، كان إنشاء لجنة بناء السلام مظهراً ملموسا على التزام المجلس في ذلك الصدد. هذا وتعتقد ماليزيا أنه يوجد متسعٌ لنهج أكثر استراتيجية وأكثر تكاملا للتعامل مع التهديدات المألوفة وغير المألوفة التي تستهدف الأمن والسلم الدوليين. في ذلك السياق، نرحب بإجراء مناقشات مثل مناقشة اليوم، الأمر الذي يتيح لنا نظرة أعمق في الأسباب الأساسية لنشوب العديد من حالات النزاع.

وترى ماليزيا أن فهم العلاقة بين السلام والأمن والتنمية أمر أساسي، نظرا لأن الأمن شرط مسبق للتنمية، وأن التنمية لن تتحقق إلا في بيئة تتسم بالسلم والاستقرار. ولا تزال ماليزيا مقتنعة بضرورة العمل بشكل استباقي على تعزيز مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع يُنبذ فيها التطرف والعنف والتشدد بشكل تام وكامل. وبغية تحقيق تلك الغاية، يجب ألا تدخر الدول وشركاؤها وأصحاب المصلحة جهدا في تحديد العوامل أو الشروط التي يمكن أن تحبط هدف تحقيق المجتمعات المتماسكة والشاملة للجميع والتصدي لها لاحقا. ويجب أن تتولى ملكية تلك الجهود بشكل أساسي الدول والحكومات الوطنية، بدعم من الشركاء وأصحاب المصلحة. وتتبوّأ الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، مكانة تخولها الاضطلاع بدور محوري في دعم تلك الجهود، بما في ذلك من خلال البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

وتدرك ماليزيا أنه في عملية السعي إلى تحقيق السلام والتنمية، يكتسي الدور الذي تضطلع به المرأة بالغ الأهمية. في ذلك الصدد، اضطلعت الحكومة باستراتيجيات وبرامج طويلة الأجل لضمان حصول المرأة على حصة منصفة في حيازة الموارد والمعلومات والفرص والفوائد المنشودة من التنمية. وتشدد الاستراتيجيات على المساواة والعدالة في تنفيذ السياسات الإنمائية حتى يتسنى للمرأة أن تسهم على النحو الأمثل في

جميع القطاعات وتحقق إمكاناتها، وفقا لقدراتها واحتياجاتها. كما اتخذت الحكومة التدابير الضرورية لتهيئة الفرص الكافية لتمكين شباب بلدنا من القيام بدور هام في تشكيل مستقبله.

كما تدرك ماليزيا أن النهوض بالحقوق المدنية والسياسية في البلد ينبغي أن يواكب التقدم الكبير المحرز في مجالات التنمية. في هذا الصدد، اتخذت الحكومة تدابير هامة رامية إلى زيادة تعزيز ممارسة تلك الحقوق والتمتع بها في البلد. واتضح التزام ماليزيا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من بين جملة أمور أخرى، من خلال إنشاء لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا، التي تهدف إلى تعزيز الوعي وتوفير التثقيف المتعلق بحقوق الإنسان، وتقديم المشورة والمساعدة للحكومة في صياغة التشريعات والقيام بالإجراءات بشأن هذه المسائل.

ونتشاطر الرأي القائل بضخامة التحديات التي تواجهها المجتمعات المتعددة الأعراق والعقائد والمتعددة الثقافات، لا سيما في العالم النامي – والتي تتضح من حيث تنفيذ أو تحقيق مبادئ الإدماج للجميع. كذلك نتشاطر الرأي القائل بأن الاستبعاد خطير للغاية في الدول المتعددة الثقافات والأعراق حيث تخضع عناصر معينة للمجتمع للتهميش أو الاستبعاد من التيار الرئيسي. والمهمة حتى أكثر صعوبة للمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع أو التي تشهد مرحلة انتقالية، نظرا لأنه لن يكون بوسعها الشروع في بناء الدولة وبناء السلام، ولن يسعها معالجة الأسباب الجذرية، مثل التهميش والاستبعاد، التي تؤدي إلى نشوب النزاعات في المقام الأول.

إن ماليزيا، بوصفها ذاتها مجتمعا متعدد الأعراق والعقائد والثقافات، تدرك تماما تلك التحديات. فعند تحقيق الاستقلال في عام ١٩٥٧، أدى الشقاق الاجتماعي في الانتماءات العرقية – حيث أعلن بشكل خاص عن حالات تطابق العرق مع مهن معينة – إلى تفاوت كبير في الدخل والثروة. ونتيجة لذلك، انتشر انعدام الثقة وحتى العداء فيما بين الطوائف المختلفة على نطاق واسع.

وفي ظل المواجهات الأيديولوجية التي ميزت حقبة الحرب الباردة، كان هناك أيضا ضغوط إضافية في شكل حرب العصابات منخفضة الوتيرة وعمليات الإرهاب التي شنها المتمردون الشيوعيون. واستلزمت تلك التحديات تنفيذ استراتيجيات جذرية من أجل تحقيق الهدفين الرئيسيين المتمثلين في إرساء الأمن والقضاء على الفقر. وشملت الاستراتيجيات الجديرة بالذكر إنشاء قرى جديدة، جمعت المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من حدود الغابات – حيث كانت مفتوحة للتهديد والإكراه من جانب المتمردين – أقرب إلى المدن، حيث وفرت الحكومة خدمات البنية التحتية الأساسية ووسائل الراحة، بما في ذلك الإسكان، والمياه، والكهرباء، والأهم من ذلك، الأمن.

إن زيادة الشعور بالأمن، إلى جانب الفرص الاقتصادية المكتشفة حديثا لسكان القرى الجدد نجحت في كسب قلوب الأهالي وعقولهم. والضمانات الأمنية المقدمة من الحكومة تعني تمتع الشعب بالحرية في تركيز وقته وطاقته على تحسين حالته الاقتصادية. ولقد أثمر تنفيذ ذلك والخطط والاستراتيجات الجريئة الأخرى. وأحد الأمثلة على ذلك، في وقت الاستقلال عاش ٧٠ في المائة من السكان في فقر؛ ووفقا لآخر تقرير للأمم المتحدة للتنمية البشرية عن ماليزيا، الصادر في عام ٢٠١٤، فإن معدلات الفقر تبلغ ١,٧ في المائة.

وإذ اتشاطر تلك الرواية القصيرة من تاريخ بلدي، أود أن أؤكد أن مفهومي الإدماج والشمولية يجب تطبيقهما ولا بد أن يسفرا عن نتائج ملموسة. كما وجدت ماليزيا أنه من أجل تدعيم جهود بناء السلام وبناء الدولة، يجب أن يقترن شمول الجميع بالقيم الأخرى التي لا تقل عنه أهمية، بما في ذلك التسامح والاعتدال.

تلك القيم المتأصلة في الحياة اليومية لشعبنا مكنت ماليزيا من التمتع بالسلام والاستقرار والتقدم النسبي منذ الاستقلال. كذلك ربما تكون ماليزيا محظوظة لكونها جزءا من منطقة

رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي ما برحت تسعى، منذ إنشائها في عام ١٩٦٧، إلى تعزيز وتنفيذ هذه القيم.

تلك بعض من دروس تعلمتها ماليزيا عن الشمولية وعن المنافع الحقيقية جداً التي حققتها في مجال السلم والأمن والاستقرار. وندرك بأنه عندما تُضمن لجميع قطاعات المجتمع فرصٌ متكافئة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتُحترم هوياتها المستقلة، فإنها سوف تصبح منتجة وجزءاً نابضاً بالحياة في الدولة، وتحتفي بثراء تنوعها بينما تعمل على بناء بلد موحد وقوي ومستقر.

أود أيضا أن أبرز بأن مفهوم الاعتدال الذي يجري التشجيع عليه وممارسته في ماليزيا، قد تمكن من إنتاج تماسك اجتماعي فريد مكّن من إقامة مجتمعات متعددة الأعراق، ومتعددة الأديان، ومتعددة الإثنيات في البلد للعيش معا في سلام ووئام من خلال المفاوضات، والتوافق والحلول الوسط، واعتناق السلم ورفض أي شكل من أشكال التطرف والعنف من أجل البقاء المشترك في الأجل الطويل، والاستدامة والقدرة على التكيف.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن ماليزيا سوف تواصل دعم المهمة المتمثلة في تعزيز قيم الشمولية والرؤية الشاملة للأمن الدولي القائم على ترابط الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، ألا وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكِر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. يرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة، توزيع النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند الكلام في القاعة. كذلك أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة عادية ليتسنى لخدمات الترجمة الشفوية أن تضطلع بعملها على النحو المناسب.

أود أيضا أن أبلغ المشاركين أن هذه المناقشة المفتوحة سوف تتواصل خلال ساعة الغداء بالنظر إلى العدد الكبير من المتكلمين، الذين نعرب لهم عن الشكر.

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تايلند.

السيد باتيمابراغورن (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرف تايلند أن تكون جزءا من مداولات اليوم. ونرحب بهذه الفرصة للمساهمة في تفكيرنا بشأن موضوع هام جداً نبحثه اليوم.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ما فتئت الكثير من آمال العالم وتطلعاته من أجل السلم والأمن تتوقف على الكيفية التي يضطلع بها مجلس الأمن بمسؤولياته. من الواضح أن المسائل التي تؤثر على سلمنا وأمننا المشترك قد أصبحت أكثر تعقيداً، سواء أكانت صراعات بين الدول أو داخل الدول، وتوجد زيادة في التحديات الأمنية غير التقليدية. في ذلك السياق المتغير لا بد لعمل مجلس الأمن من أن يتجاوز حل النزاعات. ويجب على المجلس أن يوجه عمله بصورة متزايدة نحو منع نشوب النزاعات، ولا سيما في معالجة الأسباب الجذرية لها.

إن العديد من النزاعات التي نشهدها، سواء أكانت داخل الدول أو بين الدول، تضرب جذورها في المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر، والإجحاف الاجتماعي، وعدم المساواة والتباينات داخل البلدان وبينها. تلك المشاكل تبعث على الإحباط والتهميش والعزلة وتولد التطرف وتؤدي إلى النزاع. لذلك، علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية إذا ما أردنا وقف التيار المتزايد للتطرف كما شهدنا في الأحداث الصادمة الأخيرة.

نعرف أن الجزاءات والوسائل العسكرية لا تكفي لمكافحة التطرف والإرهاب. وعوضاً عن ذلك، فإن تعزيز رسم السياسات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة يجب أن تكون أيضاً جزءا لا يتجزأ من الحل. تعتقد تايلند أن التنمية الشاملة التي لا يستبعد منها أحد والتي تتيح الحصول على فرص متكافئة من أجل مستقبل

أفضل سوف تساعد على الدفع قُدُماً بهدفنا المتمثل في السلم والأمن المستدامين للجميع. ذلك يصح على الصعيدين الوطني والدولي. لذلك لا بد للشمولية من أن تكون في قلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي فإن السلم والأمن والتنمية الشاملة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من منع نشوب التراعات وبناء السلام.

تعتقد تايلند أن التنمية الشاملة تتمثل في وضع الناس في جوهر جهودنا. لذلك، فإن عمل المجلس يأخذ في الحسبان دائماً العلاقة بين التنمية والأمن وما لها من أثر مباشر على حياة الشعوب وسُبل عيشهم. ولتعزيز التنمية الشاملة من أجل السلم والأمن، لا بد لجميع جوانب عمل الأمم المتحدة – حقوق الإنسان، والتنمية والسلم والأمن – من أن تتكاتف. لذلك، علينا أن نكفل التماسك بين الأجهزة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة. سوف يساعدنا ذلك على تطوير القدرة على التصرف في وقت مبكر ومناسب للتصدي للصراعات في مهدها.

كذلك تنطبق الشمولية على عمل المجلس. نرحب بالجهود الجارية لإشراك غير الأعضاء وجميع أصحاب المصالح المعنيين ليتسنى سماع جميع الأصوات والالتفات إليها في مداولات مجلس الأمن لأنها تؤثر على عملية إحلال السلم والأمن للجميع.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد إشادة حارة بالرئيسة باتشيليت على التزامها طيلة جميع هذه السنوات بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها. وتؤيد تايلند خطة المرأة والسلام والأمن. وتشجع المجلس على أن يفعل المزيد لزيادة أعداد حفظة السلام من الإناث، وتولي النساء مناصب قيادية في عمليات السلام، وزيادة عدد الوسطاء من النساء في المفاوضات. ووفقاً لذلك، أتعهد بتقديم الدعم لمبادرة ”HeForShe“ من أجل المساواة بين الجنسين وبالتزام قوي لفعل المزيد من أجل تحقيق ذلك الهدف.

أخيرا، أود أن أهنئ أيضاً أعضاء المجلس الجدد. إني واثق بأنهم لن يعملوا فقط على إنعاش المجلس، بل أيضاً سيمدونه بآراء جديدة وطريقة تفكير جديدة مما سيزيد من تعزيز رسالة المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوروغواي .

السيد ألماغرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يسرني أيما سرور أن أراكم يا سيادة الرئيسة تترأسون جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم. كذلك إنه لشرف كبير لي أن أدعى إلى المشاركة فيها. أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأمن والتنمية. وأخصكم بالشكر على بيانكم الرئاسي (S/PRST/2015/3) الذي يسهم في ترسيخ التكافل القائم بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تحديداً: حقوق الإنسان، والسلم والأمن، والتنمية. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للمساهمات الهامة التي يقدمها الأمين العام بان كي – مون، وصديقي العزيز أنطونيو باتريوتا الذي تشرفت بالجلوس إلى جانبه مرة أخرى، ولمساهمة السيدة ليماه غبوي.

وبشكل عام ما من شك في أن التنمية الشاملة ترتبط بخطة منع نشوب التراعات وبناء السلام.

ويشكل تحقيق الاستقرار السياسي للدول وحكمها الديمقراطي وسلامة أراضيها شروطا لتحقيق التنمية وهي أيضا، نتيجة لذلك، عوامل تسهم في منع نشوب التراع. وأشدد على هذا المبدأ الذي نحكم ونتعاون به على الصعيد الدولي. وبالرغم من أن كل دولة مسؤولة عن تحقيق التنمية فيها، فإن التعاون الدولي يستكمل الجهود الرامية إلى بناء حقوق أكبر بشكل متزايد لأعداد السكان المتزايدة من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بهدف تحقيق التنمية الجامعة والشاملة للجميع.

وأود أن أشير إلى الميثاق الاجتماعي للأميركتين، الذي اتفقت عليه منظمة الدول الأمريكية، وهو يرسي الأساس للتنمية الشاملة للجميع مع تحقيق العدالة في نصف الكرة الأمريكي ويؤكد على احترام حقوق الإنسان والإدماج وعدم التمييز باعتبارها ركيزة أساسية للنظام. وساعدت تلك الرؤية المشتركة في المحافل الإقليمية الأخرى، مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على المحافظة على حيزنا الإقليمي وعلى إبقائه مستقرا وخاليا من النزاع.

إن الإدماج – الاجتماعي والديني والإقليمي والوطني والعرقي والاجتماعي والجنساني والاقتصادي والثقافي – يتسم بالأهمية لحكم أنفسنا بصورة أفضل. وهو نموذج تحقيق الديمقراطية، وهو مهم لبناء الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي، وهما بدورهما أساسيان للمحافظة على السلام وبنائه. ومتى ما استبعدنا الآخرين أو أخفقنا في التصدي للتمييز ضد شخص أو جماعة أو طبقة اجتماعية، فإننا نفقر تعايشنا ونعطب مجتمعاتنا. ولكن بشكل أساسي، نحن غير منصفين.

ويمثل بناء السلام، باعتباره هدفا طويل الأمد، مهمة شاملة لا بد أن تبدأ بالمراحل الأولى لعملية حفظ السلام. ومن الأهمية بمكان أن ينظر مجلس الأمن في سبل إبراز تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان في ولايات بعثات حفظ السلام. وأوروغواي، بوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة في هذه البعثات، شهدت على أرض الواقع الآثار الإيجابية القوية لبناء مجتمعات أقوى وأكثر شمولا للجميع وأكثر قدرة على الصمود. ونسلم بأهمية وضع رؤية سياسية فيما يتعلق بالحقوق من أجل تسوية النزاعات.

ولن تكون مجتمعاتنا أكثر ثراء إلا من خلال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة ومراعاتها والإقرار بها. ولا يمكن زيادة تنمية مجتمعاتها بدون الاحترام الكامل للحقوق المدنية والسياسية، وهي ضرورية لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وبالمثل، يتوقف بناء مجتمعات أكثر عدلا وأكثر استقرار على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها.

وتعرب أوروغواي، باعتبارها مرشحا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، عن التزامها بذلك النهج الواسع، الذي يربط تحقيق التنمية الشاملة للجميع بصون السلام والأمن الدوليين. وتستلزم تنميتها الحد من الفقر، والقضاء على الفقر المدقع، وإدماج الجميع في نظام التعليم، وحصول الجميع على الخدمات الصحية، وإدماج النساء في جميع مجالات المشاركة من خلال تمكينهن، والإقرار بحقوق من يرغبون في الزواج من المثليين، وإمكانية تمكين الاشخاص ذوي الإعاقة في عيش حياة كاملة في جميع المجالات، بما في ذلك مجال التوظيف، ضمن مجالات أخرى.

ويقوم أفضل مجتمع على أساس مراعاة حقوق جميع الأطفال والنساء والأقليات واللاجئين وضحايا العنف والميول الجنسية وتعزيز هذه الحقوق. ونرى أن على مجلس الأمن أن يساعد من خلال أعماله، وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة على أرض الواقع، على تحويل حالات بعد انتهاء النزاع إلى بيئات تشجع تحقيق التنمية والاستقرار الطويل الأمد.

ومن الأهمية البالغة بمكان أن تقدم أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية إسهامات كبيرة في رفاه السكان وأن تحدث آثارا حقيقية في الحالات المدرجة في جدول الأعمال لفترة عقود. ولا بد من مواصلة رفع مستوى معاييرنا لاحترام حقوق الإنسان ومراعاتها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن اعتزاز الأرجنتين برؤية جمهورية شيلي الشقيقة

عضوا في مجلس الأمن، وفي هذه المناسبة، برؤيتكم، سيدتي، وأنتم تتولون رئاسة المجلس. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ جمهورية فنزويلا البوليفارية على انضمامها إلى المجلس، وصديقي رافائيل راميريس على حضوره. وأشعر بالامتنان أيضا على توجيه الدعوة إلي لأشارك في هذه المناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية للواقع الدولي ألا وهو: دور التنمية الشاملة للجميع في صون السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أشكر صديقي السفير أنطونيو باتريوتا والسيد ليماء غُبوي على إحاطتيهما الإعلاميتين، فضلا عن تفانيهما في خدمة هذا الموضوع الهام.

وفي هذه اللحظة ذاتها تجرى مفاوضات في إطار المنظمة تشارك فيها جميع الدول الأعضاء بصورة ديمقراطية وبالتزام ومسؤولية لصياغة اتفاق بشأن خطة جديدة للتنمية للأعوام الـ ١٥ المقبلة ستكون خير خلف للأهداف الإنمائية للألفية وستكلل بالنجاح في تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتغاضى عن تلك العملية، ولذلك السبب نرى أن الوقت مناسب لإجراء حوار مفتوح يربط المهمة المتميزة لتحقيق التنمية بالمسائل الأساسية الأخرى المدرجة في جدول الأعمال الدولي، مثل صون السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد الأرجنتين على أن أية خطة للتنمية في الأمم المتحدة يجب أن تقوم على أساس منظور حقوق الإنسان، أي، ينبغي أن تهدف إلى كفالة حصول جميع الرجال والنساء على نطاق العالم على حقوقهم والتمتع بحرياتهم الأساسية.

وبينت الظروف التاريخية في بلدي والمعتقدات السياسية في مجتمعنا أن التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين أمور مترابطة بشكل واضح وبحيث لا يمكن معالجتها بشكل منفصل. وفي الجمعية العامة طورنا أدوات وقدرات لا غنى عنها لتحديد جهود المجتمع الدولي والاتفاق عليها ودعمها ومتابعتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. ونتيجة لذلك، تمكننا إتاحة فرص مثل الفرصة الراهنة من تحليل سبل إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة ومن أن نكون متأهبين لتجنب التقسيمات المغلقة أو ازدوج المعايير.

إن السياسات الإنمائية العامة التي تتضمن الإدماج الاجتماعي هي طريق إحراز النجاح الذي احترناه في منطقتنا، ونأمل أن تواصل الخطة الدولية الجديدة السير في الاتجاه المؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع. وفعلا، يعني تحقيق التنمية بدون استبعاد أن المجتمعات ستمضي قدما في استعادة الحقوق وتوسيعها وفي توطيد دولة وطنية قائمة وفعالة وتعزيز السياسات العامة وفي الوقت نفسه التعاون المستمر مع الحكومات المحلية وحكومات المقاطعات فضلا عن المنظمات الاجتماعية، وتطوير وتنفيذ المبادرات التي تصلح أوجه عدم المساواة في المهمة الجارية المتمثلة في البحث على الإدماج.

وهذا يقود بالضرورة إلى تصور الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية باعتبارها صاحبة الحقوق ويتطلب الإقرار الفعال بجميع الحقوق الأساسية ووضع سياسات فعالة ومناهضة للتمييز. وذلك يعني أن علينا تعزيز التزام الأمم المتحدة مع المنظور الشامل لحقوق الإنسان.

وتلك هي الأهداف التي قادت إلى إنشاء الأرجنتين لإطار واسع للإدماج، من تشجيع التغيير الثقافي، وهو ضروري لمكافحة مصادر التمييز بطريقة هيكلية إلى بناء مجتمع يحظى بالمزيد من التمثيل والاعتراف والمشاركة المدنية. وكل هذا يتماشى مع الإدراك بأن التنمية الشاملة للجميع ومكافحة التمييز يساعدان على تحسين الاستقرار وتعزيز الديمقراطية، بما في ذلك إدارة الشؤون العامة وسيادة القانون والتسوية السلمية للنزاعات، وبناء على ذلك، صون السلام والأمن الدوليين.

ولا يسعنا سوى أن نذكر في هذه الجلسة الصلة الوثيقة بين تنمية حقوق الإنسان والسلام والأمن في سياق الأسباب

الأساسية للإرهاب الدولي. ونحن جميعا تأثرنا من الهجمات المروعة التي وقعت قبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام في فرنسا ونيجيريا واليمن ولبنان وأودت بحياة العديد من الأشخاص الأبرياء.

إن الأرجنتين تدين الإرهاب جميع أشكاله ومظاهرة. وعلينا منح الأولوية لمنع الإرهاب ومكافحته في الإطار المتعدد الأطراف وإيلاء أهمية خاصة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة قبل ثماني سنوات ولركائز الاستراتيجية الأربع. وهنا أود أن أؤكد على أن الاستراتيجية تقر وتشمل ركيزة أولى تشير إلى اتخاذ تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وتشمل تلك الظروف انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتمييز العرقي والوطني والديني؛ والاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي – الاقتصادي.

وفي حين أن هذه الظروف لا تبرر بأي حال من الأحوال ارتكاب أعمال إرهابية، فيجب أن ندرك أنها يمكن أن تؤدي إلى التطرف والتجنيد لتلك الغاية.

إن الأرجنتين مقتنعة بأن أساس الوقاية يتمثل في السياسات التي تعزز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفا من السكان. والشباب والمهاجرون عرضة للتطرف والتجنيد، خاصة إذا كانوا عاطلين عن العمل أو مهمشين. ولا يمكن لمنظمة إجرامية عبر وطنية أو جماعة إرهابية أن تجد أرضا خصبة في المجتمعات التي تنجح في الوصول إلى مستويات عالية من التعايش السلمي عن طريق توفير العدالة الاجتماعية وجعل القضاء على الفقر هدفا رئيسيا لسياستها الإنمائية.

ووفقا لذلك، لا بد من موازنة مجرد النظر في استخدام القمع في مكافحة الإرهاب ببذل جهود لتعزيز المساواة والقضاء على الفقر وتوفير العمل اللائق والتعليم وحصول الجميع على الرعاية الصحية. وبعبارة أخرى، يجب علينا تعزيز التنمية على أن يكون الإدماج الاجتماعي تحديا ذا أولوية في سياق تحقيق تقدم ملموس في التخفيف الفعال من التهديد الذي تشكله الجريمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي، وبالتالي الحد بشكل كبير من الظروف التي تؤدي إلى انتشارهما.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الجمعية العامة خلال شهر أيلول/سبتمبر، والتي اتفقنا فيها على الإطار المفاهيمي لأهداف التنمية المستدامة والأهداف الـ ١٧ لتوجيه جهود المجتمع الدولي المتجددة بشأن التنمية الشاملة للجميع. وتنص هذه الوثيقة على أن البشر في صلب التنمية المستدامة وأن الفقر يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه العالم اليوم. ويشكل القضاء على الفقر، جنبا إلى جنب مع تعديل الأساليب غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز الطرائق المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، التي هي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأهداف العالمية للتنمية المستدامة وشرطا لا غنى عنه لتحقيقها.

والوثيقة التي جاءت نتيجة لعمل شاق قامت به جميع الدول الأعضاء طيلة عام، بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والخبراء الدوليين في إطار عملية تشاورية واسعة، تعيد التأكيد على أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والحق في تحقيق مستوى معيشي لائق، وكذلك في الغذاء والماء وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام العام ببناء مجتمعات أكثر عدلا وديمقراطية من خلال التنمية.

إننا مقتنعون بأننا لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة وحقوق الإنسان، وبالتالي الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة أكثر استدامة وفعالية، إلا من خلال التنمية الشاملة للجميع والقائمة على أساس المساواة في الحقوق والاحترام الكامل للتنوع وتوفير الكرامة للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هايتي.

السيد بروتوس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، والأمين العام والسفير باتريوتا على بياناتكم الافتتاحية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثل فنزويلا الذي تطرق بيانه إلى الحالة في هايتي. وأخيرا، أود أن أثني على مجلس الأمن على توليه زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المفتوحة، وهي مهمة للغاية فيما يتعلق بالتنمية الشاملة وحفظ السلام. ويسرني بشكل خاص المشاركة حيث استفادت جمهورية هايتي على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية من وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تعبر ولايتها بوضوح عن الترابط القائم بين السلام والتنمية.

إن أهمية مناقشة المجلس واضحة بجلاء. فعمليات حفظ السلام، بغض النظر عن نطاق الموارد المتاحة لها من أجل بناء القدرات في مجال الأمن، لا تكفي وحدها وفي حد ذاتها لإحلال السلام والتوازن في المجتمع المعني إذا تجاهلت البعثات الصلة بين الأمن والتنمية وبين التنمية الشاملة للجميع وحفظ السلام، أو قللت من شأن تلك الصلة. وتثير تحديات التنمية تساؤلات متعددة. وقد وضعت الأمم المتحدة، بدعم من خبرتها المكتسبة في نحو ٥٠ بعثة لحفظ سلام منتشرة في جميع أنحاء العالم، إطارا معياريا لا غنى عنه لا يشمل على نحو متزايد المصادر العديدة لعدم الاستقرار والتراع وحدها، ولكن أيضا التفاعلات الدينامية بين تلك العوامل، والتي كثيرا ما تشكل في حالات ما بعد التراع عقبات كأداء أمام النمو والتنمية، وبالتالي، أمام أي جهد لإحلال سلام دائم.

وتؤيد حكومة هايتي تأييدا كاملا الجهود الحالية المبذولة لاعتماد نهج شامل ومتسق ومتكامل لحفظ السلام والأمن على أساس منع نشوب التراعات أو استئنافها. ونعتقد على وجه الخصوص أن حفظ السلام والحاجة إلى التنمية يسيران جنبا إلى جنب. ولكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة حقا على المدى الطويل، يجب أن تكون جزءا من ترتيب سياسي شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع التهديدات الناشئة للأمن وجميع الحالات التي قد تشجع التخلف أو تحتوي على بذور التراع وتكراره المحتمل. ولهذا السبب، ما فتئت حكومة هايتي تؤكد خلال تعاونها الطويل الأجل مع أعضاء مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة رغبتها في رؤية شركائها يعطون أهمية أكبر لاحتياجات التنمية، ولا سيما أوجه القصور الهيكلية ونقاط الضعف الكثيرة التي تعيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المحرومة وتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتقارب رؤية حكومة هايتي والجهود التي تبذلها مع رؤية البعثة وجهودها فيما يخص تشكيل وتكييف برنامج تحقيق الاستقرار. ومن دواعي سرورنا أن بعض الاحتياجات الإنمائية، خاصة تلك التي تشمل البنية التحتية وإعادة البناء بعد الزلزال، وحماية المدنيين قد أُخذت بعين الاعتبار، بما في ذلك في إطار المشاريع ذات الأثر السريع التي تقدم إسهامات كبيرة في مجال الحفاظ على السلام والاستقرار. ويولي الطرفان أهمية متساوية لملكية الحكومة الهايتية للمشاريع المشتركة، وحيث يجب ضمان المتابعة.

وفيما يتعلق على وجه الخصوص بالحالة السياسية الراهنة، التي أثارت بعض القلق لدى أعضاء المجتمع الدولي، أود أن أطمئن جميع شركائنا أنه بفضل روح التراضي وتوافق الآراء التي أبداها الرئيس جوزيف مارتيلي والغالبية العظمى من الطبقة السياسية في هايتي، فإن هايتي قد تغلبت بنجاح على الأزمة التي هددت بتقويض التقدم المحرز في برنامج الاستقرار الذي نفذ خلال العقد المنقضي. وهذا مثال لا جدال فيه على النضج السياسي الحقيقي للشعب الهايتي وإنجازاته الكبيرة التي تحققت، في جملة أمور، بدعم من البعثة، في مجالي تحقيق الاستقرار والتنمية.

إننا ممتنون للغاية لشركائنا في المجتمع الدولي على دعمهم لشعب وحكومة هايتي طوال الأزمة غير العادية التي شهدها بلدنا. ونأمل أن يستمر مجلس الأمن وجميع شركائنا في المجتمع الدولي في دعمهم لحكومة وشعب هايتي في تعزيزهما لسيادة القانون والديمقراطية. وبشكل أعم، فإننا نعتقد أنه يمكن استخدام مثال بعثة الأمم المتحدة في هايتي، رغم محدوديته، من نواح كثيرة كنموذج لإنشاء ولاية فعالة لحفظ السلام بعد انتهاء النزاع.

ويتعين أن يسير بناء القدرات في مجال الأمن جنبا إلى جنب مع شواغل التنمية. ويجب على شركائنا في المجتمع الدولي العمل مع البلد المضيف، وبما يتوافق مع استراتيجيته للتنمية الوطنية، لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع والدائمة. وبعبارة أخرى، لتحسين ظروف معيشة الشعب، وهو عامل حاسم في صون السلم.

وعليه، ففي إطار الاستجابات مستقبلاً، وفيما يتعلق ببعثات حفظ السلام، من الأهمية لمجلس الأمن أن يضع ذلك الارتباط الحاسم بين حفظ السلام والتنمية في الاعتبار، في مرحلة مبكرة. وإنني أري في ذلك أحد الشروط الهامة للحفاظ على سلام دائم على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية والحراك البشري في إكوادور.

السيد أريساغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أنقل لكم التحيات الأخوية من الرئيس رافائيل كوريا، ووزير الخارجية ريكاردو باتينيو أروكا وثورة مواطنينا. ويود وفدي، بداية، أن يعرب عن ارتياحه لرؤيتكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه وامتناننا للعمل الذي تضطلع به شيلي خلال رئاستها للمجلس. ويسعدني أيما سعادة أن أكون حاضراً هنا اليوم، يوم مارتن لوثر كينغ، الذي نحتفل فيه بذلك الحائز على جائزة نوبل للسلام، الذي كافح بلا كلل من أجل التنمية الشاملة.

في القرن الحادي والعشرين، لم يعد السلام يعني غياب الحرب فحسب. فالسلام من دون الشمول والعدالة ليس السلام الحق. والتغلب على الفقر هو الواجب الأخلاقي الأكبر الذي يواجه هذا الكوكب اليوم، فتلك هي المرة الأولى في تاريخ البشرية التي لا يتأتى الفقر فيها نتيجة شح في الموارد أو نقص في العوامل التي تحدث بشكل طبيعي، بل إنه نتاج نظم مجحفة وإقصائية.

وفيما يتعلق بإكوادور، يجب أن يكون الإنسان محور كل شيء – وليس رأس المال. وبالنسبة لبلدي، فإن العيش الرغد، في وئام مع الطبيعة، هو الأمر الأساسي. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فقد مكنت إكوادور حكومتها على مدى السنوات الثماني الماضية. وأتاح ذلك تخطيط سياساتها العامة وتصميمها وتنظيم ومراقبة الثروات وإعادة توزيعها. وبفضل ذلك الجهد الكبير، تمكنا من خفض الفقر على الصعيد الوطني من حيث الدخل بنسبة ١٥ في المائة. ورفعنا مستويات المساواة بمعدل ٨ نقاط، بمقياس مُعامل جيني. وعممنا التعليم الأساسي، وضاعفنا خدمات الرعاية الصحية العامة بواقع ثلاثة أضعاف وكفلنا مجانية التعليم العالي، وعززنا استثماراتنا في هذا النوع من التعليم للوصول به إلى أعلى مستوى في أمريكا اللاتينية. وعززنا عرض خدماتنا العامة ونوعيتها، واسترعينا الانتباه إلى العمل المترلي بدون مقابل مع زيادة خدمات الضمان الاجتماعي لأكثر من ١,٥ مليون إكوادوري، أي ما يعادل ١٠ في المائة من السكان، وكل ذلك مع الحفاظ على أعلى معدل للاستثمار العام في أمريكا اللاتينية.

لقد فتحت حكومة إكوادور صفحة عهد جديد، وبلدنا الآن يعج بالأفكار الجديدة ولديه ثقة كبيرة بالنفس واعتداد معزز بالذات والسيادة. وبالرغم من الصعاب الناجمة عن الأزمة العالمية والانخفاض الحالي في أسعار النفط،، وهو سلعة التصدير الرئيسية في بلادي، فقد أكدت حكومة إكوادور أنها ستفي باعتمادات القطاع الاجتماعي في الميزانية العامة.

وعلينا أن نقر بأننا ما زلنا نعاني، دولياً، من تداعيات نظام عالمي غير عادل بل وغير أخلاقي أيضاً. وإذ نقترب من الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، يود وفدي أن يتبادل الأفكار التالية بشأن الموضوع قيد المناقشة اليوم.

أولاً، نحن نعتبر أن أصل الأزمة العالمية ينبثق من الاعتقاد بأن كل شيء هو من عمل رأس المال، وبتحديد أكثر رأس المال النقدي. ومع ذلك، فإن حل الأزمة يجب أن يشمل استعادة المجتمع لسيطرته على الأسواق.

ثانياً، يجب أن ننشئ نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً على أساس إطار للتجارة العادلة المتضامنة مع الاقتصادات النامية وهيكل مالي دولي جديد يعطي الأولوية للحفاظ على البيئة ومشاريع الإدماج الاجتماعي، ويساعدنا على تحقيق السيادة الغذائية ويضمن استمرار دورات الحياة.

ثالثاً، إن الأزمة التي نواجهها، في حد ذاتها، ينبغي أن تمثل نقطة تحول في تعزيز دور الأمم المتحدة في الحوكمة الاقتصادية العالمية بهدف الشروع في إصلاح شامل للنظام المالي الدولي وإضفاء صفة الديمقراطية على العلاقات الدولية.

رابعاً، وفي هذا الإطار، تعتبر إكوادور أن الإنسان تظل له الأولوية. وكما ذكرت آنفاً، فمن واجبنا الأخلاقي تخليص البشر من براثن الفقر. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نتأكد من أن مواردنا الطبيعية تستخدم بشكل مسؤول.

خامساً، ينبغي أن نعمل على النهوض بالتنمية التي تقوم على المهارات البشرية والتعليم والمعرفة والإبداع، ولكن تنمية سيادية وتحترم حقوق الإنسان أيضاً. ويجب أن يكون الحد من الفقر المدقع والفقر وعدم المساواة المعايير الأساسية لقياس تلك التنمية. ويجب دعم كل الجهود المبذولة لتحقيق تلك الرؤية الماثلة في الأذهان، بحيث تكون البشرية ورفاهها في صميم عمل الدول والمنظمات الدولية، لأن تلك الجهود ضرورية إن أردنا بناء سلام حقيقي ودائم.

وفي هذا العام بالذات، فإن قضايا مثل خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥، والتحديات التي يفرضها تغير المناخ، والمشاكل الجسيمة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية وتداعيات الكوارث الطبيعية، كل ذلك يجبرنا على النظر في كيف أصبحت التنمية الشاملة الآن محور التركيز في العمل المحلي داخل الدول، وفي التعاون بين الدول وفي بناء السلام.

سادساً، إن الدافع إلى تكديس الثروة بلا حدود وتركيز السلطة يؤدي إلى مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك التجاوزات التي ترتكبها بعض الشركات عبر الوطنية، التي ينبغي أن تنظم أنشطتها بموجب صك عالمي ملزم قانوناً. ونحن بصدد مراجعة صك من هذا القبيل والتفاوض بشأنه في جنيف حالياً.

سابعاً، يشدد بلدي على الضرورة الملحة لإحراز تقدم بشأن إصلاحنا للأمم المتحدة كيما يتسنى لهذه المنظمة أن تكون أكثر ديمقراطية وكفاءة وشفافية. فبعد ٧٠ عاماً من إنشائها، لا يمكن للمنظمة أن تظل تعكس واقع أربعينيات القرن الماضي. فالإصلاح ليس ضرورياً فحسب، بل إنه أمر بالغ الأهمية لمستقبل هذه المنظمة ويتطلب منا جميعاً أن نلتزم به. وعلينا ألا نفوت هذه الفرصة التاريخية التي تسنح لنا هذا العام، وعلينا أن نضمن الذهاب إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة بمقترحات محددة وتوافقية.

ثامناً، إنني أؤيد سلفاً البيان الذي سيدلى به بعد قليل باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وعلى هيئات الأمم المتحدة أن تضطلع بولاياتها، كل في مجاله.

تاسعاً، وأخيراً، أود أن أشدد مجدداً على الدور المهم للإدماج في الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي والتنمية في بلداننا.

ولنعمل على التصدي لمصادر الاستبعاد وإنشاء نظم الإنذار المبكر تحقيقا لتلك الغاية. وأرى أنه يجب علينا أن نتعلم من الممارسات الجيدة. وبلدي على استعداد لتشاطر خبراته والتعلم من النماذج الناجحة الأخرى.

وأخيرا، أشكر وفد شيلي على عمله واهتمامه بمعالجة المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي. ويجب أن نكون استباقيين وقادرين على تحديد أهداف واضحة، علاوة على العمل نحو تحقيق نتائج محددة في هذا المجال. وسيقدّم بلدي، إكوادور، دعمه الكامل لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة فانيسا روبيو، نائبة وزير شؤون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وزارة خارجية المكسيك.

السيدة روبيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يعرب وفد بلدي عن امتنانه لحكومة شيلي على الطريقة التي شاركت بها في أعمال مجلس الأمن. ونود أن نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على هذه المبادرة الاستثنائية بعقد هذه المناقشة بشأن مسألة هامة للغاية وهي: التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين.

وليست هذه المناقشة ضرورية فحسب، بل هي حسنة التوقيت أيضا. ولا شك أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي تبدأ اليوم في الجمعية العامة وترمي إلى تحديد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تتيح فرصة هامة لتعزيز التنمية الشاملة للجميع بوصفها عاملا في كفالة تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وقد سعى المجتمع الدولي منذ وقت طويل إلى أن يجسد في ممارساته المعادلة الأكيدة والمعقدة: الترابط بين السلام والأمن، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. لقد أحرزنا تقدما نحو إدراك هذا الواقع الثلاثي الأطراف، فضلا عن العمل على نحو متسق، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ومن المهم التأكيد منذ البداية على أهمية العمل الشامل الذي يجب أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة برمتها بهدف ضمان إيجاد مجتمعات سلمية عادلة، ديمقراطية وشاملة للجميع.

وترى المكسيك أنه يجب أن تسترشد المعايير الجديدة للتنمية العالمية بمبادئ من قبيل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، كي نتمكن من ضمان تكافؤ الفرص لجميع الأشخاص، مع التركيز بشكل خاص على المهمشين والمستبعدين والضعفاء. ويتسق موقفنا في هذا الصدد تماما مع ما أعربت عنه الرئيسة باتشيليت، التي نؤيدها تماما.

وفي الواقع، فإننا نواجه تحديات متزايدة التعقيد، وتطالب مجتمعاتنا عن حق باستجابات لها من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية. وإن لكل نزاع سماته وأبعاده الخاصة، وليس ثمة حل واحد يصلح لها جميعا، بيد أن هناك عنصرا ثابتا: فالعالم ما زال يطالب بتجديد الالتزام من جانبنا بوضع نُهج جديدة، وإيجاد حلول ترمي إلى إعادة ترميم النسيج الاجتماعي وكفالة توفير الظروف اللازمة للتنمية الشاملة لمواطنينا، فعلا وليس قولا فحسب.

ويجب أن يكون الأفراد ورفاههم في صلب الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي ألا يكون هناك مجال للاستبعاد أو انعدام الفرص في ظل مجتمع دولي بحق. وتقتضي الوقاية الفعالة من النزاع تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأود أن أؤكد على أن منع نشوب النزاعات واجب ملزم ولا يقتصر على أعضاء المجلس الخمسة عشر فحسب، وأن ما نتناوله هنا بمثابة مسؤولية غير مشروطة لجميع الدول الأعضاء الدائمين في هذه المنظمة العالمية. ويقتضي هذا بذل جهد جماعي وتوفّر الإرادة السياسية في مختلف هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

ويجب أن تسهم عمليتا الاستعراض المتوازيتان – اللتان يجري الاضطلاع بهما في عام ٢٠١٥ بشأن هيكل بناء السلام وعمليات حفظ السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بالتزامن مع المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ – إسهاما فعالا في تعزيز التنمية الشاملة والتأكيد مجددا على وجود صلة لا تنفصم بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

ونحن في المكسيك واثقون من أنه يجب أن يبدأ طريق المضي قدما نحو مستقبل أفضل – مستقبل من السلام والرخاء والمزيد من الفرص – باحترام قانون حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإيجاد الهياكل الأساسية الرئيسية التي من شأنها أن تدعم التنمية وتنفيذ الإصلاحات على نحو فعال، وبطبيعة الحال، مكافحة الفقر بطرق تشمل شمول الجميع والمشاركة الاجتماعية.

ونكرر التأكيد على امتناننا للبلد الشقيق شيلي الذي عرض هذه المسائل المترابطة الهامة على طاولة المناقشة اليوم.

الرئيسة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائبة وزير الخارجية في الجمهورية الدومينيكية.

السيدة ليريانو دي لا كروث (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، الرئيسة ميشيل باتشيليت، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة للغاية والحسنة التوقيت. وتدل القيادة التي أبديتموها في مختلف المناصب التي توليتموها على التزامكم بأسمى الأهداف الدولية. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي اتسمت بالعمق والوضوح. وبالمثل، نرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد دي أغويار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غُبوي، رئيسة مؤسسة غُبوي للسلام في أفريقيا.

إن مجلس الأمن هو الجهاز الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد تناولت جلسة اليوم على وجه الخصوص – مسألة ذات آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين. ويتيح لنا استعراض البيئة الدولية الفرصة لتجديد التزامنا في مواجهة التحديات المتغيرة باستمرار، والدعوة إلى رؤية جريئة لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وحين نسلط اهتمامنا على الشعوب، فإننا نرى أن أكثر الأولويات إلحاحا بالنسبة للمتضررين من النزاع المسلح تتمثل في تحقيق الأمن والتنمية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في غالب الأحيان. وبعبارة أخرى، فهذه مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم. ويقينا أن العزم القوي على تولي المسؤولية العالمية عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة يؤدي إلى زيادة مصداقية مجلس الأمن. وإن الحماية الفعالة للسكان المدنيين أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام، وينبغي أن يؤخذ بها في الاعتبار عند تدخّل عمليات حفظ السلام.

وإلى جانب السياق الدولي المتغير – كما سمعنا مرارا وتكرارا منذ بداية هذه الجلسة – فإن هناك تهديدات جديدة ناشئة تؤثر سلبا على الأمن. وتشمل هذه التهديدات: التهميش والإرهاب وتغير المناخ وانتشار الأسلحة والقرصنة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية بوصفها نتيجة طبيعية له. ويجعل تعقيد تلك التهديدات والترابط المتبادل للمسائل المتعلقة بمسائل الأمن والتنمية دور مجلس الأمن أكثر صعوبة، وخاصة ما يتعلق بولايات بعثات حفظ السلام التي تزداد تعقيدا هي الأخرى، الأمر الذي يقلل من فعاليته.

ونرى أنه لكي يتمكن مجلس الأمن من التصدي لهذه التحديات الجديدة، فإن ذلك يقتضي أن ينظر المجلس مرة أخرى في أكثر السبل التي تمكنه من العمل بشكل فعال. وينبغي للمجلس أن يحقق أقصى قدر ممكن من الفعالية،

وخاصة فيما يتعلق بمسألة الوقاية. ومن الأفضل منع نشوب الأزمات والتراعات بدلا عن إيجاد الحلول لها. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يبذل مجلس الأمن قصارى جهده في سبيل تحسين نظام الإنذار المبكر للمنظمة.

وبالإضافة إلى محتواها التشغيلي، فإنه يجب أن تحافظ عمليات حفظ السلام على طابعها الشامل والمتعدد التخصصات.

نشيد بإدراج عناصر جديدة في هذه العمليات التي تعطي الأولوية للمرأة، والجنود الأطفال، وضحايا الانتهاكات الجنسية، وحماية السكان المدنيين كما ذكرنا من قبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أثني على الرئيسة باتشيليت والأمين العام على قيادتهما القوية في تعزيز قضية المرأة في هذه المواضيع الحساسة، التي كانت مهمشة للأسف في سياق الأمن الدولي حتى الآونة الأخيرة.

إن ضمان السلام والأمن الدوليين مهة جسمية تتطلب التعاون والمزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن إزاء منظمات التعاون الدولي والمجتمع الدولي. وستكون المهمة هي تعزيز القدرات على الاضطلاع بالفعل ببناء السلام في البلدان المتأثرة بطريقة من شأنها، إن أمكن، منع ظهور الأزمات من جديد. وينبغي للبلدان الخارجة من التراع أن تتمكن من الاعتماد بصورة متزايدة على برامج المعونة الفعالة لاستعادة مؤسساتها السياسية والقضائية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. فإذا لم تكن لديها رؤية واضحة وإذا لم تعالج الفقر المدقع والحرمان بشكل ملائم، فمن المؤكد أنه لن يكون هناك سلام دائم. هناك حالات لبلدان استمرّت فيها عمليات حفظ السلام عدة سنوات ثم وصلت إلى نهايتها، ولكن هذه البلدان اضطرت لمواجهة المشاكل من جديد. هذا يعني أن النهُج المتبعة لم تعالج المشاكل الأساسية.

إننا نكن احتراما كبيرا في الجمهورية الدومينيكية للنوايا الحسنة من المجتمع الدولي المعرب عنها عن طريق مجلس الأمن دعماً لجارتنا هايتي للتغلب على الظروف العصيبة أياً كان نوعها. لقد عمل شعبنا في تضامن لبذل كل ما في وسعه من أجل مساعدة البلد المجاور لنا، وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر الجهود التي تبذلها اللجنة الثنائية المشتركة بوصفها شكلاً ملموساً من الدعم لمهام الإنتعاش. ولذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البلدان في منطقتنا من أمريكا اللاتينية وخارجها، والتي تشارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

نود الاستفادة من هذه المناسبة الهامة لحث المجتمع الدولي الممثل في هذا الجهد الدولي الهام على إيلاء مزيد من الاهتمام للدول الهشة والدول الخارجة من التراع بغية بناء قدرات المؤسسات الوطنية على التصدي بكفاءة لمشاكل التنمية والأمن. إن الوكلاء الدوليين ككل، بدعمهم المالي وقدراتهم، مدعوون للعمل معاً من أجل تلبية احتياجات المجتمعات الهامشية. وفي عالم اليوم، الذي يعمل في بيئة أمنية سريعة التغير ولا يمكن التنبؤ بها، يجب أن نتخذ كل الإجراءات والاستجابات الأكثر إقناعاً واتساقاً. وإذا لم نفعل ذلك، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيضيعان فرصة كبيرة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا أن السيدة ميشلي باتشيليت، رئيسة شيلي، تولّت رئاسة هذه المناقشة لمجلس الأمن. ونشكر السفير باتريوتا والسيدة غبوي على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين.

إن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي الركائز الثلاث للأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعي. هذه الركائز مترابطة ويعزز بعضها بعضاً. إن قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ المعنون ''المستقبل الذي نصبو إليه''، الذي اتخذ بمقتضى

مؤتمر ريو+٢٠، أنشأ من جديد علاقة ترابط قوية بين التنمية المستدامة والسلام والأمن.

القضاء على الفقر؛ ونماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ والنمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف؛ والحد من أوجه عدم المساواة؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية المنصفة؛ وإدراج وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، كلها عناصر تهيئ بيئة مواتية للسلام والأمن الدوليين وتزيل تدريجياً العوامل المتسببة في نشوب النزاعات. إن مشروع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمده العام الماضي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ينص على تعزيز السلام والمجتمعات الشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة.و يقول الأمين العام في تقريره التجميعي (A/69/700)، إن المجتمعات الديمقراطية التشاركية والحرة والآمنة والسلمية هي على حد سواء عوامل مساعدة على تحقيق التنمية ونتائج لها.

وتشكل التنمية الشاملة للجميع بيئة مواتية لصون السلام والأمن الدوليين. إن الغرض من إبراز الترابط بين التنمية الشاملة والسلام والأمن ليس هو تشجيع مجلس الأمن على تناول قضايا التنمية المستدامة أو تمويل التنمية، التي تعالجها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولن يكون لمجلس الأمن القدرة على القيام بذلك. فالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمحافل الأخرى ذات الصلة تتصدّى لهذه المسائل بشكل ملائم. والغرض هو تعزيز التآزر فيما بين مختلف هيئات الأمم المتحدة.

يحاول مجلس الأمن وعمليات السلام والبعثات التابعة له حل النزاعات الناجمة عن الافتقار إلى النمو الشامل، والتوزيع غير العادل للموارد وضعف المؤسسات. لذا ينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى حل النزاعات الحرمان الاقتصادي والتهميش. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع بغية وقف العودة إلى النزاع. إن التركيز على التنمية والتنشيط الاقتصادي الطويل الأجل بطريقة شاملة للجميع أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف. وتحتل المنظمات الإقليمية ولجنة بناء السلام موقعاً مثالياً يمكّنها من بناء وتوطيد الصلة بين الأمن والتنمية.

وتتجاوز المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2015/6، المرفق)، والمكتوبة باقتدار، التنمية الشاملة للجميع. فهي تطرح وجهة نظر شاملة للأمن الدولي وتوصي بشمول الجميع كوسيلة للتوصل على نحو فعال إلى منع نسوب النزاعات الداخلية والحرب غير المتناظرة التي تقوض حوكمة المجتمعات والسلام والأمن الدوليين. ويظل منع نشوب النزاعات المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء، ولكن المنع في حالات النزاع يتطلب نهجاً شاملاً ودعماً مستمراً من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. لقد أبرزت المذكرة المفاهيمية، بطريقة موجزة، الكيفية التي ساعد مجلس الأمن بها في إدارة عمليات الانتقال الشاملة للجميع، والحوار السلمي، والعمليات الانتخابية وهياكل الحوكمة في العراق واليمن ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا، وكيف أن دولاً مثل رواندا وبوروندي وهايتي قد شهدت تحولاً بالسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة للجميع.

ونحن نؤيد رأي الرئيس في أن بعثات السلام، بتوجيه من مجلس الأمن، ينبغي أن تواصل العمل للتوصل إلى عمليات سلام وتنمية وأمن شاملة للجميع. ويوحي مفهوم شمول الجميع ضمنياً أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل بصورة جماعية، وليس كأجزاء منعزلة عن بعضها البعض. ويجب على الأمم القضاء على الاستبعاد والتمييز والتهميش التي تؤدي إلى العنف والنزاع والنزاع.

وبالقدر نفسه من العزم، ينبغي لها أن تشجع التماسك والإدماج على الصعد الوطنية، والإقليمية، والدينية، والاثنية،

والعرقية، والاجتماعية، والثقافية. وقد ينظر مجلس الأمن في إصدار وثائق عامة تتعلق بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مختلف حالات التراع. ويمكن لهذه المنشورات أن تساعد صنّاع القرار والشعوب التي تواجه حالات مماثلة.

أخيرا، إن التآزر بين هيئات الأمم المتحدة بشأن مسألة الإدراج لا يعني أنه ينبغي لإحداها أن تتعدى على ولاية هيئة أخرى، ولكن ينبغي بدلا من ذلك تبادل الخبرات ووجهات النظر بغرض تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة. ويجب احترام حدود الولاية القضائية لكل منتدى. إن الهدف يتمثل في العمل على تحقيق السلام والتنمية الدائمين خدمة لشعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تولي شيلي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن موضوع المناقشة الجارية اليوم هو موضوع هام. وليس لدينا حرج إزاء المذكرة المفاهيمة (S/2015/6، المرفق) التي عممتها الرئاسة عندما تقول إن الإدماج والتنمية الشاملة عاملان لهما صلة بالحفاظ على السلام وبناء السلام. والواقع أن موقفنا الثابت يتمثل في أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية. فما من مجتمع أو أمة نجحا حتى الآن في تحقيق السلام والاستقرار من دون القضاء على الفقر، وتوفير التنمية البشرية الأساسية والفرص الاقتصادية لشعبيهما.

والمظالم التي غالبا ما تؤدي إلى التراع، سواء داخل البلدان أو في ما بينها، تكون مدفوعة إلى حد كبير بشعور من الحرمان المرتبط بغياب التنمية. وخلف كل صراع في العالم تقريبا يكمن الفقر والجوع والحرمان وانعدام الفرص الاقتصادية والاندماج الاجتماعي. وعندما لا يمتلك الناس الوسائل اللازمة لتقرير مصيرهم بأنفسهم، وعندما لا يستطيعون أن يطمحوا إلى مستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم، يصبحون عرضة للوقوع في دائرة مفرغة من العنف والتراع. فالنمو الاقتصادي والتنمية الشاملان، لا سيما عندما يتيحان الفرص للأفراد والمجتمعات، يشكّلان سدّا منيعا أمام نشوب التراع. وبالتالي، فمن خلال التركيز على التنمية الشاملة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والتراع، وبخاصة الفقر والاستبعاد وانعدام التنمية، يمكننا تهيئة بيئة أكثر مواءمة لمجتمعات سلمية ومستقرة، بل ولنظام دولي أكثر استقرارا.

في الوقت نفسه، لا يمكن النظر إلى السلام والاستقرار داخل المجتمعات بمعزل عن سياقهما الدولي: إذ هما يتصلان ويتأثران مباشرة بظروف عدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الدولي. وبالنسبة إلى مسألة الإدماج السياسي، من المهم بالقدر نفسه أن نتذكر القول المأثور ومفاده أن ليس هناك قياس واحد يناسب الجميع. وبعبارة أخرى، إن الجهود الرامية إلى كفالة الإدماج السياسي على نطاق أوسع في السياقات الوطنية يجب أن تكون انعكاسا للظروف والحقائق الوطنية، وتتجنب التكرار وتعزيز النموذج القائم المتمثل في فرض السياسات والبرامج الموضوعة خارجيا على البلدان الخارجة من التراعات. وينبغي ألاّ تصبح حتمية الادماج السياسي وصفة يفرضها مجلس الأمن على السكان المتضررين.

إن الرؤية الشاملة للأمن الدولي بالاستناد إلى الدعائم الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة – ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – لا تعني بحكم الواقع أن مجلس الأمن ينبغي أن يعزو جميع تلك المهام لنفسه. فالأمن بالتأكيد لديه سياق أوسع. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن لمجلس الأمن العديد من الأبعاد، فإن ذلك لا يعني أنه يجب أن يشغلها كلها. هناك أجهزة منفصلة داخل منظومة الأمم المتحدة مكلّفة بإدارة تلك الدعائم الثلاث. إن التآزر والتكامل ينبغي

أن يكونا شعارنا، وليس الازدواجية والمشاركة في الخيار. وعندما يتعلق الأمر بمسائل التنمية الشاملة للجميع، ينبغي لمجلس الأمن ألاّ يتعدى على ولايتَي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحقيقة أن هناك ما يصل إلى ٧٩ متكلما في القائمة لجلسة اليوم لا توفر المشروعية لعرض هذا الموضوع على مجلس الأمن. فجنوب أفريقيا، بوصفها رئيسة مجموعة ال ٧٧، والعديد من الآخرين، بمن فيهم نحن، نؤيد هذا القول. على أي حال، ولئن كانت ولاية مجلس الأمن تنص على التصرف بالنيابة عن عموم الأعضاء، فإن طابعها غير التمثيلي يجعلها تفتقر على نحو فريد إلى الشرعية اللازمة لإرشاد الدول إزاء سياسة الشمول.

لذلك، فالسؤال لا يتعلق بكيفية أنّ مجلس الأمن ينبغي أن يتبنى مفهوم الترابط بين الدعائم الثلاث من أجل الحفاظ على الأمن الدولي، ولكن بكيفية أن منظومة الأمم المتحدة ككل ينبغي أن تفعل ذلك. ولقد درجت العادة أن تكون دعامة التنمية لدى المنظومة هي الأقل تمويلا، وحتى في الحالات التي تركّز فيها المنظومة على التنمية، يُصرف انتباهها بشكل متزايد عن المواضيع المركزية المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع، وإقامة التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق مسار التنمية المستدامة. نحن نتكلم عن التنمية في مجلس الأمن، ومن ثم نريد جدول أعمال التنمية أن يركّز على السلام والأمن. هذا النهج لا يسعه أن يؤدي إلاّ إلى الارتباك بدلا من إحراز النتائج.

إن المطلوب بالتالي أن نغتنم الفرصة الهامة جدا التي تتيحها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية صياغة وتنفيذ سياسات التعاون الدولي الحقيقي في القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة. والأمين العام، في تقريره التجميعي الأخير بعنوان ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“، يقول بحق ”لقد آن الأوان لأن يقوم العالم بعمل تاريخي لإحداث تحوّل في حياة الناس وحماية كوكب الأرض“. (A/69/700، الفقرة ٢٥). ومن شأن ذلك أن يولّد بدوره الظروف اللازمة كي يضطلع مجلس الأمن بولايته لكفالة السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بولانيوس بيريز (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر وفدكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب جدا، وعلى مشاركة السيدة ميشيل باتشيليت الشخصية بصفتها الرئيسة. ونقدّر أيضا الاحاطات الاعلامية التي قدّمها هنا هذا الصباح كل من الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غُبوي، رئيسة مؤسسة غُبوي للسلام في أفريقيا.

تعتبر غواتيمالا أن المناقشة المفتوحة الجارية اليوم تأتي في الوقت المناسب جدا، والجدير ذكره أنها تتزامن مع بدء المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسعدنا أن كلاً من مجلس الأمن والجمعية العامة، ضمن ولاية كل منهما، يركزان تركيزا أكبر على أهمية التنمية الشاملة لصون السلام والأمن الدوليين. ونحن نرى أنه تم تدوين الصلات المعقدة بين الأمن والتنمية وتوضيحها على مر السنين في العديد من التقارير الداخلية وقرارات هذه المنظمة، بدءا ببرنامج للسلم، الذي وضعه بطرس بطرس غالي عام ١٩٩٢ (S/24111)، مرورا بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، وصولا إلى التقرير التجميعي الذي وضعه الأمين العام الحالي مؤخرا بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠٠٥ (A/69/700). وعلى الرغم من ذلك، لا نزال نستخلص الدروس من كل عملية وبعثة لحفظ السلام وبناء السلام. والتحديات التي نشهدها تؤكد بشكل متزايد على الترابط القائم بين الأمن، والعدالة، والتنمية بغية تعزيز السلام الدائم والمستدام.

وهناك الكثير مما يمكن قوله في هذا الموضوع، ولكني سأقتصر في ملاحظاتي على خمس نقاط.

أولا، يجب أن ندرك أن الفقر والظلم الاجتماعي في حد ذاتهما لا يؤديان بالضرورة إلى العنف والتراع. وما يجب علينا معالجته، بالتالي، هي الظروف المحيطة وغيرها من العوامل الأكثر تعقيدا التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب التراعات. وحينما تسود معدلات بطالة مرتفعة، خاصة فيما بين الشباب، وينتشر الفقر على نطاق واسع في الوقت نفسه الذي تتمتع فيه الأقلية بنوعية حياة لا يعرفها سوى العالم المتقدم النمو، تكون هناك على الأقل بعض مخاطر نشوب التراعات. ولا بد من التخفيف من حدة تلك العوامل، لا لأسباب أخلاقية جوهرية فحسب، بل – وبشكل أعم – بوصفها سبيلا لمنع نشوب التراعات. ولا بد من تناول المسائل المتعلقة بالسلام والتنمية على نحو شامل ومنسق على جميع المستويات عبر نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، نرحب بأن مشاريع أهداف التنمية المستدامة تشمل هدفا قائما بذاته بشأن تشجيع إقامة مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام من أجل التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن ييسر إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على المستويات كافة.

ثانيا، ترى غواتيمالا لجنة بناء السلام كحلقة وصل مؤسسية هامة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومؤسسات بريتون وودز. لذلك، نعتقد أن عملها يكتسي أهمية من حيث التطوير المؤسسي للأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أن استعراض هذا العام لهيكل بناء السلام سيعززها ويوفر تنسيقا أفضل بين الأجهزة التي أشرت إليها آنفا. وبالمثل، نعتقد أن استعراض الفريق الرفيع المستوى لمختلف الجوانب العامة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة سيساعد في استخدام هذه الأدوات بمزيد من الكفاءة. وسيسهم كل هذا في تسوية التراعات بشكل نهائي ومنع العودة إلى العنف، وهو أمر يقوض، في معظم الحالات، المكاسب التي تحققت.

ثالثا، إننا مقتنعون بأن المرأة تضطلع بدور محوري في منع نشوب التراعات وتسويتها، وتعزيز العدالة والمصالحة، ودعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبناء المؤسسات الوطنية، التي تشكل جميعا ركائز أساسية لبناء السلام الدائم. والاستعراض، الذي سيضطلع به الفريق الرفيع المستوى المعني بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، حسن التوقيت للغاية. ويمكن للتنمية المستدامة ذات القاعدة العريضة أن تساعد في معالجة الأسباب الجذرية لنشوب التراعات. وهذا يعني بالطبع إدماج المرأة، التي يمكنها أن تضطلع بدور رئيسي في المفاوضات وفي عمليات السلام، والشباب الذين يمتلكون إمكانات هائلة للإسهام في تنمية مجتمعاتهم.

رابعا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى طائفة واسعة النطاق من أدوات الدبلوماسية الوقائية المتاحة. ونشير إلى أن برنامج العمل الخمسي للأمين العام يشمل النهوض بجدول أعمال المسؤولية عن الحماية. ويؤيد وفد بلدي تلك الأولوية، التي تسهم بدورها في إحراز تقدم بشأن موضوع مناقشة اليوم. والمسؤولية عن الحماية تعني أنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي الالتزام بمدونة قواعد سلوك تتعلق بمعاملة شعوبهم. والدول التي لا تحترم هذا الالتزام الأساسي يجب أن تفهم أنها ستواجه عواقب. إن رؤساء دولنا هم الذين وافقوا على هذا المفهوم بصورة مشتركة في عام ٢٠٠٥. وأقل ما يمكن أن نفعله الآن، بعد مرور ١٠ سنوات على ذلك، هو التأكد من أن جدول الأعمال هذا لا يزال يتبلور في تطبيقها العملي.

وأخيرا، لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، يجب علينا أيضا تعزيز سيادة القانون. ويهيئ ذلك البيئة اللازمة للتنمية المستدامة والإدماج والنمو الاقتصادي. وكما نعلم، فإن سيادة

القانون لها مكانة خاصة في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن دعم وتعزيز سيادة القانون والعدالة يجب أن يوجها جميع أنشطتها، الأمر الذي سيضفي الشرعية على عملها ويجعل من الممكن التنبؤ به.

ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن مواصلة العمل في دعم الحوار السياسي الشامل للجميع، وأن يواصل التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية لتنفيذ الدروس المستفادة والمعارف المكتسبة لتعزيز السلام والرفاه الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك، إلى جانب أوكرانيا وجورجيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسة باشيليت، ولكم، سيدي، والرئاسة الشيلية لمجلس الأمن على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما نود أن نشكر الأمين العام والسفير باتريوتا، ممثل البرازيل، والحاصلة على جائزة نوبل للسلام السيدة غبوي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

للأسف، تُذكرنا العديد من حالات التراع بالحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتراع من خلال تعزيز التنمية المستدامة والإدماج والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والعمليات السياسية الشاملة للجميع التي لا تستثني أحدا. وقد لا يندرج تعزيز جميع هذه الأمور أساسا ضمن اختصاص مجلس الأمن؛ بيد أن النتائج المترتبة على غياب جميع تلك العوامل يمكن أن نجدها مدرجة على جدول أعمال المجلس.

إن التنمية والأمن مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز أحدهما الآخر ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام. وبناء السلام المستدام مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الشاملة للجميع. ويتطلب السلام المستدام احترام احتياجات الفئات الأشد حرمانا وضعفا وإعمال حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والإدماج الاقتصادي والسياسي للسكان المهمشين هو أحد العوامل الحاسمة لتحقيق السلم والأمن.

وتستلزم التنمية المستدامة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والوفاء بها. وتتطلب تعزيز حريات التعبير والرأي والتجمع وتكوين الجمعيات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، كما ذكرت ممثلة ليتوانيا ومتكلمون آخرون بالفعل اليوم.

ويتطلب السلام المستدام أن نكفل ألا يُحرم أي شخص من حقوق الإنسان العالمية والفرص الاقتصادية الأساسية. ويتطلب منا تعزيز حرية الدين أو المعتقد ومكافحة التمييز بجميع أشكاله على أساس العرق أو الأصل الإثني أو العمر أو نوع الجنس أو الميل الجنسي والدفاع عن حقوق الأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية واللاجئين والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

ويتطلب السلام المستدام المساواة بين الجنسين ومشاركة النساء والفتيات وتمكينهن. فالمرأة عنصر فعال في إحلال السلام وتحقيق التنمية. ولا ينبغي بعد الآن أن تكون ضحية. وفي جميع مراحل عملية بناء السلام وتوقيع اتفاقات السلام وتنفيذ البرامج الإنمائية، نحتاج إلى دور أقوى للمرأة.

ويتطلب السلام المستدام مكافحة التمييز ومعالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة والعنف، بما في ذلك من خلال

تعزيز المؤسسات الديمقراطية الفعالة والشاملة للجميع والحكم الرشيد وسيادة القانون. ويتطلب السلام الدائم والتنمية المستدامة بناء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون. والتنمية الشاملة للجميع القائمة على أساس توافق الآراء والمشاركة والتشاور تحد من مخاطر نشوب النزاعات وتمكن من تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام. وتتطلب التنمية قضاء مستقلا وقوة شرطة يمكن الاعتماد عليها وقطاعا عاما خاليا من الفساد. وتعتمد التنمية على وجود قطاع خاص نشط بوصفه شريكا. ولتحقيق ذلك، لا بد أن تكون المؤسسات شرعية وخاضعة للمساءلة وتتسم بالكفاءة. إن إنشاء نظام قانوني مستقر ويمكن التنبؤ به وشفاف يهيئ بيئة مؤاتية للاستثمار والمشاريع والنمو؛ ويكفل المساواة في الفرص والمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الاجتماعية وبناء مجتمعات شاملة للجميع.

كما تبرز أمثلة البلدان الخارجة من النزاع أهمية معالجة هذه المسائل. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بالعمل الذي جرى القيام به في متابعة إعلان ديلي من جانب الدول الهشة المعنية.

والتدفقات المالية غير المشروعة العائدة من الاتجار أو التهريب أو الفساد أو غسل الأموال تعرض السلام والتنمية للخطر.

ولا بد أن نسعى جاهدين إلى معالجة معظم هذه العوامل خارج نطاق مجلس الأمن. إن توفير متطلبات السلام المستدام هي، أولا وقبل كل شيء، مسؤوليتنا في المناطق وفي الدول الأعضاء. ولكن إذا لم يتم الوفاء بهذه المتطلبات، غالباً ما سيتعين على مجلس الأمن معالجة العواقب على نحو فعال وحسن التوقيت.

كثيرا ما يدرج المجلس اعتبارات التنمية الشاملة للجميع والعمليات السياسية هذه في البيانات والقرارات والولايات. وحتى يكون المجلس مستعدا على نحو فعال، وفي الوقت المناسب، للاستجابات الفعالة، بوسعه أن يستكشف سبلا جديدة ومبتكرة للعمل مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني. تنبغي الاستفادة على نحو أفضل من الأدوات الموجودة، مثل عقد الجلسات وفقا لصيغة آريا. لا تزال أفضل وسيلة لمنع نشوب النزاعات تكمن في دعم الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وتشدد اليوم سياسة الاتحاد الأوروبي في التنمية على مشاركتنا القوية في أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك تلك البلدان الضعيفة. ويذهب جزء هام من الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون والعدالة والحكم.

بفضل اعتماد نهج شامل لسياسة الاتحاد الأوروبي في التنمية والمرونة في سياستنا، تم التشديد أيضاً على ربط أفضل لمختلف تدخلات وأدوات الاتحاد الأوروبي لكي يصبح أكثر فعالية وشريكاً أقوى للحكومات والجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ونقوم حالياً في مالي والصومال بنشر طائفة كاملة من الأدوات ابتداءً من بعثات السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة في برامج التنمية التي تعالج من منظور طويل الأجل الحكم، وسيادة القانون، وبناء القدرات على تحقيق سبل العيش. وتحسنت أدوات التنمية لدينا بفضل جعل تدخلات التنمية ترتكز على الحساسية للنزاعات وحقوق الإنسان. وثمة جزء هام من عملنا يتمثل في دعم السلطات الوطنية للتصدي للأخطار العابرة للحدود الوطنية، من قبيل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والقرصنة، والعمل مع الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية. كذلك فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على تحسين قدراته في مجال الإنذار المبكر لتحديد الاتجاهات ذات الخطورة، ومعالجة الفجوة بين التحذير والاستجابة، وتعزيز نهج شامل وطويل الأجل من أجل العمل الوقائي قبل اندلاع العنف.

ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول بناء السلام في أقرب وقت ممكن، وأن يعزز من استخدام الدور الاستشاري للجنة بناء

السلام. ويجب على سائر الاستعراضات التي تجري هذا العام أن تأخذ في الحسبان الصلة بين الأمن والتنمية. إن استعراض هذا العام لعمليات السلام أيضا يجب أن يأخذ في الحسبان بشكل خاص الطبيعة المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام. لقد ساعد حفظة السلام على تنظيم عمليات سياسية تشاركية، بما في ذلك الانتخابات، في سائر البلدان المتأثرة بالتراعات. إنهم إذ يقومون بذلك، يتلقون الدعم من الاتحاد الأوروبي. في عام ٢٠١٤، تعرضت منجزات بناء السلام للخطر، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى وباء الإيبولا.

أخيرا، فإن العلاقة بين الأمن والتنمية هامة أيضاً في الوقت الذي نسعى فيه إلى التصدي لخطر الإرهاب. إن الاتحاد الأوروبي، في عمله على مكافحة الإرهاب، وفي مجالات أخرى من العمل، يسعى إلى اتباع نهج شامل، بما في ذلك دمج تدابير بناء القدرات في المساعدة المقدمة للتنمية الشاملة للجميع وفي المساعدة الأمنية المقدمة لبلدان ثالثة والتنسيق مع الشركاء الرئيسيين. ونقر بأن إحراز تقدم ملموس في مجالات الأمن، والعدالة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون أمر بالغ الأهمية للتصدي للإرهاب ولتحقيق التنمية المستدامة.

بالنظر إلى أحداث هامة أخرى تجري هنا في هذا المبنى اليوم، أود أيضاً أن أختتم كلمتي بالتشديد على الدعوة إلى جعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتمحور حول الناس وترتكز على حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس. وينبغي للخطة أن تتناول الأسباب الهيكلية للفقر والإجحاف والعنف، بما في ذلك عن طريق تعزيز المؤسسات الفعالة والشاملة للجميع والديمقراطية، والحكم الصالح، وسيادة القانون. ولا يمكن لخطة العناصر الجديدة أن تكون تحولية حقاً إلا بتناول جميع هذه العناصر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد ساجديك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني شرفاً كبيراً أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، عبر الشبكة الإقليمية المكونة من شيلي، وكوستاريكا، واليونان، وأيرلندا، والأردن، ومالي، والنرويج، وبنما، وسلوفينيا، وسويسرا، وتايلند، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب، وبلدي، النمسا. إن شبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية من الدول التي تدعو إلى زيادة استخدام نهج الأمن البشري في السياسات والبرامج على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.

أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أنتونيو باتريوتا؛ والحاصلة على جائزة نوبل للسلام، السيدة ليماه غبوي، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

بالنيابة عن أعضاء الشبكة، أود أن أعرب عن تقديرنا الشديد لرئاسة شيلي على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً. وتنخرط شبكة الأمن البشري بصورة تقليدية في المناقشات المتعلقة بالمسائل الهامة جداً في مجلس الأمن. ويسرنا جداً أن تلك المبادرة التي جاءت في أوانها تبرز على نحو مناسب الصلة بين التنمية الشاملة للجميع وصون السلم والأمن الدوليين.

نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتُمد في وقت سابق من هذا اليوم S/PRST/2015/3 والذي يهيب بالأمم المتحدة ودولها الأعضاء اعتماد نهج أشمل وأكثر تكاملا نحو بناء السلام، وتعزيز المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصالح في إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء التراع، واعتماد المزيد من الإجراءات الوقائية. هذه عناصر جوهرية في نهج الأمن البشري يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في مناقشات اليوم بشأن صون السلم والأمن. إن المجتمعات عندما تواجه تحديات متعددة وتكون عرضة لمخاطر تؤثر على بلدان ومجتمعات وجماعات محلية مختلفة، يقترح الأمن البشري ردوداً تشمل عناصر السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وهي الركائز الثلاث المترابطة في منظومة الأمم المتحدة.

إن نهجها الموجه نحو الوقاية يمكّن من التخطيط لسياسات فعالة تتناول الأسباب الكامنة للتهديدات التي قد تعرض للخطر آفاق السلام والاستقرار والتنمية. إن تلك الأسباب الكامنة للنزاعات المحلية والعابرة للحدود تشمل التباينات المتزايدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والجنساني، والتوترات الإثنية أو الدينية، وعدم احترام حقوق الإنسان أو إنكارها، والتمييز والاستبعاد بشكل عام.

بتجزئة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين الوطني والمحلي، بوسع نهج الأمن البشري كشف العوامل العديدة للاستبعاد التي تعرقل النساء، والأقليات، والمجموعات الإثنية والدينية؛ وتهمش السكان اقتصادياً. وبإشراك المجتمعات في التنمية وتنفيذ الحلول لتحدياتها اليومية، أدى نهج الأمن البشري إلى استجابات أكثر فعالية واستدامة تعزز إدماج جميع أصحاب المصالح المعنيين، ويعول النهج في ذلك على القدرات المحلية الراهنة؛ ويعزز درجة أكبر من الملكية الوطنية. وهذا النهج لا بد من أن يكون عنصرا أساسيا في منع ظهور أو انتشار التهديدات الخطيرة التي يمكن أن تشكل عقبات أو تحديات رئيسية أمام النهوض بالتنمية والاستقرار والسلم والأمن.

في حالات النزاع، تشدد مجموعتنا باستمرار على الأمن وكرامة المدنيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة، ولا سيما الذين ينتمون إلى أضعف الفئات. إن النهج المتعدد الأبعاد الذي يتمحور حول الناس، والمحدد السياق الذي يقترحه الأمن البشري هام أيضاً في دعم جهود المجتمعات في حالات ما بعد انتهاء النزاع وفي ضمان مرور أفضل لفترات الانتقال الهامة إلى درجة أكبر من التطبيع، والاستقرار والتنمية. وانطلاقاً من ذلك، نرى أمثلة مشجعة على تعزيز المؤسسات ومشاركة الناس.

في حالات مثل حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري تطبيق نهج الأمن البشري حالياً استجابة إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والشباب المحرومين والمهمشين، وإلى عدم توفر سُبل العيش المستدامة، والخدمات الصحية والتعليمية المرهَقَة، والتوترات المستمرة بين أعضاء المجتمع، وأعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس. ويُكمل نهج الأمن البشري المتكامل سائر الجهود التي يقودها مجلس الأمن في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

إن التحدي الذي يواجهنا يتمثل في تطبيق نهج الأمن البشري بصورة أكثر منهجية على الصعيد الوطني من خلال الملكية الوطنية التي تشمل جميع الأجهزة المحلية والأطراف المعنية، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وترى شبكة الأمن البشري أن هذا ينبغي أن يسمح بالمزيد من الاتساق والفعالية في استخدام الموارد وفي تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

وفي نهاية المطاف، سيضمن هذا النهج استكمال استراتيجيات الحماية التنازلية، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وتشجيع الحكومة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان، بالسياسات والبرامج التي تمكن المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات وتبني التماسك الاجتماعي. وهي، بالترافق، ستشجع على المزيد من المشاركة وتضمن تمكن فوائد إعادة الإعمار والتنمية، فضلا عن التمتع بالحريات الأساسية، من الوصول إلى جميع أركان المجتمع. وفي الختام، ينبغي أن يعود هذا بالفائدة على هدف صون السلام والأمن الدوليين للجميع، وأيضا توفير إطار تشغيلي لخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسّون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، وأشكر عبركم الرئيسية باشيليه على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي بشأن هذا الموضوع الهام للغاية. كما تود بلدان الشمال الأوروبي

أن تشكر الأمين العام بان كي – مون، والسفير باتريوتا ممثل البرازيل، والحائزة لجائزة نوبل للسلام ليماء غُبوي على الرؤى المعمقة الهامة للغاية التي قدموها اليوم.

إن التنمية دائما سياسية، وهي كذلك على وجه الخصوص في سياقات تتسم بالتراعات المسلحة وأعمال العنف. ولا يتعلق تحقيق السلام أو التنمية بعبارات متفق عليها على الورق؛ فكلاهما عمليتان سياسيتان تدعمهما الشعوب وتدفعهما إلى الأمام. وبما أن مجلس الأمن يبقي قيد نظره التهديدات للسلام والأمن، من الأهمية بمكان أن ينظر المجلس، كما نفعل اليوم، في العوامل والأسباب الأساسية للتراع وحالات العودة إلى التراع. فكيف يمكننا أن نمنع الحالات من الانتهاء دائما إلى الإدراج في جدول أعمال المجلس؟

والتنمية الشاملة للجميع مفتاح الإجابة عن السؤال. وعلى نحو ما تدل عليه هذه المناقشة، لا يمكن تحقيق السلام أو التنمية بدون المشاركة الفاعلة للعديد، بما في ذلك بطبيعة الحالة أكثر المهمشين. فعلى سبيل المثال، يدفع الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي المنهجي وأوجه التفاوت الكثير من التراعات في الوقت الحالي. وفي الوقت نفسه، فإن السكان في الدول المتأثرة بالتراعات والهشة هم الذين يتأخرون كثيرا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالشعوب في الدول المتأثرة بالتراعات والهشة واقعة في مصيدة الفقر والعنف.

ولذلك يجب أن يوجه الوعي بالأسباب والدوافع الجذرية للتراع والعنف التعاون الإنمائي. ويشكل تحليل التراع – تحديد الأسباب والدوافع وفهمها – العامل الرئيسي. ونحن بحاجة إلى فهم العوامل – على سبيل المثال، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية – التي تؤثر بشكل مباشر على أشكال وديناميكيات التراع والعنف. ونحن بحاجة إلى فهم ما يفصل بين السكان والجماعات وما يربط بينها.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الهوية أو الانتماء الجماعي للمرء يحدد حصوله على الأمن وعلى العدالة وعلى الأرض وعلى الوظيفة وعلى النفوذ السياسي – أو بعبارات أخرى، إذا كانت هويته الجماعية تخاطر بتعرضه للمضايقة أو العنف من جانب الشرطة الوطنية والتمييز المنهجي من قبل السلطات والحرمان من الأرض وانعدام النفوذ – حينئذ كل الجهود الإنمائية المستهدفة لهذه المجالات ستحدث تأثيرا على التراع. وسيزيد بناء الثقة بين الدول والمجتمع وفي إطار الجماعات التماسك الاجتماعي، الذي يكمن في صميم التنمية الشاملة للجميع.

ويمكن للتنمية أن تكون شاملة للجميع وبذلك تحد من الفقر وتكسر حلقة العنف وتمنع نشوب نزاعات جديدة أو العودة إلى التراعات إن أسهمت جميع الجماعات والسكان، بمن فيهم الأكثر تهميشا، في إيجاد الفرص واشتركوا في فوائد التنمية وشاركوا في صنع القرار. وتشكل المشاركة السياسية الشاملة للجميع في عمليات السلام والانتخابات والعمليات الدستورية أو جهود اللامركزية سبل تسوية التراعات ومنع نشوبها بدون اللجوء إلى العنف. ويضطلع مجلس الأمن بدور بالغ الأهمية في صياغة ولايات لدعم تلك المشاركة، وينبغي أن يواصل المجلس القيام بذلك العمل بصورة فعالة.

وفي هذا السياق، نذكر أنفسنا أيضا بأن النساء يمثلن، في حالات عديدة، أكثر من نصف السكان. وأي مسعى لا يشركهن محكوم عليه بالفشل. فمشاركة النساء جوهرية لصنع السلام ولحفظ السلام ولبناء السلام. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن ضمان وجود النساء ومشاركتهن بفعالية. ونشيد بالمجلس على جهوده في ذلك الصدد، ونناشده مواصلة التركيز على قضية النساء والسلام والأمن بجميع جوانبها.

وبعد الكلام عن المجلس، تود بلدان الشمال الأوروبي أن ترى المجلس وهو يشجع الأمانة العامة، بما في ذلك الممثلون

والمبعوثون الخاصون، على إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية الشاملة للجميع، وبخاصة لعدم تحقيقها، في إحاطاتها الإعلامية وتقاريرها. كما نناشد المجلس استخدام المجموعة الكاملة من الصيغ المتاحة له؛ فكلما تسنى للمجلس أن يتعلم المزيد من تجارب الأطراف الفاعلة الأخرى وأعمالها، سيكون أفضل استعدادا للاستجابة بفعالية للحالات الصعبة.

ونود أن نأخذ لحظة للتمعن في مشاركة الأمم المتحدة الشاملة في الصلة بين الأمن والتنمية. فنحن جميعا نتفق على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى توحيد الأداء. وفي قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، سلم المجلس بأهمية دور بعثات حفظ السلام في مساعدة البلدان المضيفة في وضع الأولويات والاستراتيجيات الجوهرية لبناء السلام وفي المساعدة على تهيئة بيئة تمكينية للأطراف الفاعلة الوطنية والدولية المعنية لأداء مهام بناء السلام ولتنفيذ المهام المبكرة لبناء السلام نفسها.

وينبغي زيادة تطوير استخدام وساطة الأمم المتحدة الشاملة. وينبغي استخدام الوساطة في جميع مراحل دورة النزاع. وبهذا المعنى، يحدد المجلس المسار لضمان بناء السلام، على سبيل المثال بتلبية الحاجة إلى قطاع أمني وجهاز قضائي يتسمان بالمهنية والشرعية والمسؤولية والحياد لبناء الثقة ليس مع السكان من أجل التسوية السلمية للنزاعات فحسب، بل أيضا مع الأطراف الفاعلة الاقتصادية. وبما أن عمليات السلام غالبا ما تنجز الأعمال الأولى لدعم البلد المضيف، فان من الأهمية بمكان أن تحذو حذوها بقية الأمم المتحدة والأطراف الفعالة الإنمائية الأخرى. وفي الوقت الحالي، تعمل عدة طبقات من الأطراف الفعالة في مجالات التنمية وبناء السلام وبناء الدولة على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية. ومن أجل تعزيز وتحقيق مبادرات التنمية وبناء السلام بصورة أكثر فعالية، يلزم تحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق. وينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة والمملوكة والموجهة وطنيا.

وكجزء من بناء السلام المستدام، يمكن لتضميد جراح المجتمع أن يحدد ما إذا كان السلام والاستقرار سيستمران في المدى الطويل. ومن الضروري التعامل مع المظالم أو الكراهية بسبب الفظائع الماضية بتحقيق المصالحة أو العدالة الانتقالية لكي تمضي المجتمعات قدما وتكسر حلقة العنف السابقة. ولا يمكن أن يكون تحقيق التنمية بعد النزاع بسير العمل على النحو المعتاد، ولكنه بحاجة إلى أن يكون شاملا للجميع أيضا بمعنى معالجة المسائل المحورية لتحقيق السلام المستدام. ولمنع نشوب النزاع وانعدام الأمن في المستقبل، يلزم اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة تغير المناخ. فتغير المناخ مضاعف للتهديد. وللأسف، يواجه العالم اليوم زيادة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين إضافيتين. ولذلك من المتوقع أن يمثل تغير المناخ تهديدا أمنيا استراتيجيا رئيسيا في المستقبل.

إن عام ٢٠١٥ عام تجرى فيه ثلاثة استعراضات: بشأن عمليات السلام وبناء السلام والدراسة العالمية عن النساء والسلام والأمن. ولذلك يتيح لنا هذا العام فرصة لفحص جهودنا الشاملة لبناء السلام المستدام. وتأمل بلدان الشمال الأوروبي أن تفيدنا جميع الاستعراضات الثلاثة فيما يتعلق بكيفية العمل بصورة أفضل، لكون تحقيق التنمية الشاملة للجميع حلقة هامة من حلقات اللغز.

وما فتئت بلدان الشمال الأوروبي تقوم بتعزيز الأهداف المستقلة بشأن بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة الرشيدة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وهي بلدان مساهمة رئيسية في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويقع النهج الشامل للجميع في تصميم كل هذا. وستكون خطة ما بعد عام ٢٠١٥ محورية لتحديد مجالات توجيه جهودنا في الأعوام المقبلة، وينبغي أن تعمل الخطة على إلهام إجراءات المجلس أيضا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تقديري الصادق لمبادرة شيلي لعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. كما أشعر بالامتنان للأمين العام بان كي – مون؛ وللسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، وللحائزة لجائزة نوبل للسلام السيدة ليماء غُوي على إحاطاتهم الإعلامية.

ووفقا لتقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١، الذي يصدره البنك الدولي، فإن ٩٠ في المائة من التراعات التي بدأت في سنوات ما بعد عام ٢٠٠٠ كانت حالات عودة إلى الحروب الأهلية السابقة. وكما بين العديد من الباحثين، يعزى تكرار التراعات جزئيا إلى الإخفاق في تعزيز بناء السلام بطريقة شاملة للجميع.

وفي ضوء صون السلام والأمن الدوليين، فإن الإدماج عامل هام جدا في عمليات بناء السلام. ولذلك، فإن جلسة اليوم ملائم وحسنة التوقيت للغاية. واليابان تولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع. فمنذ عام ٢٠١٣، تشارك بعثة بلدي في تنظيم حلقات دراسية بشأن ”الإدماج في إعادة بناء الدول“ بالتعاون مع بعثتي تترانيا وسلوفاكيا. واستنادا إلى تلك المبادرات، أود أن أناقش نقطتين في المناقشة المفتوحة اليوم.

أولا، بشأن الإدماج السياسي، تسهم اليابان بنشاط في لجنة بناء السلام منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. وقد أنشئت اللجنة لمعالجة ما يُسمى الحلقة الضعيفة في منظومة الأمم المتحدة، حيث لم تكن هناك أية مؤسسة لمساعدة البلدان مساعدة فعالة على الانتقال من الحرب إلى السلام الدائم. وفي العام الماضي، وفي سياق الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام، والذي يشرف السفير موتوهيدي يوشيكاوا، الممثل الدائم لليابان، برئاسته، أجرينا مناقشات مستفيضة بشأن المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة.

وفي التقرير النهائي، ذكر رئيس الفريق أن من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في مرحلة ما بعد التراع الحفاظ على عمليات سياسية شاملة للجميع. فدائما ما يؤدي انسحاب بعثات الأمم المتحدة إلى محدودية قدرة الأمم المتحدة على دعم العمليات السياسية الشاملة للجميع على أرض الواقع. وشدد التقرير على أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تقوم بدور، وذلك بتوفير منبر سياسي للمساعدة على استمرار الاهتمام الدولي والعمل مع البلدان التي تمر بعمليات انتقالية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ التقرير أن اللجنة، بوصفها هيئة استشارية لمجلس الأمن، لها دور بالغ الأهمية في منع عودة التراعات. وفي أثناء المراحل الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، يمكن للجنة أن تدعم الجهود التي يبذلها المجلس بتقديم المشورة إليه بشأن التقدم المحرز في بناء السلام على نحو كلي. ويمكن أيضا أن توجه انتباه المجلس إلى المخاطر المحتملة لعودة التراع عند ظهور أي أعراض للعودة، بما في ذلك حالات الإقصاء الخطيرة، بعد انسحاب بعثات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو المجلس إلى العمل مع لجنة بناء السلام لمواصلة تحسين قيام المجلس بوظائفه في مجالي الإنذار المبكر ومنع نشوب التراعات.

والنقطة الثانية التي سأتناولها تتعلق بالتنمية الشاملة للجميع التي تشكل جزءا أساسيا من الأمن البشري وينبغي أيضا أن تكون أحد المبادئ الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر اعتمادها في أيلول/سبتمبر. واليابان تزود البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد التراع بمساعدات سلسة من أجل توطيد السلام. وفي أفريقيا، ما فتئت اليابان منذ أكثر من ٢٠ عاما تدعم بنشاط جهود البلدان الأفريقية من أجل توطيد السلام والدفع قدما بالتنمية من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وعن طريق هذه العملية، تنفذ اليابان مساعداتها في ظل فهم عميق للترابط بين بناء السلام والتنمية، وتعزز أيضا بناء مجتمع شامل للجميع، ولا سيما من خلال مساعدة النساء والشباب. وعلى سبيل المثال، يساعد التعاون

التقني لليابان مع كينيا وتترانيا على تعزيز دور المرأة في الزراعة وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين في إدارة المزارع. وتؤدي هذه المساعدة أيضا إلى تمكين المرأة وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

واليابان مصممة على مواصلة دورها النشط في تعزيز السلام وبناء مجتمع شامل للجميع من خلال أنشطة لجنة بناء السلام، وكذلك من خلال المساعدة الثنائية. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن المناقشات حول بناء السلام والتنمية الشاملين للجميع بهدف زيادة تعزيز دوره في صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تحسين علاقته التكاملية مع لجنة بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماما بولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، ومن خلالكم فخامة الرئيسة ميشيل باشيليت، على تولي شيلي رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. ونود أن نشكر الأمين العام على بيانه في هذا الصباح. وبالمثل، نود أن نعرب عن امتناننا الصادق للسفير أنطونيو باتريوتا، ممثل البرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ ورئيسة مؤسسة غبوي للسلام في أفريقيا، على مداخلتيهما.

إن مجموعة الـ ٧٧ لا تتكلم عادة في جلسات مجلس الأمن. فولايتنا كمجموعة تتمثل في التركيز على مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن مناقشة المجلس اليوم لموضوع التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين قد حدت بنا إلى طلب الكلمة لكي نسجل آراء أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الصلة بين السلام والأمن والتنمية أمر لا يمكن إنكاره. فتحقيق الأهداف الإنمائية من شأنه أن يقلل من احتمالات اندلاع التراع. ويكمن في صميم التراعات الداخلية في مختلف أنحاء العالم محنة السكان في ما يتعلق بتطلعاتهم الإنمائية. وتهدد الاضطرابات الداخلية العديد من الحكومات التي لم تف بهذه التطلعات. وعدم الوفاء بالمساعدة الإنمائية وتخفيف أعباء ديون البلدان النامية وفتح الأسواق ونقل التكنولوجيا، تشكل جميعا عوامل تؤثر سلبا على توطيد الاستقرار. وهذه هي المسائل التي ينبغي النظر فيها في المحفل المناسب حيث ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، تقديم التزامات ملموسة في هذا الصدد.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشير إلى أن الولاية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. وميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وكما ذكرت المجموعة في هذه القاعة من قبل، فإنه يجب احترام مبدأ الفصل بين الولايات المسندة إلى أجهزة الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن ينظر في مسألة التنمية من منظور صلتها بالسلام والأمن في وقت حاسم الأهمية فيما تبدأ عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الواقع، فإن العملية الحكومية الدولية، التي تبدأ اليوم، تجري فيما نتكلم. وتؤكد المجموعة رأيها بأن ولاية مختلف أجهزة الأمم المتحدة ينبغي احترامها حيث أن الجمعية العامة لا تزال أعلى هيئة تداولية تكفل لجميع الدول الأعضاء فرصة متساوية للمشاركة في المناقشات المتصلة بالتنمية.

عين رئيس الجمعية العامة ميسرين مشاركين لقيادة عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي سيشارك فيها كل أصحاب المصلحة وفقا لقواعد الجمعية العامة. وعلى غرار مجموعة الـ ٧٧، فإننا سننخرط في حوار بناء لضمان استمرار الأمم المتحدة في أن تكون محورية في التصدي لهذه التحديات الإنمائية العالمية. والمقصود من مشاركتنا في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام

٢٠١٥ هو ضمان وضع الأمم المتحدة لخطة عالمية للتنمية تسهم في التنمية الدولية، وتؤدي إلى تحقيق الازدهار والسلام والأمن في الأجل الطويل.

وفي الختام، أود أن أكرر بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستواصل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، فضلا عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في جميع الهيئات ذات الصلة بالتنمية. وكدول أعضاء، فإننا ملزمون بضمان أن يتم تناول هذه المسائل بجميع تعقيداتها في هيئات الأمم المتحدة التي لديها ولايات، لضمان مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): في البداية، أتقدم باسم وفد بلدي بالشكر إلى فخامة الرئيسة الشيلية ميشيل باتشيليت على ترؤسها لهذه الجلسة المهمة، ونهنئ شيلي على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونتمنى لكم ولمجمل الدول الأعضاء عاما موفقا يعمه الأمن والسلام على الجميع، ونشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة والهامة بشأن التنمية الشاملة، ودورها في صيانة الأمن والسلم الدوليين.

كما نهنئ الدول الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهي ماليزيا وإسبانيا ونيوزيلندا وأنغولا وفنزويلا، ونتمنى لها فترة موفقة ومثمرة من العطاء في هذا المجلس. كما أود أن أهنئ تشاد على إدارتها الفعالة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

إننا نشكر شيلي على الجهود التي بذلتها فيما يتعلق بإصدار البيان الرئاسي المهم S/PRST/2015/3. ومما لا شك فيه أن شعوب العالم كافة تتطلع إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات، من أجل التمتع بحياة رغيدة ومزدهرة. ولكن بدون أمن، لا وجود للتنمية، فالعراق بكل ما يمتلكه من موارد وطاقات بشرية وطبيعية، يواجه تحديات ومخاطر تهدد مشروعه الوطني المتمثل في بناء نظام سياسي ديمقراطي يمثل جميع مكونات الشعب العراقي. ويحرص على المشاركة الفاعلة والشاملة لجميع العراقيين لاختيار قيادته عن طريق عملية انتخابية شفافة ونزيهة. ونحن مؤمنون بأن تحقيق ذلك يعد الخطوة الأولى على المسار الصحيح لضمان مستقبل مستقر وآمن للعراق، لتحقيق التنمية الشاملة المرجوة.

إن الأنشطة الإرهابية تعد من أكبر المخاطر التي يتعرض لها الأمن في العراق، وتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام ٢٠١٤، وضع العراق على رأس قائمة الدول الأكثر تأثرا به وبمختلف أنواعه. وعمد الإرهاب إلى استهداف البنى التحتية والتجمعات البشرية المسالمة، مما أثر على الأنشطة الاقتصادية وأخر عجلة التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كافة. وإن العراق بوصفه دولة نامية بحاجة ماسة للتنمية والحكم الرشيد والديمقراطية المستدامة وبيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، والاستقرار على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية. ومن المطمئن أن المجتمع الدولي أصبح اليوم أكثر إدراكا وتماسكا في مواجهة الخطر المتعدد الأوجه للإرهاب العالمي الذي خرجت أنشطته عن النطاق المحلي إلى نطاق واسع عابر للقارات، مما يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

إن الجهود الدولية المبذولة لمساعدة العراق في حربه ضد الإرهاب تأتي في إطار الإحساس بالمسؤولية الجماعية لمواجهة ظاهرة الإرهاب العالمية. ونحث المجتمع الدولي الذي بذل المزيد من الجهود في هذا الإطار، حيث أن المنظمات الإرهابية تستفيد إلى حد الآن من تهريب وبيع النفط والغاز وتهريب الآثار والاتجار بالأعضاء البشرية لتمويل أنشطتها الإرهابية. إن مسؤولية مجلس الأمن أن يقف موقفا موحدا ضد هذه الأعمال، وأن يحظر على المنظمات والأشخاص وحتى الدول

التعامل مع كيان تنظيم داعش الإرهابي. ونؤكد هنا بأن التزام الدول الأعضاء بتنفيذ بنود القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، هو الحل والوسيلة الأمثل للحد من خطر الإرهاب على شعوب العالم.

ختاما، إن الدول التي تعاني من انعدام الأمن الداخلي، والإرهاب بجميع صوره وأشكاله تعجز عن تحقيق أجزاء من أهداف الألفية الإنمائية، مما يؤشر إلى فشل الإطار العام للتنمية المستدامة المعمول به حاليا في معالجة المشاكل الناجمة عن العنف المنظم والإرهاب وانعدام الأمن، وبالتالي فإننا نتطلع إلى أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أكثر فعالية في معالجة أثر الإرهاب على التنمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أهنئ شيلي على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع التنمية الشاملة للجميع، التي تكتسي أهمية أساسية فيما يخص صون السلم والأمن الدوليين. وقد أظهر الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ذلك بشكل جيد في إحاطاتهم الإعلامية.

إنني أؤيد تماما بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف عدة ملاحظات بصفتي الوطنية.

ونحن نقترب من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠١٥، لم يعد موضع شك الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وخلال فترة عضويتنا مؤخرا في مجلس الأمن، سعينا لتعزيز نهج متكامل، يتفق مع اعتقادنا الراسخ بأنه لا يمكن إحلال السلام والأمن بدون تنمية، وحماية حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية. لقد التزم بلدي منذ مدة طويلة بتحقيق التنمية المستدامة الدائمة والشاملة أيضا. وبالتالي، فإننا نواصل تخصيص ١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للتعاون الإنمائي، من خلال دعم برامج التعاون، وتحديدا في مجالات مثل التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية، من أجل مساعدة بلداننا الشريكة على تشجيع التنمية الشاملة في مجتمعاتها.

إن المجتمع الدولي على وعي متزايد بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتراعات وهي: الفقر، والتمييز، والإقصاء، وانعدام سيادة القانون، على سبيل المثال لا الحصر. ونرى ذلك في هذه المناقشة اليوم في مجلس الأمن مثلما نراه في العمل الحكومي الدولي الجاري في الجمعية العامة، الذي يسعى إلى وضع برنامج للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن نرحب بذلك. وأود، بدوري، أن أركز على جانبين من جوانب هذه المناقشة وهما: بناء السلام بعد انتهاء التزاع وتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والشباب.

إن بناء السلام جهد طويل الأجل يجب أن يحشد القوى الحية للبلدان والمناطق المعنية، ويحظى بدعم المجتمع الدولي على نحو متسق وطويل الأجل. ولن يكون لجهود بناء السلام أثر دائم إلا إذا أسهمت في إنشاء عمليات سياسية شاملة ومكَنت من إنشاء مؤسسات وطنية مختصة يجب أن تخضع أيضا للمساءلة أمام مواطنيها. وقد أثبتت لنا الحالتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، من جملة حالات أخرى، أن خطر نشوب التزاعات مجددا يتزايد إن لم نقم بهذه الأمور، وما لم تُعَالَج الأسباب الجذرية للتزاعات معالجة كافية.

وكما قال المتكلمون الآخرون، لا بد أيضا من كفالة مشاركة النساء والشباب وفئات المجتمع الأخرى التي غالبا ما يتم إقصاؤها من عملية اتخاذ القرارات، ليس لأن النساء والشباب من عناصر التغيير فحسب، وإنما لأنهم أيضا أشد الفئات ضعفا في حالات التزاع وما بعد التزاع. ومن المهم فتح آفاق المستقبل للشباب، الذين يشكلون جزءا متزايدا من

السكان في البلدان النامية. فتهميش الشباب وانعدام آفاق بناء مستقبل مهني يجعلهم لقمة سائغة للخطابات المتطرفة المُحرضة على الكراهية. وبدلا من أن يكونوا من عناصر التغيير والتنمية، فإنهم قد يصبحون عناصر لانعدام الاستقرار والعنف.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن دعمنا للمبادرات الساعية إلى تحسين الإنذار المبكر، لا سيما مبادرة الأمين العام ''الحقوق أولاً''، التي ينبغي أن تدق ناقوس الخطر كلما رُصدت انتهاكات حقوق الإنسان وتحركات الإقصاء السلبية. ونأمل أن تمكن هذه المبادرة مجلس الأمن من أن ينتبه على نحو أفضل للإشارات التي تسبق نشوب النزاعات ويتخذ إجراء قبل فوات الأوان.

إن صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات وجهان لعملة واحدة. وسيحكم التاريخ على الأمم المتحدة فيما يتعلق بقدرتنا على العمل معا من أجل بناء مستقبل ينعم فيه الجميع بالكرامة. ونحن على اقتناع بإمكانية تحقيق ذلك الهدف، وبقدرتنا على القضاء على الفقر والعنف واعتماد نماذج للتنمية المستدامة ستمكن الأجيال القادمة من العيش حياة أفضل. وسيتطلب منا ذلك مضاعفة جهودنا في جميع المحافل، بما في ذلك المجلس، بغية إنهاء الإقصاء وأوجه عدم المساواة التي نشهدها بجميع أشكالها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد تشرفنا كثيرا بحضور الرئيسة باتشليت هنا في وقت سابق اليوم. وأود أن أشكر وأهنئ شيلي على توجيه اهتمام المجلس إلى هذا الموضوع الهام.

من المناسب أن تُعقد مناقشة بشأن التنمية الشاملة في يوم مارتن لوثر كينغ الإبن. فقد كان الدكتور كينغ نصيرا لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وعَلم العالم أن المجتمعات القوية لا تستسلم للانقسام. فهي تُعلم التسامح وتحتضن التنوع. كما علمنا أن نلتزم التزاما صادقا بالقيم التي نؤمن بها. وقال:

''إن المقياس النهائي للرجل ليس هو موقفه في السراء، ولكن موقفه في الضراء''.

والتحدي الذي نواجهه تحد جبار. ففي العام المقبل، ستكشف الأمم المتحدة عن خطة جديدة للتنمية. ومن واجبنا أن نكفل أنها خطة تحويلية حقا ويمكنها أن تكون مفتاح بناء مستقبل أفضل لملايين الناس في جميع أرجاء العالم. ويجب علينا أن نُوجد بيئة تمكينية للمجتمعات الشاملة والسلمية من خلال تعزيز الحوكمة الجيدة، ودعم مؤسسات قوية، والنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

وقبل ١٥ عاما، اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يُقر بالدور الحاسم الذي يمكن للنساء أن يقمن به في تعزيز وصون المجتمعات السلمية. والحالة في الميدان في العديد من الدول ما زالت دون مستوى تطلعات المجلس. ففي جميع أنحاء العالم، ما زالت النساء بأعداد كبيرة للغاية تُعَاملُ كمواطنات من الدرجة الثانية. ومن نيجيريا إلى سوريا، ومن باكستان إلى السودان، تتعرض النساء للعنف والتمييز على نحو لا يوصف. وفي العديد من الأماكن، يُمنعن من المشاركة في الحياة السياسية، ولا يمكنهن العمل أو الذهاب إلى المدرسة، أو يصبحن ضحايا للعنف الجنسي الذي كثيرا ما تتغاضى عنه السلطات المحلية.

إن المجتمعات التي تضطهد النساء تقترف أذى مزدوجا. أولا، تظلم نصف السكان، وثانيا، تُعيق التنمية. ونحن نعرف أنه عندما يُهَمشُ نصف السكان، يتعرقل مسار التنمية. كما نعرف أن النساء يعززن السلام والمصالحة في هذه المجتمعات. فعلى سبيل المثال، كانت النساء في رواندا القوة الدافعة للتعمير وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. واليوم، تحتل رواندا المرتبة

السابعة من حيث المساواة الجنسانية، وتشارك النساء مشاركة كاملة في القيادة الاقتصادية والسياسية للبلد.

لقد علمنا مارتن لوثر كينغ الإبن أن ''التغيير لا يأتي من تلقاء نفسه، وانما من خلال الكفاح المستمر''. والتحديات التي تواجه التنمية - المعاناة، واليأس، والفقر - قد تبدو قاهرة. وبالمثل، فإن التحديات الأمنية التي نواجهها تحديات جسام. غير أنني متفائل لأنني شهدت بصورة مباشرة كيف أن الشمول يثري المجتمع.

ومنذ الأيام الأولى لنشأة إسرائيل، قامت بفتح أبوابها لجميع الأشخاص من جميع الجنسيات والأديان في جميع أرجاء العالم. ودافعنا عن نظام تعليمي يلقن التسامح ونظام قضائي يضمن حقوق كل فرد. واليوم، يمكن للمرء أن يجد الناس من جميع الألوان والمعتقدات والأديان ينجحون في جميع المجالات في المجتمع. كما أن إسرائيل تفهم أن تمكين النساء هو أساس المجتمعات المزدهرة. والرواد الذين أسسوا حركة كيبوتز في إسرائيل بنوا مجتمعا يقوم على التعاون والمساواة. وأسهمت النساء في كل جانب من جوانب مجتمع الكيبوتز، من الحقول الزراعية إلى الميدان السياسي.

إن المساواة الجنسانية أيضا مكرسة في إعلان الاستقلال لدينا لعام ١٩٤٨. فقبل أكثر من ٤٠ عاما، عندما انتُخبت غولدا مايير رئيسة وزراء، كانت إسرائيل ثالث بلد في العالم ينتخب امرأة في أعلى منصب لديه. والواقع أن إسرائيل هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ترأست في النساء كل شعبة من الشعب الثلاث لنظام الحكم. واليوم، ما زلنا نستثمر في النساء. فالحكومة الإسرائيلية تمول عددا من برامج التكنولوجيا المتطورة لتمكين النساء من العرب والبدو واليهود من تحقيق كامل إمكاناتهن.

ويرتهن رفاه المجتمعات واستقرارها أيضا بتمكين الشباب من الاضطلاع بدور مهم في تشكيل مستقبلهم. والجيل الحالي من الأطفال والشباب هو أكبر جيل في تاريخ البشرية. فمن بين ٧ بلايين شخص يعيشون على الكوكب، تقل أعمار نصفهم تقريبا عن ٢٥ سنة. ولهؤلاء الشباب آمال وأحلام. وعندما يرى الشباب أن المستقبل خال من فرص العمل، ينتابهم الشعور بالإحباط. وإن لم يُعالج هذا الإحباط، فإنه يصير قنبلة موقوتة ساعتها تدق.

ولعل الأعضاء قد قرؤوا عن الصبي السوري ذي ال ١٤ سنة المسمى أوسعيد بارهو. على غرار الصبيان في سنه، كان أوسعيد يحلم أن يكبر ويجد عملا يجعل أسرته تفتخر به. لكن لا مجال للأحلام البسيطة بالنسبة لصبي يعيش في سوريا. وقد جنّد المتطرفون السنة من الدولة الإسلامية في العراق والشام أوسعيدَ في العام الماضي، وهددوا باغتصاب أمه إن لم ينضم إليهم. ولعدم وجود أي بديل تطوع أوسعيدُ ليكون منفذَ تفجير انتحاري. وارتدى سترة ناسفة وشق طريقه إلى مسجد شيعي وعرّف عن نفسه إلى الحراس المحليين.

وقصةُ أوسعيد ليست فريدة. فالجماعات المتطرفة تزدهر في المناطق التي تعاني من سوء الإدارة وضعف سيادة القانون، وتفشي الاستبعاد الاجتماعي. وليس من قبيل الصدفة أن العديد من البلدان التي تهدد السلام والاستقرار العالميين هي نفسها الأماكن التي يوجد بها ملايين من الناس المحرومين من الكرامة والحريات الأساسية. وفي جميع أنحاء العالم، يشن إسلاميون متطرفون الحرب على طريقة حياتنا وقيمنا وحرياتنا. يمكن للتنمية إرساء أسس الاستقرار، ولكنها ليست كافية. إذ يجب علينا أن نواجه المتطرفين الذين زرعوا بذور الكراهية. ويجب أن نجتثّ التطرف وعلينا أن نستأصل الإرهابيين الذين يسعون إلى تدمير طريقتنا في الحياة.

وبالعمل معا سننجح في القيام بما أنشئت الأمم المتحدة للقيام به، وهو تحسين حياة مئات الملايين من الناس. ونحن الجيل الأول الذي تتاح له فرصة القضاء على الفقر المدقع. وهناك مثل أفريقي يقول إنه إذا أردت المضي بسرعة فاذهب لوحدك أما إردت قطع مسافة بعيدة فاذهب جماعة. لقد قطعنا

شوطا بعيدا وأنجزنا الكثير بحيث لا يمكننا أن نتوقف الآن. معا، يجب أن نكافح من أجل كسر الحواجز التي تفرق بيننا. معا، يجب أن نبني مجتمعات أكثر مسالمة؛ ومعا، يجب أن نكون متحدين في تحقيق الحلم المشترك لجميع الناس، ألا وهو تحقيق مستقبل أفضل لأطفالنا، وإيجاد الفرصة للعيش في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الشيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي.

يوفر العام ٢٠١٥ فرصة خاصة لإجراء مناقشة بشأن العلاقة بين التنمية الشاملة والسلام والأمن الدوليين. ونأمل أن يؤدي الاستعراض القادم لهيكل بناء السلام واستعراض عمليات حفظ السلام، فضلا عن الاستعراض الرفيع المستوى لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى التفكير المتعمق في هذه المسألة. كما ستمثل الذكرى السنوية السبعون لإنشاء الأمم المتحدة والإعداد لمؤتمر القمة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصةً سانحةً لمناقشة التقدم المحرز في هذا الصدد.

ونحن ندرك أن التنمية ليست المسألة الرئيسية في نطاق مداولات مجلس الأمن مع ذلك، تعين على المجلس في العديد من المرات في الماضي التعامل مع آثار التخلف والضعف وفي كثير من الأحيان، كان على المجتمع الدولي الرد في اللحظة الأخيرة هذا هو السبب في أننا نقدّر إدراك أعضاء مجلس الأمن بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة للصلات القائمة فيما بين السلام والأمن والتنمية.

وهناك تعاون مثمر بين المجلس واللجنة بناء السلام.

الولايات المتعددة الأبعاد لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية تتيح المجال لمزيد من الفعالية.

وفي كثير من الأحيان، تصاغ ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام بطريقة حيث تسند لحفظة السلام مهام يطغى عليها طابع بناء السلام – في جملة أمور، تقديم الدعم من أجل إعادة البناء الاقتصادي والعمليات الانتخابية وبناء المؤسسات هذا هو السبب في أن الصلة بين الأمن والتنمية ينبغي أن تتجسد هذا العام في استعراض عمليات السلام وهيكل بناء السلام.

لا تزال هناك أماكن في العالم حيث يتعين علينا منع الدورة المتكررة للعنف. ونعتقد أن المجلس يمكنه الاستفادة أكثر من أساليب عمله في هذا الصدد، وخاصة من خلال اجتماعات صيغة آريا بصورة أكثر تواترا مع ممثلي المجتمع المدني. إن الأمن لا يعني انعدام التراع فحسب، بل عدم وجود التهديدات التي تشكلها الكوارث الطبيعية وتغير المناخ لأمن البشر ورفاههم. وكما نعلم جميعا، فإن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا. وقد يؤثر ارتفاع مستوى البحر وفقدان الأراضي نتيجة لتغير المناخ تأثيرا خطيرا على مستقبل العديد من الدول الضعيفة. وثمة بلدان قد تختفي وأمم بأسرها قد تحتاج إلى البحث عن ملاذ بعيد عن أوطانها. إنه التحدي العالمي أمامنا المتمثل في التكيف مع تغير المناخ، التحدي العالمي لإدارة المخاطر، التحدي العالمي للاستخدام المستدام للموارد غير المتجددة.

ونشعر بالارتياح إزاء اعتماد مؤتمر تغير المناخ المعقود في وارسو عام ٢٠١٣ قراراتٍ هامة جدا في هذا الصدد – آلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار، التي تقدم المساعدة إلى المجموعات السكانية الضعيفة، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات امن أجل تعويض ورصد الجهود التي تبذلها البلدان النامية للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات.

فلا ننسينا العنصر الثالث في هذا الثالوث، أي حقوق الإنسان.

إن احترام الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والإعلام والجمعيات، وإدماج المرأة في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية فضلا عن سيادة القانون والحكم الرشيد هي أمور أساسية للحد من احتمال نشوب التراعات العنيفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن بعض المسائل المحددة.

نحن نتشاطر تماما المنطق والغرض من مبادرة الرئاسة الشيلية إلى عقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن التنمية الشاملة وأهميتها في صون السلام والأمن الدوليين.

وعلى النحو المبين في المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق)، فإن اتباع نهج شامل إزاء قضايا السلام، وحماية حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية لوحده يمكن أن يجعل رؤية الآباء المؤسسين للمنظمة – عالم خال من الحرب – واقعا.

ومن المهم للغاية أن تجري هذه المناقشة عشية انطلاق العملية الحكومية الدولية من أجل تحديد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويتمثل واجبنا الأخلاقي في تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع، وهو في حد ذاته استثمار استراتيجي من حيث تعزيز الأمن، وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية وجعل المؤسسات أقوى. ومن هذا المنطلق، أصبحت التنمية الشاملة حاضرة باستمرار في الإجراءات التي تتخذها إيطاليا، وفي برامجها التعاونية منذ إطلاق المبادرات الرائدة مثل برنامج التنمية من أجل المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى في تسعينات القرن الماضي – وهو برنامج إنمائي متعدد التخصصات للاجئين والمشردين والعائدين في ستة من بلدان أمريكا الوسطى، يساعد ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. وفي ضوء خبرتنا في التعاون الإنمائي، وفي توافق تام مع الإجراءات التي اتخذت حتى الآن لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من دواعي سرورنا البالغ أن نجد مفهوم الإدماج على جميع الصعد في جميع الأهداف التي أبرزتها الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (انظر A/68/970).

والأقليات اليوم من بين أكثر الفئات ضعفا في ضوء الأزمات العديدة قيد النظر، التي كثيرا ما تنشب استنادا إلى العوامل الاجتماعية والإثنية والدينية.

وعلى وجه التحديد، فإن الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات الأقليات هم من بين الضحايا الرئيسيين للعنف. وتزداد أوجه ضعفهم المدنية والسياسية سوءا في العديد من الحالات بسبب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، التي هي عائق كبير في أمام ضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مواطن.

والرد على هذا التحدي المزدوج قد يكمن في إدماج الأقليات في عمليات صنع القرار.

وتدعم إيطاليا منذ وقت طويل آليات الإنذار المبكر التابعة للأمم المتحدة الرامية إلى الكشف في الوقت المناسب عن مخاطر وقوع الفظائع الجماعية.

وتؤيد إيطاليا تحديث ”إطار تحليل الجرائم الفظيعة“ الذي أعده مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما ديانغ، والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن توفير الحماية، جنيفر ويلز، والذي تم إطلاقه هنا بنيويورك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

والمجال الذي تنشط فيه إيطاليا كثيرا هو التدريب المهني لمسؤولي الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ومن بين هذه التدريبات، الدورات التدريبية للموظفين والملحقين في الحكومة الأفغانية، الجاري منذ عام ٢٠١٠، التي توفر تطبيقات عملية للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة.

وبرامج مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار التي أطلقت في عام ٢٠٠٥ في فيتشنزا بقيادة الدرك الإيطالي لتخريج معلمي وحدات الشرطة المتخصصة، تحرص في كل وحداتها على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك ما يتعلق بالأقليات. ويحضر دورات المركز مسؤولون يأتون من البلدان الأفريقية والآسيوية أساساً، ويشكل هؤلاء ٧٠ في المائة تقريباً من المشاركين.

وأي نقاش بشأن التنمية الشاملة، في رأينا، يجب أن يتركز، بالضرورة، حول المسائل الجنسانية. ومنذ طرح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما فتئت إيطاليا تدعم اعتماده وتنفيذه. وهي من البلدان التي اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار، كما اتخذت عدداً من الإجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، كانت إيطاليا أول دولة عضو تؤكد على ضرورة إدخال قضايا المرأة والسلام والأمن في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وبنفس الروح، قمنا ببلورة مشاريع محددة في ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أفغانستان ولبنان والصومال ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

ومن الضروري أن نتابع عن كثب العلاقة بين منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل التنمية الشاملة. وهذا مجال نعتقد أن علينا أن نسعى لتحقيق التوازن بشأنه، حتى في الأوقات التي قد تتعارض فيها المقتضيات الأمنية والفعالية في التصدي للجريمة مع مبادئ سيادة القانون والفصل بين السلطات. وهذا الاعتقاد تم التعبير عنه، أولا وقبل كل شيء، في قرار الجمعية العامة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (القرار ٥٥/٢٥)، الذي كانت إيطاليا من مقدميه والميسر له. ويذكر القرار بوضوح بالقيم المرتبطة بسيادة القانون، والمفهوم أنها احترام الشرعية الدولية والوطنية، وتلك المرتبطة باحترام كرامة الإنسان، وخاصة العناصر الأكثر ضعفاً في المجتمع، أي القصر والنساء والمهاجرين.

لهذه الغاية، وفي ضوء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيعقد في الدوحة في نيسان/أبريل، دعت خمسة بلدان، منها إيطاليا، إلى إجراء مناقشة في ٢٤ شباط/فبراير يرأسها رئيس الجمعية العامة وتركز تحديداً على أوجه الارتباط بين العدالة الجنائية وسيادة القانون والتنمية. وستنظم إيطاليا وتايلند خلال أيام المؤتمر حدثاً جانبياً آخر رفيع المستوى بشأن القضايا التي تربط بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الجنائية في مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر شيلي على عقد هذه المناقشة. نحن نرى كيف تغذي المشاكل الاقتصادية الحادة والظلم الاجتماعي السخط والإرهاب والتطرف والراديكالية في كثير من أنحاء العالم. لذلك، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة هي الطرق الأكثر فعالية للحد من المخاطر والتمكين لاستقرار طويل الأمد.

ومن الأهمية بمكان أن ننظر في الكيفية التي تُحكم بها المجتمعات على أساس سيادة القانون، وكيف توزع الموارد وكيف يستجاب للمخاطر ومواطن الهشاشة الجديدة. ومن ثم، في مراحل الوقاية من التزاع وما بعد التزاع في أفريقيا، علينا أن نتأكد من تعزيز المؤسسات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقضائية، وكفالة فعاليتها وإخضاعها للمساءلة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الجميع، بما في ذلك الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والشباب. وعليه،

ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا القيام بالعمليات المعقدة والمختلطة على نحو متزايد، فضلاً عن القيام بالمهام المحددة والشاملة لإعادة البناء الاجتماعي الرامية إلى إقامة دول ذات شرعية وتتصف بالشمولية والفعالية.

وينبغي تجهيز عمل لجنة بناء السلام ومكتب الدعم التابع لها على نحو أفضل، في تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والهياكل دون الإقليمية، من أجل بناء أنظمة حكم شمولية تصمد في مواجهة الصدمات ومواطن الضعف، مع إسناد دور قوي للمرأة في السلام والتنمية.

وفي سياق خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥، تلتزم كازاخستان بالتنمية الشاملة التي محورها الإنسان باعتبارها حجر الأساس للسلام والأمن، من خلال استراتيجية كازاخستان ٢٠٥٠ وبرنامج ”السبيل إلى المستقبل“ الذي أطلق مؤخراً. والغرض من الخطتين إرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتهدفان، في نفس الوقت، إلى توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية الجيدة والتعليم والإسكان والتوظيف. وقد سنت كازاخستان تشريعات تقدمية للاعتراف بمجموعاتها العرقية البالغ عددها ١٣٠ مجموعة وما يقرب من ٢٠ طائفة دينية.

وبلدي يلتزم بالتنمية الشاملة على المستوى العالمي أيضاً. ولضمان الانسجام بين جميع الأعراق على أراضيها وفي المنطقة، بادرت بلادي بتنظيم مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية وعقده بشكل منتظم. وتستضيف أستانا المؤتمر الخامس في حزيران/يونيه من هذا العام حول موضوع ”حوار الزعماء الدينيين والسياسيين من أجل السلام والتنمية“. وحكومة بلادي تشكر تحالف الأمم المتحدة للحضارات على دعمه المستمر للمؤتمر.

وقد وفر منتدى أستانا الاقتصادي الذي تستضيفه كازاخستان، إلى جانب المؤتمر العالمي لمواجهة الأزمة، خرائط طريق جديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أبرزها مفهوم الخطة العالمية لمواجهة الأزمة، التي يمكن للأمم المتحدة أن تنظر فيها وتطورها.

وكرئيس لعدد من المنظمات الإقليمية – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا – تبذل كازاخستان قصارى جهدها لضمان الأمن والحفاظ على المنطقة آمنة من النزاعات والجريمة عبر الوطنية والإرهاب. وبلدنا يقترح الآن استضافة مركز الأمم المتحدة الإقليمي في ألماتي، مع التركيز على التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية وبناء القدرة على التكيف. ونرى أن منطقة آسيا الوسطى قوية ومستقرة من شأنها أن تسهم في السلام العالمي. وإذ نقدر أهمية التنمية الشاملة، فإن حملة كازاخستان من أجل الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن تركز على الأمن البشري من خلال تحقيق الأمان النووي والأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة.

وبلدي سيبقى داعماً بالكامل لأنشطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي سعياً إلى حلول للسلام والأمن العالميين في سياق التنمية الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد رويس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وفد شيلي على التزامه بقضايا التنمية وإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق) التي نسترشد بها في مناقشتنا.

بما أن هذه أول مرة يخاطب وفدي مجلس الأمن في هذا العام، أود أن أهنئ الأعضاء الجدد غير الدائمين في المجلس، إسبانيا وأنغولا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وماليزيا ونيوزيلندا، متمنياً لهم كل التوفيق.

وكما سمعنا في مجلس الأمن في عدة مناسبات، فإن الأمن والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً ويعزز كل منهما الآخر، ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام. وقد سلم المجلس أيضا بأن تلك العلاقة معقدة ومتعددة الجوانب وترتبط بكل حالة على حدة. ولذلك، فإن المجلس، في إطار اختصاصاته وفي معالجة القضايا المطروحة في جدول أعماله، له دور واضح للغاية في تعزيز القرارات التي تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية المستدامة والشاملة في تلك البلدان المنغمسة في نزاع أو الخارجة منه.

فمن الواضح أن الاستراتيجيات العسكرية أو الأمنية البحتة لا تكفي، في حد ذاتها، لمعالجة حالات النزاع الحالية. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في كيفية التشجيع على إنشاء وتهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام، الذي يعتبر الرفاه الاقتصادي والاجتماعي عنصرين رئيسيين يمكن أن يسهم فيهما. وقد اتخذ مجلس خطوات في هذا الاتجاه وأدرج بعض مهام إعادة الإعمار ذات الصلة في بعض ولايات عمليات حفظ السلام. إلا أن تلك الممارسات لا تزال في طور النشوء، ولا تزال هناك قطاعات يتعين علينا تعميق وتعزيز جهودنا بشأنها. وكما قال الأمين العام، فإن المطلوب هو المزيد من الدعم القوي وتعزيز العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام، وغيرها من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

علاوة على ذلك، وكما ذُكر عدة مرات في سياق هذه المناقشة، فإن العنصر الأساسي هو مشاركة المرأة وتمكينها في جهود تسوية النزاعات وبناء السلام. وينبغي أن تشارك المرأة في المناقشات وتضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها، ما دام البعد الجنساني شرطا لا غنى عنه لوضع استراتيجيات ناجحة لتحقيق السلام.

وأرى أن من المناسب أن نذكّر بعبارات وزير خارجية كولومبيا، الذي قال أثناء مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن في عام ٢٠١١:

”من الواضح أن المجلس ليس هو الهيئة المؤهلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية. ومع ذلك، يجب علينا ألا نتجاهل أن قراراته تؤثر على التنمية الطويلة الأجل للبلدان وأن ذلك عنصر أساسي في أي سلام مستدام.“

واستطرد الوزير في القول:

”لا بد أن تحدث أنشطة أجهزتها الرئيسية تغييرا حقيقيا وأن تسهم إسهاما ذا مغزى في رفاه الشعوب وأن يكون لها تأثير حقيقي على الحالات المدرجة في جداول أعمالها منذ عقود. (S/PV.6479، صفحة ١٣)“

وعليه، ترى كولومبيا أن من الضروري مواصلة العمل بمزيد من التعاون بين مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة على تلك المسائل المتعلقة بالتنمية والأمن. وليس الهدف هنا تحويل مجلس الأمن إلى وكالة للتنمية، بل إن ما يمكنه عمله هو التعاون والاستفادة من الخبرات والمعارف المتخصصة، فضلا عن تطوير أوجه التآزر مع سائر مكونات المنظومة المكلفة بالتصدي لمهام التنمية. ولا غني عن تقسيم العمل بشكل واضح ومناسب كي يتسنى تحقيق أفضل النتائج واستخدام الموارد على نحو فعال. وبوسع المجلس أن يستخدم أساليب عمله على أكمل وجه بهدف الاستفادة من القيمة المضافة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، وأن يعمل معها بغية إيجاد حلول دائمة لهذه النزاعات.

وفي الختام، أود أن أبرز مفهومين رئيسيين في العلاقات بين التنمية والأمن ودور مجلس الأمن.

فالملكية الوطنية هي المبدأ الأساسي الذي ينبغي الاستمرار عليه وتعزيزه ودعمه من قبل مجلس الأمن، مع التسليم بأن

الدولة المعنية هي صاحبة المصلحة الرئيسية، وأنه ينبغي وضع الأولويات والبرامج والاستراتيجيات المتكاملة الرامية إلى حل النزاعات وتعزيز التنمية تحت قيادتها.

ثانيا، إن إنشاء القدرات والمؤسسات الوطنية وتعزيزها مسألة ذات أولوية. ويتطلب تشجيع التنمية الشاملة في البلدان المتضررة من النزاعات توفر المعارف والقدرات والهياكل المؤسسية الوطنية التي تجعل ممكنا تحقيق التطلعات المشروعة للسكان.

وإن لمجلس الأمن إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية في إطار ولايته، فضلا عن المساعدة على تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد هيتيسي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر شيلي على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسفير باتريوتا، ممثل البرازيل، والحائزة على جائزة نوبل للسلام، السيدة غبوي، على إحاطاتهم الإعلامية الغنية بالمعلومات هذا الصباح.

لقد عملت هنغاريا - بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة - مع الدول الأعضاء للتأكد من أن مشروع الهدف ١٦ من الوثيقة الختامية يسلّم بصورة صريحة بالصلة بين السلام والإدماج والتنمية المستدامة والعدالة والمساءلة. واستنادا إلى تلك الجهود المشتركة، اتفقت الدول الأعضاء بتوافق الآراء على أن سيادة القانون والمساواة في الوصول إلى العدالة والمؤسسات الفعالة ذات الشفافية والخاضعة للمساءلة، فضلا عن عملية اتخاذ القرارات بطريقة شاملة وتمثيلية وملبية للاحتياجات على جميع المستويات، تكتسي جميعا أهمية متكافئة في الجهود الرامية إلى إيجاد مجتمعات سلمية وشاملة للجميع.

وتؤيد هنغاريا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وبناء على ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن بعض التحديات الخاصة.

إن هنغاريا مدركة لقدرة المرأة ومهاراتها الفريدة وللدور الذي تضطلع به في مجالي السلام والتنمية. وفي تمكين المرأة عن طريق الاستثمار في تعليمها وتوفير الفرص الاقتصادية لها وتعزيز قدراتها القيادية وإشراكها في اتخاذ القرارات ما يحقق المصلحة العليا لسائر المجتمعات. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الأماكن التي انهار فيها السلام وتمكن فيها النزاع من تحويل الانتباه نحو الانقسام والكراهية بدلا عن التعاون. ونثني على الأمين العام أيضا لاختياره تمكين المرأة والطفل بوصفه إحدى أولوياته للعام ٢٠١٥.

إن المساواة بين الجنسين هي إحدى المسائل العامة ذات الأهمية في هنغاريا، وتتجلى في القرارات المتعلقة بالسياسات. وندعم أيضا مشروع الهدف ٥ للتنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. وفي إطار المساواة بين الجنسين، ينبغي إعطاء الجوانب المتعلقة بالأسرة برمتها، فضلا عن أعضائها، الاعتبار الواجب. ونؤيد بقوة الجهود الإنمائية الرامية إلى تعزيز وحماية الفئات الضعيفة عبر وضع السياسات العامة، لا سيما في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وصون الكرامة والسلامة والتعليم والأمن العام. ويتيح استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على مدى ٢٠ عاما فرصة أخرى للتشديد على هذه المسائل.

وفي ذلك الجزء من العالم، بل في هنغاريا على وجه الخصوص، فإن العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الشاملة تتمثل في حالة الفئات الضعيفة الفقيرة، بما في ذلك بين السكان الغجر. وفي سبيل التغلب على ذلك التحدي، وضعت الاستراتيجية الهنغارية الوطنية المعنية بالإدماج الاجتماعي نهجا شاملا يقترن بمشاريع محددة في مجالات رعاية الطفل والتعليم والعمل والرعاية

الصحية والإسكان ومكافحة التمييز. وفي إطار تلك الجهود، تدعم هنغاريا تعليم أطفال طائفة الغجر عن طريق برنامج للمنح الدراسية وتشجيع مشاريع العمل الرائدة وتوفير فرص العمل لنساء الغجر عن طريق مشاريع التمويل الصغير وتنمية المهارات ودعم حصول أسر الغجر على الإسكان ذي المواصفات المحسّنة. وأنشأنا أيضا آليات لضمان المشاركة الفعالة للأقليات، بما في ذلك أقلية الغجر، في مختلف مستويات صنع القرار السياسي، من مستوى الحكومات المحلية وصولا إلى البرلمان.

وتدين هنغاريا بشدة جميع أشكال التمييز والاستبعاد على أساس الجنس أوالعرق أو الدين أو أي انتماء آخر. وعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة الهنغارية عدم التسامح إطلاقا مع معاداة السامية. وتشير الجرائم المرتكبة بحق الأقليات الدينية والعرقية أو الفئات الضعيفة الأخرى في جميع أنحاء العالم إلى أين يمكن أن يؤدي بنا التطرف والكراهية. ويساعدنا ذلك أيضا على إدراك أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام داخل المجتمعات وفيما بينها والمحافظة عليه هو الحوار والتسامح واحترام التنوع الثقافي. وفي ذلك السياق، فإننا ندعو بصورة نشطة إلى الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات. وسنبذل قصارى جهدنا في بناء الجسور بين مختلف الأديان والتقاليد والثقافات.

وأخيرا، ترى هنغاريا أن التعليم يمثّل إحدى أقوى الوسائل وأنجعها في مكافحة التمييز وعدم المساواة. ونرى أن إعمال الحق في التعليم يمثّل حجر الزاوية في تحقيق السلام الدائم،ما دام الجهل وسوء الفهم وتآكل الثقافة وفقدان الهويات الثقافية توفر جميعا منطلقات للتعصب في كثير من الأحيان.

وللتعليم دور هام في منع نشوب النزاعات وبناء السلام عقب انتهاء النزاع. ولذلك السبب، ترحب هنغاريا بوضع هدف قوي وقائم بذاته من أهداف التنمية المستدامة، على أن يُعنى بالتعليم الشامل للجميع، وأن يتضمن هدفا متعلقا بالدعوة إلى ثقافة السلام واللاعنف وتقدير التنوع الثقافي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. ومن نفس المنطلق، أود أن أشكر الأمين العام والسفير باتريوتا والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، على البيانات التي أدلوا بها اليوم. كما أود أن أرحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2015/3) في وقت سابق اليوم.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن إستونيا ولاتفيا. ويعلن بلدانا تأييدهما للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

نرحب بموضوع مناقشة اليوم الذي يربط بدقة بالغة بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام وأمن، ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين بدون احترام حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فالتنمية لا تكون تنمية حقيقية دون إعمال حقوق الإنسان.

صحيح أن هناك عددا أقل من النزاعات وقدرا أقل من العنف ومزيدا من السلام في البلدان والمناطق الديمقراطية حيث تشكل سيادة القانون أساسا متينا للمجتمع ويتمتع جميع الناس تمتعا كاملا بحقوق الإنسان. كما أن متوسط معدلات الفقر أقل بكثير في تلك البلدان. وصحيح أيضا أن النزاعات العنيفة تمثل أكبر عقبة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أؤكد على أهمية منع نشوب النزاعات. وكما يوضح عالم اليوم، فإن من الصعب جدا وضع حد للأزمات الجارية، التي غالبا ما تتحول إلى نزاعات مسلحة. ومع ذلك، فمن الأسهل والأقل تكلفة بكل معنى الكلمة أن نمنع تصاعد

النزاعات العنيفة. ويمثل الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية أفضل أدوات منع نشوب النزاعات العنيفة.

وكما بيّن رئيس لجنة بناء السلام في المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق)، فإن الإدماج، سواء كان على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الاجتماعي أو الجنساني أوالقبلي أوالثقافي – ومن ثم التنمية الشاملة للجميع – هما أهم عاملين من أجل صون السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات. والإدماج يعني أنه لا ينبغي أن يكون هناك تمييز ضد أحد على أي أساس. وكما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

”ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم“ (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د–٣). الديباجة).

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية: وهي ضرورة أن تُشكل فعليا مجتمعات شاملة للجميع كضمانات للسلام والأمن، أي من خلال سيادة القانون، وإذا لزم الأمر، من خلال تصميم سياسات وبرامج خاصة تعزز إدماج الجميع. ويشجع الالتزام القوي بسيادة القانون التنمية المستدامة، حيث أن السبيل الأمثل لضمان التقدم هو الحكم الرشيد والشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وتقليل الفساد إلى أدنى حد. والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة هي من عناصر التمكين القوية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وتضفي سيادة القانون الشرعية على الإجراءات التي تتخذها الدول وتجعلها قابلة للتنبؤ، وتشكل إطارا أساسيا لإدارة العلاقات في ما بينها، الأمر الذي يساعد، في حد ذاته، على منع نشوب النزاعات بين الدول. وسيادة القانون هي أيضا أداة لتحسين الحق الأساسي من حقوق الإنسان المتمثل في الاحتكام إلى القضاء، والذي يرتبط بطابعه بتعزيز ثقافة المساءلة لا الإفلات من العقاب.

وفي هذا السياق، تكتسي جهود بناء السلام أهمية بالغة لأن بناء السلام يعني الحد من مخاطر الانتكاس إلى العنف. ويتعين تخفيض هذا الخطر بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وبناء مؤسسات قادرة على الصمود ومجتمعات سلمية. وسيؤدي اتباع نهج واسع النطاق حيال التنمية، مع التركيز على العدالة وحقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة وفرص العمل والسياسة الشاملة للجميع، إلى الحد من العنف وسيسهم في بناء السلام. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن معالجة بناء السلام بأسرعما يمكن في حالات النزاعات أو الأزمات.

وبخصوص مفهوم المجتمعات الشاملة للجميع، أود أن أؤكد، في جملة أمور، على أهمية إشراك كل من نصفي المجتمع البشري، أي النساء والفتيات في عمليات صنع القرار. وفي الواقع، فإن السلام يكون أكثر استدامة إذا ما تم إشراك النساء في جميع المراحل وفي جميع الأوقات كأعضاء متساوين في المجتمع، سواء كان ذلك في وقت السلم أو النزاع أو الفترة الانتقالية.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويجري حاليا العديد من الاستعراضات، بما في ذلك الدراسة العالمية بشأن القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن واستعراض عمليات حفظ السلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويجب أن نضمن أن تدعم وتكمّل جميع هذه الاستعراضات أهداف كل منها الأخر وأن تتماشى التوصيات الصادرة عنها مع بعضها بعضا، بما يفضي بنا إلى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام.

ولا يمكن ضمان السلام والتنمية المستدامين إلا إذا ارتبطت التنمية الاقتصادية والمزايا الاجتماعية بشكل وثيق مع الحكم الرشيد في ظل وجود مؤسسات قوية قابلة للمساءلة وإعمال حقوق الإنسان. وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والوصول

إلى وسائط الإعلام المستقلة، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، هي جزء لا يتجزأ من الحكم الرشيد وسيادة القانون. ولا يمكن أن يكون هناك شمول حقيقي في المجتمعات إذا فُرضت قيود على إعمال تلك الحريات.

وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام على المدى الطويل. ويجب علينا العناية بمستقبل كوكب الأرض والعمل من أجل إيجاد عالم يعيش فيه كل فرد حياة كريمة، متحررا من الفقر والعنف والإقصاء. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون السلام والاستقرار. فهناك ترابط وثيق بين التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، ويتعيّن معالجتها بصورة شاملة. ولذلك، ينبغي أن يكون للمجتمعات السلمية والحكم الرشيد وسيادة القانون مكانة مركزية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئاسة الشيلية على تنظيم مناقشة اليوم وعلى اختيار هذا الموضوع الحسن التوقيت للمناقشة.

نحتفل في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية لاعتماد منهاج عمل بيجين واتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وسوف نستعرض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبطبيعة الحال سيتعين علينا صوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإذا نظرنا إلى جميع هذه العمليات المختلفة، لا بد وأن نفهم أوجه التآزر فيما بينها وكذلك الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولا يمكن أن يتحقق السلامُ والأمنُ المستدامان إلا بقيام مجتمعات تتسم بالشمول وتكفل احترام الأقليات وسيادة القانون والتصدي للفقر بشكل فعال. وستقوّض النزاعات، من ناحية أخرى، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي والاحترام، مما يؤدي إلى مزيد من النزاعات والاضطرابات الاجتماعية الأكثر حدةً. وتمثل عمليات التنمية المستدامة والشاملة للجميع، التي تعتمد نهجا قائما على حقوق الإنسان وتسترشد بسيادة القانون، شرطا أساسيا للسلام والاستقرار. ويجب أن تركز جهود التنمية على البشر وينبغي أن تشمل بصورة خاصة الناس والجماعات الأكثر ضعفا وحرمانا، وهم، الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات الدينية أو العرقية والأطفال. ويمكن أن تسهم مبادئ حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز والحد من أوجه عدم المساواة، والمشاركة والشفافية، في تعزيز عمليات التنمية المستدامة، وبالتالي ستؤدي إلى نتائج إنمائية إيجابية.

وأود أن أعطي مثالا على ذلك. فعندما نضع حدا للتمييز ضد المرأة ونشركها في العمليات الإنمائية من خلال حماية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بها، من المرجح أن نحقق نتائج تنموية أكثر فعالية. والمساواة بين الجنسين أساسية لقيام مجتمعات مستقرة ولتحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من أن يسهم كل من النساء والرجال على حد سواء في رسم مصير بلدهم. وفي ضوء تلك الخلفية، فإن تمكين المرأة في جميع القطاعات أمر أساسي. ولذلك، سيكون تمكين المرأة في الحياة الاقتصادية، مثل مباشرة الأعمال الحرة والتعليم المهني، أحد مجالات التركيز خلال رئاسة ألمانيا لمجموعة البلدان السبعة في عام ٢٠١٥.

والسلام والأمن المستدامان يتطلبان أيضا المنع الفعّال لنشوب النزاعات وبناء السلام. وترمي جهود بناء السلام إلى الحيلولة دون انتكاس المجتمعات إلى النزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يشارك في بناء السلام في أبكر وقت ممكن، وينبغي له الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بشكل أفضل. ونتوقع من لجنة بناء السلام المساعدة في تحديد سياقات بناء السلام التي تنشأ فيها حاجة ملموسة إلى المساعدة الدولية.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى التنسيق على نحو أوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وينبغي أن نستفيد من استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وكذلك استعراض عمليات السلام، في مواصلة تطوير وتعزيز أدوات الوقاية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن ننظر في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام على نحو شامل. وهذا يعني أيضاً إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء. ولا بد أن ندمج أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع جهود بناء السلام. ويوفر الإطار المعياري القائم بالفعل أساساً سليماً لروابط كتلك. وفي الذكرى السنوية الخامسة عشرة لذلك القرار التاريخي، ينبغي لنا أن نركز على تنفيذه العالمي في جميع المجالات وتحديد الثغرات والتحديات بغية ضمان إدراج أحكامها في جميع التدابير الوقائية وعمليات السلام وجهود تسوية النزاعات.

ونحن نثني على الأمين العام لإطلاقه حملة ''حقوق الإنسان أولاً'' في العام الماضي. إن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان يمثل في كثير من الأحيان أول مؤشر على نزاع وشيك. يجب على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تعمل بشكل أكثر استباقية لمنع نشوب النزاعات في المستقبل. ونحن نتطلع إلى رؤية المزيد من النتائج الملموسة لحملة ''حقوق الإنسان أولاً'' ونظل ملتزمين بأهدافها.

وأكثر الأدوات فعالية لضمان السلام والاستقرار ومنع نشوب النزاعات هي دائماً احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجتمعات شاملة للجميع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل ألمانيا، بصفتها رئيسة مجلس حقوق الإنسان وما بعد انتهاء رئاستها، دعم هذه العناصر الأساسية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فنحن لن ننشئ مجتمعات سلمية ونتقدم خطوة نحو تحقيق السلام والأمن في عالمنا إلا إذا حققنا هذا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، متمنية لهم كل التوفيق في مداولاتهم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري.

ونرحب أيضاً بالإحاطات الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح فخامة السيدة ميشيل باشيليت، رئيسة جمهورية شيلي؛ والأمين العام؛ ورئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة ليماه غبوي الحائزة على جائزة نوبل، والذين كانوا جميعاً مصادر إلهام لنا في مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

نتيجة ترابط العالم اليوم، نتأثر باستمرار بالتهديدات العالمية التي لا تعرف الحدود السياسية. إذ أن النزاعات العرقية والدينية المنشأ والإرهاب الدولي والتطرف والمشاكل البيئية وندرة الموارد والتنافس عليها والجريمة المنظمة وعصابات المافيا والأوبئة وعسكرة العالم تشكّل تحدياً للأمن البشري الذي يمثل شرطا مسبقا ضروريا للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلدان.

وقد تعلمنا من تقارير التنمية البشرية أن الناس يحتاجون إلى الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي إذا ما أريد لهم تحقيق إمكاناتهم وممارسة حرياتهم والاستفادة من الفرص المتاحة وبالتالي الإسهام في تنمية مجتمعاتهم.

إن الاستبعاد بكل أشكاله، سواء الاجتماعية أو الدينية أو العرقية أو الإقليمية، هو تعريفاً انتهاك لحقوق الإنسان وبالتالي يكمن في جذور النزاعات في جميع أنحاء العالم. والمشكلة ليست في النزاع في حد ذاته؛ المشكلة هي أنه عندما

يتحول إلى العنف، فإنه يؤدي إلى خسائر في الأرواح وانعدام الأمن. والسلام والأمن من أسس الكرامة والتنمية البشرية؛ غير أن انعدام الأمن والنزاع يشكلان دائماً خطراً على التنمية المستدامة للشعوب والثقافات. وبالتالي، فالتنمية الشاملة للجميع عامل أساسي في منع العنف وفي عملية بناء وتوطيد السلام.

نشهد اليوم بدء العملية الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا يمكننا أن نتكلم عن التنمية الشاملة للجميع – وهي التحدي الرئيسي أمامنا في هذه المرحلة الجديدة – من دون مساعدة عوامل الفرص: الأشخاص وجميع المواطنين.

وكما ذكر الأمين العام بحق في الفقرة ٢٨ من تقريره الوارد في الوثيقة S/2014/694،

> ”وحيثما تكون جهود بناء السلام نابعة من المشاورات المجتمعية الشاملة والجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الممارسات الإقصائية، فإنها تسفر عن بث الثقة وإسباغ الشرعية على الدولة ومؤسساتها.“

في العالم الذي نعيش فيه، والذي يخضع لتهديدات مستمرة، نعتبر أن الأمور الهامة للغاية الطريقة التي تتبعها الدول لمعالجة وتعزيز منع تلك التهديدات من خلال شمول الجميع والتماسك الاجتماعي والحوار، فيما نسعى إلى بناء مجتمعات قادرة على التكيّف، وهي إحدى أركان المسؤولية عن الحماية. فالمجتمع المتماسك والمتكامل أكثر قدرة على منع نشوب النزاعات والعنف.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه يجب علينا في هذا العام، بما له من أهمية بالغة على صعيد جدول أعمال التنمية، أن نجري تحديداً هذا النوع من المناقشات بين أجهزة الأمم المتحدة، من دون أن يشكل ذلك سابقة، بطبيعة الحال، يمكن أن تقوض ولاية أي جاهز، ولكن بدلاً من ذلك وضع الأساس اللازم لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات بحرّية، بحيث يتسنى لكل هيئة أن تعزز ولايتها. ومن المهم أن ندرك أن هذه المسائل ليست مترابطة فحسب، ولكن أيضاً أن بعضها قد غطى في الماضي على بعضها الآخر. وعلى سبيل المثال، كيف نفسر لأطفالنا اليوم أننا ننفق على الأسلحة أكثر مما ننفق على التنمية وأننا نستثمر في الحروب أكثر مما نفعل في مشاريع الإدماج الاجتماعي؟

ونحن الدول الأعضاء نواجه تحدياً في الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة للتفكير خارج الإطار التقليدي والتفكير بشكل خلاق، لكي يتسنى لنا استحداث طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسألة. وفي هذا الصدد، وفيما نحتفل أيضاً بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، ندعو مجلس الأمن إلى كفالة قدر أكبر من القيادة والمشاركة للمرأة والتدريب المتعلّق بالقضايا الجنسانية في بعثات حفظ السلام.

تستضيف بنما في القريب العاجل مؤتمر قمة الأمريكتين التاريخي المعنون ”الازدهار مع الإنصاف“، الذي سيكون الأمن أحد المسائل الرئيسية فيه. ونأمل أن نسهم في إعطاء دفعة للتحول نحو الالتزام الإقليمي بهدف تحقيق تنمية أكثر شمولاً في هذه المنطقة التي تنعم بالسلام.

وأخيراً، ترحب جمهورية بنما باعتماد البيان الرئاسي الذي قدمته شيلي (S/PRST/2015/3)، والذي يركز على الترابط القائم بين التنمية الشاملة للجميع وصون السلام والأمن الدوليين، التي هي ركائز أساسية لهذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة.

(تكلم بالإنكليزية)

تدرك كندا أهمية الشمول في مجال منع نشوب التراعات وبناء السلام بعد انتهاء حالات التراع. وتعزيز الحرية الدينية ومشاركة المرأة أمور ذات أهمية بالنسبة لجهود كندا الدولية في هذا الصدد.

وترى كندا أنه من الأهمية بمكان أن يكون جميع الأفراد قادرين على ممارسة شعائر دينهم بسلام وأمن. ونحن نعلم أن المجتمعات التي تحمي الحرية الدينية تحمي على الأرجح جميع الحريات الأساسية الأخرى وعادة ما تكون مجتمعات أكثر استقراراً وازدهاراً. وكندا نفسها بلد متعدد الأعراق والأديان، والتي تتشارك جميعا في إنسانية واحدة تتسم بالتسامح والقبول والسلام.

ويتطلّب السلام والاستقرار الدائمان المشاركة الكاملة لجميع المواطنين، ولا سيما مشاركة الطوائف الدينية. وكما يتبين بوضوح من التراعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، لا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن في مناطق لا يوجد فيها تعددية دينية أو حوار وثقة واستقرار بين الطوائف الدينية نفسها.

(تكلم بالفرنسية)

تؤمن كندا إيماناً راسخاً بأن المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعاتهن المحلية وبلداهن شرط مسبق لتحقيق السلام والرخاء والتنمية المستدامة. ولا يمكن أن يتطور مجتمع أو بلد ما إذا كان غير مسموح لنصف سكانه بالمساهمة الكاملة.

لهذا السبب، تدعو كندا إلى القضاء على العوائق القانونية والاجتماعية التي تعترض تمكين النساء والفتيات. إن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والمواقف المتساهلة إزاء العنف ضد النساء والفتيات والتمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية والعدالة والموارد الاقتصادية، أمور غير مقبولة.

إن دور النساء والفتيات هام بشكل خاص إبّان الأزمات. ففي حالة أزمة ما، تشكّل النساء والفتيات عادة عاملَي استقرار وصمود لأسرهن ومجتمعاهن، وتكون لهن أصوات هامة تدعو إلى الاعتدال والسلام. ومع ذلك، وكما نرى في كثير من الأحيان، ومثلما رأينا مؤخرا جدا في المناطق المتأثرة بالجماعة الإرهابية المعروفة باسم الدولة الإسلامية، كثيرا ما تتعرض النساء والفتيات للاعتداءات الرهيبة، ولا سيما الاغتصاب باعتباره سلاح حرب.

(تكلم بالإنكليزية)

والتنمية الشاملة ذات صلة بجهود بناء السلام على نحو خاص. وبما أن كندا رئيسة تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، فهي تؤيد حكومة سيراليون، وستواصل العمل معها لكفالة توفير ما يلزم من اهتمام وموارد بغية دعم الجهود الوطنية لبناء السلام في هذا البلد. وسوف يتيح استعراض عام ٢٠١٥ لبناء السلام الفرصة لإعادة النظر في إمكانية تغيّر لجنة بناء السلام بل ووجوب تغيّرها، بغية النهوض على نحو أفضل بأولويات بناء السلام في البلدان المتضررة من التراعات. وهكذا، يجب أن يكون هذا الاستعراض متسقا مع استعراضات السياسات العامة في الأمم المتحدة ومكمّلا لها بشكل متوازٍ، بما في ذلك استعراض عمليات السلام وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والتنمية الشاملة هي أحد الاعتبارات الرئيسية. وهي أيضا مبدأ أساسي من مبادئ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. فعلى سبيل المثال، تشدد هذه الخطة على التسويات السياسية الداعمة والشاملة. وانطلاقا من نقطة البداية هذه، نؤيد كل مرمى من المرامي المرتبطة بالهدف ١٦ الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني

بأهداف التنمية المستدامة، بغرض تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة. ومع ذلك، نعتقد اعتقادا قويا أن أحد العناصر المفقودة في هذا الهدف هو إدراج مرمى لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

(تكلم بالفرنسية)

باختصار، إن ممارسة الإقصاء شائعة جدا، مما يلحق الضرر بالأمن. ويجب على الطوائف الدينية، والنساء والفتيات، وأصحاب المصلحة المحليين، والمجتمع المدني، والحكومات، والمجتمع الدولي أن يتعاونوا تعاونا كاملا في السعي إلى فهم وجهات نظر بعضها البعض، من أجل التأثير المجدي في التنمية الشاملة، وهو مفهوم بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على عملكم الممتاز، ولأتمنى لكم النجاح في مساعيكم المستقبلية. واسمحوا لي أيضا أن أهنئكم وأهنئ بلدكم على رئاسة ناجحة لهذه الهيئة الموقرة. إننا نقدّر المبادرة التي اتُخذت لتنظيم هذه المناقشة بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل تحقيق السلام والتنمية، ونقدّر البيان الرئاسي الجامع والشامل S/PRST/2015/3، وهو يتماشى مع المبدأ الذي تلتزم به سلوفاكيا التزاما قويا وحازما جدا. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون؛ ورئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل، السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا؛ والسيدة ليماه غُبوي، حائزة جائزة نوبل للسلام على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به السفير توماس ماير – هارتنغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكن اسمحوا لي أيضا أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا راسخا إجراء مناقشة عميقة تؤدي إلى إرساء روابط قوية بين السلام، والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – وهي الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها عمل منظمتنا. وقد سلّط الأمين العام الضوء مؤخرا على النهج الشامل صوب تحقيق الأمن الدولي، الذي يأخذ جميع أبعاد عملنا في الاعتبار، وذلك خلال إحاطته الاعلامية عن الأولويات لعام ٢٠١٥. وفي العديد من وثائق الأمم المتحدة، يمكننا قراءة أن عواقب العنف على مختلف أبعاد التنمية المستدامة هي عواقب خطيرة وطويلة الأجل، وتحدث على المستويين الكلي والفردي. فالعنف يسبب الموت، والإصابات التي تؤدي إلى الوهن، والمرض، والشدة، والتشرد، ويدمّر فرص العمل ورأس المال المادي والاجتماعي، ويضر بالبيئة، ويمنع الأجيال من التحصيل العلمي، ويعيق الاستثمار. وعدد الضحايا غير المباشرة للنزاعات المسلحة هو في كثير من الأحيان أكبر بكثير من عدد الوفيات المباشرة.

لذلك، إن السلام والتنمية المستدامين لا يمكن تحقيقهما دون تلبية احتياجات الجميع: الأطفال، والفتيان والفتيات، والنساء، وضحايا العنف من المعاقين، واللاجئون، والمشردون. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، أن يشاركوا على جميع المستويات، ويساهموا في تحوّل المجتمعات من حالة الحرب إلى الاستقرار، والتنمية، والحكم الديمقراطي. وقبل مجرد بضعة أيام، عقدنا مؤتمرا ناجحا للحلاّقين. وأود أن أهنئ أيسلندا والسويد وسورينام على مبادرتها الرائعة. وعندما ناقشنا الشمولية الكاملة كشرط مسبق ضروري للتوصل إلى سلام مستدام، لم نستطع أن نفعل ذلك من دون تناول إشراك المرأة في جميع عمليات ما بعد انتهاء النزاع. فهي غالبا ما تكون المسؤولة الوحيدة عن دعم أسرتها. إنها تواجهه جوانب الخلل في النظم الاجتماعية، وتوزيع الأغذية، وخدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية. وهي

التي يجب عليها غالبا أن تتولى القيادة في تلك المجالات. واستعادة الاستقرار لا يمكن أن تتحقق من دون مشاركتها.

إن مشاركة المرأة والشمولية الكاملة هما مبدآن أساسيان لإصلاح قطاع الأمن، الأمر الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من جهد بناء السلام، وهو ما تنادي به سلوفاكيا بكل فخر. علاوة على ذلك، من الواضح ضمن مبادئ الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن أن نهج الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن يجب أن يراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع عمليات التخطيط، والتصميم، والتنفيذ، والرصد، والتقييم.

وغني عن القول إن هناك صلة بين السلام والأمن والتنمية. فالتنمية المستدامة ليست ممكنة إلاّ في بيئة من السلام والأمن، في حين أن السلام والأمن لا يمكن استدامتهما إلاّ في بيئة يتمتع الناس فيها بفرص التنمية، وتكون لديهم آمال وسبل واقعية للتخلص من الفقر. وكجزء من خطة التنمية، يتمحور السلام، وسيادة القانون، والحكم حول كفالة اتباع نهج شامل وبناء المؤسسات التي تضمن الحد من العنف، والسلامة، والمشاركة، والمساءلة، وتقديم الخدمات الاجتماعية العادلة، وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة، خاصة بالنسبة إلى الفقراء والفئات الأكثر ضعفا. ومسائل السلام، وسيادة القانون، والحكم مترابطة جميعها ترابطا وثيقا. وفي كل العمليات المذكورة آنفا، يجب عدم استبعاد أي عضو من أعضاء المجتمع.

إن شرّ النزاعات المحتملة مخفيّ في الاستبعاد. ومن ناحية أخرى، الإدراج يحسّن آفاق السلام المستدام. وبغية تسليط الضوء على أهمية التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين، نود أن نشجع الدول الأعضاء على عرض المسائل التي نوقشت اليوم بغية أن تحظى باهتمام الاجتماع الرفيع المستوى لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، المقرر عقده في ١٢ شباط/فبراير، وهو الاجتماع الذي يشترك في تنظيمه الرئيسان المشاركان للمجموعة، أي سلوفاكيا وجنوب أفريقيا.

وفي ما يتعلق بكفالة تنفيذ اتفاقات السلام، تؤيد سلوفاكيا تمام التأييد لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام، فضلا عن مبادرة الأمين العام لاستعراض هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة. ويسرنا أن هذا الاستعراض سوف يجري إلى جانب الاستعراض الاستراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها كلا الفريقين، وخاصة بشأن كيفية زيادة تعزيز الروابط بين كل مجال من هذين المجالين بشأن المسائل التي يناقشها المجلس.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن سلوفاكيا لن تدخر جهدا في سبيل الإسهام في تنفيذ الالتزامات الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2015/3، الذي اعتمد اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، مع التركيز على الصلات الهامة بين السلام، والأمن، والتنمية، وعلى قيادة شيلي لمجلس الأمن بمهارة في هذا الشهر، وتقديمها الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2015/6، المرفق). كما أود أن أعرب عن شكر وفدي وتقديره لمقدمي الإحاطات الاعلامية.

إن قرار الجمعية العامة ٦٠/١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يبرزان توافق الآراء الهام والواسع النطاق ومفاده أننا نعيش في عالم مترابط، وأن الأمن الجماعي يتوقف على التعاون الفعال ضد التهديدات عبر الوطنية، وفقا للقانون الدولي. ونحن بحاجة ماسة إلى بناء توافق في الآراء بشأن التهديدات والتحديات الكبرى، وملتزمون بترجمة هذا التوافق في الآراء إلى إجراءات ملموسة، بما في ذلك عن طريق التصدي لأسبابها الجذرية.

ولقد نوّهنا مرارا بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا.

وهي تشكل الركائز الرئيسية التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تركز كل ركيزة على ولايتها المحددة، ولكن في الوقت نفسه يجب عليها جميعا أن تعمل في انسجام وتوافق من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية لمهام الأمم المتحدة كمنظومة.

ونتفق مع تشديد الورقة المفاهيمية على سياسة الإدماج، ولكن في الوقت نفسه، نعتقد أنه يجب إرساء ذلك الإدماج والحفاظ عليه على الصعيدين الوطني والدولي معا إذا أردنا التغلب على الظلم وتوفير فرص متكافئة لجميع البلدان والدول على الصعيد الوطني، كما يطالب عادة المجتمع الدولي.

ومن الحقائق الثابتة أن البلدان التي تسجل أدنى مؤشر للتنمية البشرية تعاني معظم النزاعات في العالم. وكما قد يؤجج انعدام التنمية لهيب النزاعات، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعد في منع نشوبها وتأمين إحلال السلام. والتنمية المستدامة الواسعة النطاق يمكن أن تساعد في التصدي للأسباب الجذرية للنزاع بخطوات منها كفالة تقاسم الثروة بصورة منصفة، وتحسين فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية وتعزيز الحوكمة وضمان العدالة للجميع. وتتعرض البلدان والمناطق التي تواجه أوجه عدم مساواة صارخة ومؤسسات ضعيفة لخطر النزاع بصورة متزايدة؛ كما يمكن أن يؤدي نقص الوظائف والفرص الكافية، لا سيما للشباب، إلى زيادة خطر انعدام الاستقرار. ويجد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الدولية أرضا خصبة في الأماكن التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية.

والتنمية التي تستند إلى توافق الآراء والمشاورات ربما تكون أكثر الطرق فعالية للحد من مخاطر النزاعات وتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. والتنمية هدف محوري في حد ذاتها، والتنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب أن تعتبر عنصرا أساسيا في الإطار الشامل للأنشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وبدون الأمن لا يمكن أن تتحقق التنمية، وبدون التنمية لا يمكن أن يستتب الأمن.

ومن الخطأ أن ننظر إلى النزاع والاضطرابات والتوتر بطريقة مجزأة. وإذا لم نقم بالتصدي لها بشكل شامل يجمع بين التحديات السياسية والأمنية والإنمائية، فيجب حينها أن نكون مستعدين لمواجهة حالات مأساوية. والالتزام السياسي والتصميم ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، والإحباط، واليأس والعجز، والأسباب الرئيسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في جميع أرجاء العالم. وبغية تعزيز السلام والأمن الدوليين، ينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بالنهوض برفاه الإنسان وحريته وتقدمه في كل مكان وللجميع. وينبغي دعم ذلك المسعى عن طريق تشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب.

إن السلام مسمى آخر للتنمية. إنهما مترابطان ومتعاضدان. والأمن شرط مسبق لتحقيق التنمية، ولا يمكن تحقيق التنمية إلا في بيئة تتسم بالسلم والاستقرار. والتنمية ضمان لاستتباب الأمن. ولا يمكن إحلال السلام المستدام إلا من خلال الحفاظ على زخم التنمية. وينبغي لمجلس الأمن، في إطار ولايته، أن يولي المزيد من الاهتمام للصلة بين الأمن والتنمية إذا كان له أن يضطلع بولايته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة عملية وفعالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيرلندا.

السيد ماو (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد آيرلندا بكم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة، سيدي الرئيس، ونرحب باعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2015/3.

ونشكر الأمين العام، والسفير باتريوتا، ممثل البرازيل، والسيدة ليماه غبوي الحائزة على جائزة نوبل على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة التي قدموها صباح اليوم بشأن هذا الموضوع. وتؤيد آيرلندا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وذلك الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

وجاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أن أحد المقاصد التي قامت عليها المنظمة هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي ظل تصدي الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لأربع أزمات إنسانية حادة على نطاق واسع في العراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا – كل أزمة منها ناجمة عن نزاعات وتسببت في أكبر عدد من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمشردين داخليا على كوكبنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – فإن الحكم الأخف هو أن سجلنا الجماعي في هذا الصدد متباين. وبالرغم من أن كل نزاع له سمات فريدة تجسد التنوع والتعقيد في كل بلد، هناك سمة مشتركة بين جميع تلك النزاعات، حيث تكمن في صميم كل نزاع توترات ناجمة عن خلافات طائفية أو عرقية أو اجتماعية واقتصادية أو أيديولوجية. ومرة تلو الأخرى نرى كيف تنشب النزاعات حيثما يُستبعد البشر ويُهمشون ويُحرمون من حقهم في المشاركة المجدية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم. نحن بحاجة إلى نهج أفضل لمواجهة ذلك.

إن مجلس الأمن، باتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) في آب/ أغسطس، أقر بترابط الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع على نحو شامل. ولا يمكن الفصل بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة حين نعي مدى ترابطها في الواقع. وفي المضي بهذا الأمر قدما، هناك بطبيعة الحال قيود على مستوى المشاركة التي يمكن أن يضطلع بها مجلس الأمن ودرجة ترحيب الدول الأعضاء بذلك. ومع ذلك، يتحمل المجلس مسؤولية واضحة عن منع حالات من التطور إلى أزمات حادة، ويجب عليه أن يضطلع بالمزيد من أجل تعزيز قدراته الوقائية.

وأود أن أتناول ثلاثة جوانب رئيسية ذات أهمية مركزية في موضوع مناقشة اليوم. أولا، بناء المؤسسات. حينما يتعلق الأمر بضمان السلام الدائم، فإن الروابط القائمة بين التسويات السياسية وامتلاك مؤسسات دولة قوية وموثوق بها مفهومة تماما. ونعلم أن ٩٠ في المائة من جميع الحروب الأهلية في السنوات ال ١٥ الماضية اندلعت في بلدان شهدت حربا أهلية في الثلاثين عاما السابقة. والأزمتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تذكرة مؤلمة بهشاشة السلام والحاجة إلى تحسين فعالية الانتقال من النزاع والهشاشة إلى دول ومجتمعات تعيش في سلام وقادرة على الصمود.

إن كفالة وجود مؤسسات قوية يتطلب ملكية وقيادة وإرادة سياسية على الصعيد الوطني. وفي جزيرة آيرلندا، شهدنا هذا بشكل مباشر في عام ١٩٩٨، متمثلا في الاتفاق على إطار سياسي شامل لتسوية الحالة في آيرلندا الشمالية، أو ما يسمى ”اتفاق الجمعة الحزينة“، في عملية تفاوض لم تشمل الحكومتين الآيرلندية والبريطانية فحسب بل ممثلين سياسيين من جميع الطوائف في آيرلندا الشمالية. وكانت لحظة فاصلة، إذ وضعت خارطة طريق للمؤسسات والهياكل السياسية الجديدة التي تستند إلى نهج الإدماج والثقة. ومثال جنوب أفريقيا أيضا جدير بالذكر، حيث أفضى الانفتاح السياسي في عام ١٩٩٤ إلى بيئة مواتية جعلت تشكيل هوية وطنية جديدة أمرا ممكنا.

كما يكتسي إرساء إطار جديد وشامل للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهمية حيوية. وإدراج الأهداف والغايات التي تتعلق بإرساء السلام في هذا الإطار يمثل فرصة لتمكين بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، والتصدي للقوى المحركة للنزاع والعنف والاستبعاد وعدم الاستقرار.

والجانب الثاني الذي أود أن أذكره هو الإدماج، ويمثل الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في تلك الجهود جانبا آخر حاسم الأهمية لإرساء السلام الدائم. وكما قالت رئيسة آيرلندا السابقة السيدة ماري روبنسون،

”إن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها أمر حاسم الأهمية لبناء سلام مستدام لأنه لا يمكن لأي مجتمع أن يشهد تطورا – سواء اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا – عندما يكون نصف سكانه مهمشين“.

غالبا ما تكون المرأة جهة فاعلة قوية وقادرة في مجتمعاتها المحلية، ويمكن للمعارف والمعلومات والرؤية الثاقبة التي توفرها المجموعات النسائية أن تكون قيمة في الكشف عن التوترات وفهمها. ونرحب بزيادة الاهتمام بدعم مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسلام والسياسة والتنمية والاقتصاد على الصعيد الدولي، ولكن يجب أن نضطلع بالمزيد لإيجاد الفرص، لا سيما للنساء والفئات المهمشة الأخرى، على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية. وبغية وضع برنامج تحول بشأن المرأة والسلام والأمن للسنوات المقبلة، يجب أن نغتنم جميع الفرص التي يتيحها الاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أطلقت آيرلندا يوم الأربعاء خطة عملها الوطنية الثانية بشأن القرار، والتي تهدف إلى تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في صنع القرار في حالات النزاع وما بعد النزاع وضمان إدراج المنظور الجنساني في جميع جوانب عمل السياسة الخارجية لآيرلندا من خلال نهج حكومي شامل.

والجانب الثالث الذي أود أن أسلط الضوء عليه اليوم هو العلاقة بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتهديدات التي تحدق بالسلم والأمن الدوليين. وترسم خطة عمل الأمين العام المعنونة ”الحقوق أولا“ صورة بالغة الوضوح لما هو على المحك في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونشجع منظومة الأمم المتحدة، بآلياتها الرئيسية للاستعراض الربع السنوي الإقليمي وفريق العمل الرفيع المستوى الذي أنشئ حديثا، على الاستفادة من تلك الجهود لضمان استجابات سريعة وحسنة التوقيت لإشارات الإنذار المبكر للنزاعات.

وكما سبق وقيل عدة مرات اليوم، فإن عام ٢٠١٥ هو سنة حاسمة الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة.

وبتشكيلنا لأمم متحدة على نحو أكثر فعالية وتأثيرا، يجب علينا اغتنام الفرص التي يتيحها الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، واستعراضات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيكل بناء السلام، والاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

تنضم أيرلندا إلى العديد من الدول الأخرى هنا اليوم في الدعوة إلى تآزر إيجابي مع هذه المبادرات وتتطلع إلى الإسهام فيها إسهاما فعالا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر لشيلي على مبادرتها إلى عقد هذه الجلسة في الوقت الذي ستنفذ فيه الأمم المتحدة عددا من عمليات الاستعراض، وفي الوقت الذي نتفاوض فيه بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أعرب أيضا عن تقديري العميق للأمين العام بان كي – مون؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أنطونيو باتريوتا؛ والفائزة بجائزة نوبل للسلام السيدة ليماه غبوي على بيانيهما الشاملين.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. نود أن نُذَكِر بالاحتياجات اللازمة للسلام المستدام

وبالرأي القائل بأن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات لا تزال تتمثل في دعم الحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية. أود أيضا أن أقول بأن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري. أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن الترابط بين السلام والحكم الصالح وسيادة القانون والتنمية المستدامة ليس موضوعا جديدا. وقد لا تقع معالجة جميع هذه المسائل بالكامل على عاتق مسؤولية مجلس الأمن، غير أن نتائج عدم معالجتها يمكن أن يلمسها المرء في جدول أعمال المجلس. ونعتقد أنه يجب التركيز بشدة على رفع الإجحافات الاجتماعية والاقتصادية التي تمثل الدوافع الرئيسية للنزاع والجريمة المنظمة، وهي تنبع بشكل عام من الاستبعاد السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والظلم وثقافة العنف. كل هذه التحديات تتطلب العمل المشترك.

من أجل التصدي بفعالية للقوى الرئيسية المحركة للنزاع، نحتاج أيضا إلى مؤسسات قوية، لا سيما في الدول الضعيفة، وإلى تعزيز الثقة المتبادلة من خلال التعاون والحوار. هذه عوامل أساسية لتحقيق التحرر من الخوف والعنف، والتحرر من الفاقة وحرية العيش في كرامة. وثمة عنصر أساسي آخر يتمثل في الحفاظ على السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة وسيادة القانون. فالعدالة والمصالحة يجب أن تكونا من بين المحاور الرئيسية ويجب تحقيقهما بكل الوسائل اللازمة، بما في ذلك من خلال المحاكم والهيئات القضائية الدولية، وينبغي أن يكون ذلك جهدا مشتركا بين جميع البلدان.

عند مناقشة جوانب الترابط بين التنمية والسلام والأمن، ينبغي عدم إغفال الركيزة الثالثة من ركائز الأمم المتحدة. إن انتهاكات حقوق الإنسان تعوق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية للمجتمع المحلي المتضرر، أو البلد أو المنطقة المتضررة. شهد المجتمع الدولي في مرات عديدة أن حالة حقوق الإنسان يمكن أن تبعث بإشارات إنذار مبكر ذات مصداقية تنبه إلى النزاعات الكامنة. ولذلك ليس فقط من المهم احترام حقوق الإنسان، من أجل منع نشوب النزاعات، بل أيضا من أجل إحلال السلام الدائم والتنمية الشاملة المستدامة.

أود أن أشير إلى أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والسلام والأمن الدائمين. إن مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع مناحي الحياة تمثل ميزة ستعمل على تحسين حياة الجميع في المجالات كافة.

فعملية الإنعاش والتنمية في مناطق ما بعد النزاع لها صلة مباشرة بمسألة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات التي تعوق إعادة التأهيل والتعمير بعد انتهاء النزاع. إن نهج الأمن البشري هذا يحسن الحياة اليومية للناس ورفاههم وأمنهم الشخصي وبيئتهم، فمعالجة هذه المسائل تسهم أيضا في الحد من الأسلحة. ومن الجدير بالذكر هنا أن الصندوق الاستئماني الدولي لتعزيز الأمن البشري والذي يتخذ من سلوفينيا مقرا له لديه خبرة واسعة وطويلة في مجال إدارة مشاريع إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات وفي مساعدة ضحايا الألغام، وتوفير بناء القدرات.

سيظل حل النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، والآثار غير المباشرة المحتملة لها في المناطق الجغرافية الأخرى من بين أهم التحديات التي تواجه السلام والأمن خلال السنة المقبلة. إذ أن منع نشوب النزاعات يقع في صميم أولويات السياسة الخارجية لسلوفينيا، ونولي اهتماما خاصا لاستخدام الوساطة كجزء من مجموعة أدوات واسعة لمنع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق السلام المستدام. في هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي ألا يُدخر أي جهد لتعزيز منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال تعزيز جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وزيادة التشجيع على استخدام الوساطة، وبناء القدرات على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

في الختام، يجب أن تظل الأمم المتحدة الإطار الشامل النهائي لتناول الصلة بين الأمن والتنمية، ويجب تحويل التحديات إلى فرص. فكلما أصبحت العملية أكثر شمولا، كلما أصبحت الأهداف التي يمكننا بلوغها أكثر توازنا وأكثر قابلية للتحقيق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة المسؤول عن التعاون في رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس،أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الموجزة المقتضبة (S/٢٠١٥/٦، المرفق) التي تقاسمتها معنا في توجيه مناقشاتنا. إن وجود فخامة السيدة ميشيل باشيليت، رئيسة شيلي، في هذه القاعة لدليل على الأهمية التي توليها شيلي لهذا الموضوع.

.بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها رواندا في المجلس هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما نعرب عن تهانينا لتشاد على رئاستها الممتازة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام بان كي – مون، والسفير أنطونيو باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والفائزة بجائزة نوبل للسلام، ليما غبوي على إحاطاتهم الإعلامية.

كما جاء في الورقة المفاهيمية، فإن التنمية والسلام مرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا انفكاك منه. يُبيّن تاريخ رواندا الحديث أن تحقيق هذين المفهومين يتضمن شروطا مشتركة، وأنه ينبغي أن تتوفر لهما أسباب القدرة على البقاء. إن مبادئ الإنصاف والكفاءة والشفافية، والمشاركة المدنية، والأمن، والحكم الصالح، والمشاركة الشاملة للجميع كلها تساهم في توليد القدرة على التكيف وإقامة مجتمعات محلية مستقرة. وتعمل أيضا على تعزيز عمليات ومؤسسات شفافة تخضع للمساءلة، وهي حيوية للسلام والتنمية المستدامين.

أما فيما يتعلق بالتنمية الشاملة للجميع، موضوع مناقشة اليوم، فقد واجهت رواندا تحديات هائلة في أعقاب الإبادة الجماعيةالتي ارتُكبت ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، وهذه عملية تنطوي على الالتزام بتناول المرحلة التي تلت مباشرة انتهاء أعمال الإبادة الجماعية والتي قضى فيه شخص واحد من كل سبعة أشخاص خلال ١٠٠ يوم فقط. ثمة حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق السلم والأمن للجميع من أجل بناء هياكل الحكم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد بدأت هذه العملية في بيئة صعبة للغاية وتتطلب من جميع الروانديين تقديم تضحيات كبيرة من أجل تحقيق النجاح وتحقيق الانتعاش الشامل بعد انتهاء التزاع.

تعلمنا من تلك التجربة بأن عملية اتخاذ القرارات الشاملة لا تعزز هياكل الحكم فحسب، ولكنها جوهرية أيضا للنهوض بالمصالحة وتعزيز فرص التغيير الإيجابي نحو السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل إشراك جميع الفئات المهمشة سابقا، مثل النساء والشباب، حجر الزاوية في استراتيجيتنا الرامية إلى بناء توافق في الآراء والمصالحة، مما قاد الروانديين إلى رؤية عامة ومشتركة لبلد مزدهر وسلمي. ولذلك فإننا نشهد على أهمية سياسة الشمول في تنسيق المصالح المتنافسة والأولويات لمختلف قطاعات المجتمع، لا سيما في البلدان الخارجة من التزاع.

وشهدت رواندا، بسبب عمليتنا السياسية الشاملة للجميع بعد الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤، معدل نمو اقتصادي ثابت وانخفاضا حادا في مستويات الفقر وعدم المساواة، ويعزى ذلك أساسا إلى مختلف تدخلات الحكومة الموجهة نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك التمويل القائم على الأداء للخدمات الصحية، وعقود الأداء بين السلطات المحلية

والحكومة المركزية، وتطبيق التأمين الصحي الشامل، وزيادة حصة الإنفاق الحكومي في قطاع الصحة، وتطبيق مدة الـ ١٢ سنة من التعليم الأساسي، والحملة المكثفة لتنظيم الأسرة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

ومع ذلك، فإن تحقيق إدراج المسائل الجنسانية ومشاركة جميع قطاعات المجتمع ليست مسألة بسيطة، لا سيما حيث تكون الانقسامات الاجتماعية والإثنية عميقة الجذور. وبالنسبة لنا في رواندا، تطلب ذلك توفير قيادة قوية ومركزة بفهم واضح لتاريخنا، ورؤية للمكانة المنشودة لنا. وهي ببساطة لم تكن مهمة سهلة؛ ولم تكن عملية يسيرة. ونعتقد أنه يتعين على الحكومات أن تضطلع بدور فريد في ضمان الشمول وأن تظل الجهات الفاعلة الحاسمة في تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى حل المسائل الخلافية على نحو بناء.

وفي حالات النزاع، نعتقد أن عملية السلام واتفاقات السلام يمكن أن تتيح فرصة لتحويل التسويات السياسية، بما في ذلك النظر في وقت مبكر ومشاركة الفئات المهمشة سابقا. ولذلك ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام، بما في ذلك مجلس الأمن والأمين العام من خلال مساعيه الحميدة، ضمان أن تكون تلك العمليات شاملة وتتضمن قطاعات عريضة من المجتمع في المستويات المختلفة من التفاوض. كما سيتيح ذلك المجال لزيادة احتمالات إحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل، الذي هو أساس التنمية المستدامة. أن الافتقار إلى هذا الاختصاص من شأنه أن يعرض العملية برمتها إلى ازدياد مخاطر الانتكاس إلى النزاع، كما كان الحال في العراق وليبيا.

وفي البلدان الخارجة من النزاع، يكتسي دور المجتمع الدولي أهمية بالغة في ضمان شمول الجميع. وكثيراً ما تتطلب الحكومات الوطنية الدعم الفني في تعزيز قدراتها المؤسسية والتقنية للتصدي للتحدي المتمثل في الأمن والحماية، فضلا عن ممارسة الحكم القائم على المشاركة والخاضع للمساءلة لدعم منع نشوب النزاعات. في هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام بوسعها تقديم هذا الدعم. ويحدونا الأمل في أن الاستعراض المقبل لهيكل بناء السلام سيحدد وينشر أفضل الممارسات والنماذج للتنمية الشاملة للجميع. وبطبيعة الحال، فإن رواندا على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تقاسم ما لديها من خبرات.

واسمحوا لي أن اقتبس مما قاله الرئيس بول كاغامي، متكلما في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢:

”وعندما نرى القادة يعملون مع الناس بطريقة شاملة؛ وعندما تمضي التنمية قدما دون أن تعيقها النزاعات؛ وعندما تتحمل المجموعات الإقليمية قدراأكبر من المسؤولية في معالجة المسائل الخاصة بها؛ وعندمايجري التعاون الدولي بروح من الشراكة الحقيقية، أعتقد أنالنتائج لن تحتاج إلى إثبات“ (A/67/PV.7، صفحة ٢).

أما وقد قيل هذا، فإن رواندا على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تقاسم ما لديها من خبرات متواضعة جدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، في حين أن عدد وشدة النزاعات العنيفة والتهديدات غير المتكافئة في جميع أنحاء العالم آخذان في الازدياد، فإن القيود الإدارية وقيود الميزانية، إلى جانب تزايد حدة الانقسامات داخل المجلس والأمم المتحدة، يعوق فعالية قدراتنا على الاستجابة. فالمدنيون

يفقدون حياتهم يوميا في التراعات. ويعمل حفظه السلام في خطر كبير، على غرار ما تجسد في الهجوم الأخير على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي يوم السبت. وتقترن هذه بتحديات العولمة والأوبئة والإرهاب وجرائم الفضاء الإلكتروني وما بعدها. فتتزايد كراهية الأجانب والتمييز والاعتداءات على المهاجرين وخطر التعصب، يهدد طبيعة المجتمعات السلمية.

وفي ظل تلك الظروف الخطيرة، فإن المراجعة الذاتية بشأن النهج الذي نتبعه في السلام والأمن الدوليين هو أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، فإن مختلف عمليات الاستعراض هذا العام بشأن عمليات السلام، وبناء السلام المسائل الجنسانية، تأتي في وقتها تماما. ونحن نعلم أن السلام والاستقرار الدائمين يتطلبان معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. ونحن نعلم أنه ينبغي أن تكون استجابتنا شاملة ومتعددة الأبعاد من أجل التصدي للطبيعة المترابطة التي تتسم بها التهديدات العالمية الحالية، ومنع الانتكاس إلى التراع. ولكن هل لدينا الوقت والإرادة والموارد للتصدي لتحديات اليوم مع المحافظة على اهتمامنا بالبلدان الخارجة من التراع؟ وهل يوفر هيكل بناء السلام الحالي استجابة واقعية ومجدية لحالات التراع وما بعد انتهاء التراع؟ وهل تم ضبط استراتيجيات الخروج بشكل جيد لمنع تكرار التراع؟ تلك هي جميع الأسئلة التي ينبغي لعمليات الاستعراض أن تتناولها.

أداة واحدة تتضمن تعزيز التنسيق بين مختلف أدوات الاستجابة في حالات التراع. هناك حاجة إلى بناء المزيد من أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام ومجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والوكالات الدولية. وينبغي علينا أن نبني شراكات قوية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبتلك الطريقة، تستطيع منظومة الأمم المتحدة الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الأمنية والإنمائية بطريقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة.

إن بناء القدرات، الذي يقع في صميم عملية إرساء السلام، لا يعني مجرد بناء المؤسسات وسن القوانين؛ إنه يعني أيضا تعزيز ثقافة الديمقراطية والتنمية، بروح الملكية الوطنية، كطريق إلى سلام قابل للاستمرار. إن تشجيع السياسات التي تؤدي إلى زيادة المشاركة والشمول والتمكين الاقتصادي لجميع قطاعات المجتمع – بمن فيهم النساء الأطفال والشباب وكبار السن والأقليات والمهاجرين – في عمليات السلام والتنمية أمرٌ أساسيٌ. ونحن مسؤولون معا عن بدء السير في طريق يحقق الازدهار الشامل والمشترك في عالم ينعم بالسلام ويصمد في وجه الأخطار وحيث يجري التمسك بحقوق الإنسان وسيادة القانون ولا يتخلّف أحد عن الركب.

وشمول الجميع يولد مجتمعات قادرة على الصمود. ويتطلب تحقيق السلام المستدام ديناميات وطنية تعزز القدرة على الصمود. وأود أن أتطرق إلى أهمية تعزيز التسامح والاحترام، وفي الوقت نفسه مكافحة التمييز ضد مختلف الجماعات الدينية والعرقية والأقليات والمهاجرين في المجتمعات. ويشكل تعزيز الشعور بأن جميع قطاعات المجتمع مشمولة في كافة العمليات السياسية والتنمية الاقتصادية، وأنها تتمتع بحقوقها وتُحترم، خطوةً حاسمة نحو مكافحة التطرف.

الأولويات التي وردت في التقرير التجميعي للأمين العام المعنون ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700) – الكرامة والشعب والعدالة والشراكة والرخاء – ينبغي أن نسترشد بها في عملنا من أجل السلام والتنمية في المستقبل.

وتقوم حاجة إلى عقد مناقشة دولية جدية بشأن هذه المسائل لتضييق الشقة بين الآراء المختلفة بشأن مسائل مثل الوصم والقولبة والتعصب والعنصرية والتمييز وحرية التعبير

والدين والمعتقد. ويقدم تحالف الحضارات، الذي أطلقته تركيا وإسبانيا، إطارا حيويا للتغلب على الانقسامات المصطنعة ولبناء الجسور عبر الثقافات والأديان.

والمسألة الأخيرة هي أهمية الوساطة. والوساطة ليست مجرد أداة لجلب الأطراف المتحاربة إلى الطاولة المفاوضات والتوقيع على اتفاقات السلام. والوساطة تتعلق بتعزيز ثقافة للتوافق والتفاهم والشمولية. وبناء قدرات الوساطة لبلدان النزاع طريقة معقولة التكلفة لمساعدة هذه البلدان على حل مشاكلها بالحوار الشامل والجامع.

إن فريق أصدقاء الوساطة، التي تتولى رئاسته بصورة مشتركة فنلندا وتركيا، يسعى سعيا جديا لزيادة دور الوساطة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تشجيع التمويل المناسب لأنشطة الوساطة ودعم القدرات الوطنية للوساطة. ويشكل المزيد من التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة أداة أخرى لتعزيز الشمولية في جميع مراحل دورة النزاع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أهمية بناء علاقات التآزر بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبناء السلام. ولا مفر من أن أية خطة للتنمية الشاملة للجميع والمركزة على مكافحة التمييز وتعزيز تمكين جميع فئات المجتمع، بروح الملكية الوطنية، ستساعد في التصدي للتحديات التي يواجهها هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في الوقت الحالي. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر): بداية أود أن أعرب عن خالص الشكر للسيدة ميشيل باشيليه، رئيسة شيلي، على رئاستها لجلستنا اليوم، وعن التقدير للمبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن التنمية الشاملة للجميع وحفظ السلام والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه أن هناك ترابطا وثيقا بين محور التنمية ومحور السلام والأمن. فإذا كانت النزاعات أحد أكبر معوقات التنمية، فإنه بدون وجود تنمية حقيقية يصعب الحفاظ على أمن الدول والمجتمعات واستقرارها.

كما أود أن أشير إلى أن مناقشتنا اليوم تكتسي قيمة إضافية لتزامنها مع عدد من الأحداث ذات الأهمية. أولا، انطلاق عملية الاستعراض بمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وكذلك التقييم الذي يجريه الفريق المستقل الرفيع المستوى لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وكلاهما من أبرز أدوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار في الدول الخارجة من النزاعات ومنع انزلاق هذه الدول إلى العنف مجددا.

ثانيا، يشهد العام الجاري انعقاد ثلاثة مسارات تفاوضية حكومية دولية هامة، أولها المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في تموز/يوليه المقبل، ثم المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بصياغة خطة التنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥، التي انطلقت أولى جلساتها اليوم. وأخيرا، انعقاد المؤتمر الحادي والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي يتوقع أن تشهد إقرار اتفاق دولي في كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وتشكل تلك المسارات الثلاثة إطار التعاون الدولي خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة للبناء على ما تم تحقيقه من الأهداف الإمائية للألفية والانتقال إلى تبني خطة تحويلية عالمية للتنمية المستدامة.

إن التكلفة الفادحة للنزاعات وما تؤدي اليه من خسائر في الأرواح وإهدار للموارد والثروات وتدفق موجات اللاجئين والنازحين وخلق أوضاع إنسانية مؤسفة، لتدعونا إلى تبني استراتيجية للدبلوماسية الوقائية تهدف إلى معالجة جذور النزاعات والحيلولة دون اندلاعها، وتقوم على ركائز الوقاية التي

من أهمها تحقيق التنمية الشاملة لجميع فئات المجتمع، وتدعيم أسس الديمقراطية وسيادة القانون والقضاء على الفقر والتهميش، اللذين يعدا أهم الأسباب الجذرية للعديد من التراعات. واسمحوا لي بان أشير في هذا الإطار إلى مجموعة من النقاط.

أولا، إن المسؤولية الرئيسية عن منع التراعات وحماية المدنيين تقع على عاتق الدول، وفقا للعهود والمواثيق الدولية إلى جانب قرار مجلس الأمن المختلفة ومنها القرار ٢١٧١ (٢٠١٤). لذا، فإن مصر تؤكد على ضرورة احترام الأولويات والاحتياجات التي تحددها السلطات الوطنية وفقا لاعتبارات السيادة الوطنية، بمشاركة الأطراف السياسية والمجتمع المدني، لصياغة الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع وبناء السلام. وذلك لضمان الملكية الوطنية لتلك الاستراتيجيات، بما يفضي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإحلال السلام.

ثانيا، إن السلام والتنمية المستدامين لا يمكن الوصول اليهما بدون إشراك فئات المجتمع كافة، لا سيما المرأة والشباب، ليس فقط في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وإنما أيضا في عمليات بناء المؤسسات، وعمليات التحول السياسي، وصياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها. وأود أن أؤكد في هذا الإطار على أهمية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، ومن أهمها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا، إن الحديث عن بناء المجتمعات الجامعة لا يكتمل بدون الحديث عن قضايا المهاجرين وبصفة خاصة الشباب، وضرورة تنفيذ برامج واستراتيجيات لمساعدتهم على الاندماج، وتوفير فرص العمل والتعليم والتدريب، بما يمكنهم في الانخراط في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا يتيح لهم أن يسهموا إيجابيا في تنمية مجتمعاتهم فحسب، بل أن يصبحوا جسورا للتواصل مع مجتمعاتهم الأصلية.

رابعا، إن التنمية الشاملة والجامعة ليست فقط ضرورة لتحقيق الاستقرار ومنع انزلاق المجتمعات إلى العنف، ولكنها ضرورية أيضا لمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، التي تعد من أبرز التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وأود الإشارة في هذا السياق إلى أن الفقر والتهميش، ونقص التعليم وفرص العمل، ولا سيما بين الشباب، واستمرار الاحتلال الأجنبي، وتفشي العنصرية وأنشطة الجريمة المنظمة تعد من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تهيئة بيئة حاضنة لظاهرة التطرف والإرهاب، التي يعاني منها العالم كما شهدنا مؤخرا.

وأخيرا، لا يمكن النظر لقضية التنمية بمعزل عن الإطار الأوسع الإقليمي والدولي. لذا، تبرز الحاجة إلى دعم المبادرات الإقليمية للتعاون والتنمية، ومنها مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعد برنامج عمل قاريا لتعزيز أسس الحكم الرشيد، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية في أفريقيا. وهو برنامج يتميز بالملكية الأفريقية الخالصة له، وفقا لرؤى واستراتيجيات أفريقية. ومن ناحية أخرى، تبرز الحاجة إلى إرساء أسس جديدة لنظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وإصلاح هيكل الحوكمة لذلك النظام، بما يمكن الدول النامية من المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى تحقيقها معدلات أعلى للنمو وزيادة الانتاجية، والاستفادة من التقنيات الحديثة وتوطينها، والموازنة بين معدلات استهلاك الموارد الطبيعية وبين متطلبات التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة. وكلها مواضيع يتعين حسمها، ونحن نصوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن العلاقة الوثيقة بين المحاور الثلاثة لمنظومة الأمم المتحدة: السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان لا يمكن إغفالها. وبالرغم من ذلك فإن كل واحد من هذه المحاور له طابعه ومقوماته الخاصة، التي تتطلب التعامل معه من منظور خاص به ومن خلال الأطر والآليات المناسبة، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. لذا، يتوجب علينا الحذر من أن

نثقل مجلس الأمن بمهام تخرج عن دوره وصلاحياته المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أو أن يؤدي ذلك إلى تداخل عمل المجلس مع دور الأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ويؤثر على الولايات المنوطة بها. ونثق بأن مبادرة مجلس الأمن لعقد هذه المناقشة المفتوحة لن تؤدي إلى خلق سابقة تضعف ولاية الأجهزة المعنية في تناول قضية التنمية بأبعادها المركبة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد كولاني (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وفد شيلي على اتخاذه المبادرة لتنظيم هذه المناقشة بشأن صون السلام والأمن الدوليين بالتركيز على التنمية الشاملة للجميع.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين صباح اليوم: رئيس لجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا ممثل البرازيل، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام ورئيسة مؤسسة غبوي للسلام في أفريقيا.

ونرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2015/3) في وقت سابق اليوم.

تحرص حكومة الصومال على التعلم وعلى وضع كل ما يلزم من استراتيجيات لتعزيز التنمية الشاملة للجميع في الصومال. وقد دخل بلدنا حقبة جديدة في سعيه من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء لجميع الصوماليين. ووضعت الحكومة الصومالية أساسا وأرست القواعد اللازمة، ليس لتحقيق استقرار الدولة فحسب ولكن أيضا لضمان الإصلاح. ويمثل ميثاق الاتفاق الجديد في الصومال قوة مهمة للتغيير.

ويشمل نهج الحكومة الصومالية الهادف إلى دعم الإدماج في الحياة السياسية ثلاثة مجالات استراتيجية - بناء الدولة ووضع الدستور وإعداد البلد للانتخابات، مع مراعاة وتشجيع مشاركة جميع الفئات، وبخاصة النساء والشباب والأقليات. وتوفر أهداف الميثاق التوجيه للحكومة الاتحادية الصومالية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي في إرساء اللبنات اللازمة لبناء الدولة ووضع إطار قانوني وهياكل للحوكمة. وتعمل الحكومة الصومالية من أجل إعادة توفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق المحررة من الجماعات المتطرفة. كما أطلقت الحكومة حملات توعية لفتح المدارس ولخفض معدلات الأمية، ومن ثم إلحاق ٧٨ ٠٠٠ طفل إضافي بالتعليم.

وبينما يستمر النقاش حول بناء السلام في أفريقيا، من المهم لواضعي السياسات النظر في محنة المرأة في القارة، حيث أنها تمثل أغلبية ممثلة تمثيلا ضعيفا وغالبا ما تعاني بشدة في أوقات الحرب. وفي ضوء فهم الأثر المدمر للصراعات المزمنة في أفريقيا على المرأة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن خلال هذا القرار، أقر مجلس الأمن، للمرة الأولى في التاريخ، بمحنة النساء اللواتي يعشن في مناطق الحرب في أفريقيا، وكذلك بمدى استبعادهن من معظم جهود بناء السلام وحفظ السلام. ويتمثل حل آخر نفذته الأمم المتحدة بخصوص إقصاء المرأة في التكليف بإجراء دراسة للنظر في تنفيذ القرارات الأخرى المتعلقة بالمرأة والأمن، بما فيها القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣). ومن خلال هذه الدراسة، ستفهم الأمم المتحدة مدى مساعدة هذه القرارات للنساء في مناطق النزاع والسبل الأخرى التي يمكن بها إشراكهن في بناء السلام.

وقد كلف مصرف التنمية الأفريقي بإعداد تقرير - أعده فريق رفيع المستوى برئاسة الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف - تحت عنوان ”إنهاء النزاعات وبناء السلام في أفريقيا: دعوة للعمل“. وأشار التقرير إلى أن بطالة الشباب والتحضر هما من بين التحديات الرئيسية التي ستواجه أفريقيا، والتي سيتعين

التصدي لها. وينبغي التركيز بصفة خاصة على تمكين المرأة في عمليات بناء السلام وبناء الدولة على جميع المستويات.

ونحن نرحب بقوة بالجهود التي يبذلها القادة والعلماء الأفارقة سعيا إلى إيجاد حلول للمشاكل المزمنة في أفريقيا. وهناك بعض المسائل التي يتعين النظر فيها. أولا، إن التغيير السريع الذي تشهده القارة حاليا يجعل أفريقيا في وضع غير مستقر. وبينما يمثل النمو السكاني والتقدم الاقتصادي عاملين إيجابيين، فإنهما قد يزيدان من هشاشة القارة في حالة عدم معالجة واضعي السياسات لهما على النحو السليم. وإدارة التغيير الذي تمر به القارة عامل أساسي لكفالة ألا تصبح أفريقيا هشة وأن تواصل النمو.

وعمالة الشباب تكفل أن يساهم ملايين الشباب في القارة في نمو دولهم وعدم حرمانهم من حقوقهم. وبهذه الطريقة، تتحول مشكلة محتملة إلى ميزة. وهذا هو الحال بوجه خاص في البلدان التي يستمر فيها النزاع، من قبيل الصومال ونيجيريا وليبيا.

وفي الختام، فإن مجلس الأمن قدم على مدى العقد المنقضي مساعدة كبيرة في التقدم المطرد نحو السلام في الصومال، وهو أمر يقدره الشعب الصومالي أيما تقدير. وفي المقابل، فإن البلد يعمل جاهدا لأن يصبح عضوا قويا في المجتمع الدولي لكي يتمكن من الإسهام بشكل إيجابي في التنمية العالمية. وبينما يمضي البلد قدما، فإنه لا يزال يواجه تحديات عديدة، بعضها يمكن حلها من خلال التنمية الشاملة للجميع. والواقع أن حكومة الصومال الاتحادية تقر بالحاجة إلى الإدماج السياسي والعدالة والتقدم الاقتصادي لكي يمضي البلد قدما. والتنمية الشاملة للجميع في بلد مثل الصومال ستنطوي على تنفيذ مشاريع على مستوى القواعد الشعبية، بحيث يمكن أن تشمل المواطن العادي في الصومال. وعلى وجه الخصوص، ينبغي التركيز بصفة خاصة على تمكين المرأة في عمليات بناء السلام وبناء الدولة على جميع المستويات. ونجاح هذه الاستراتيجية الجديدة سيسمح للصومال بالخروج من الحرب الأهلية التي استمرت ٢٤ عاما ليصبح دولة أقوى مما كان عليه قبل بدء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا فرصة للنظر في مسألة بالغة الأهمية: التنمية الشاملة للجميع وصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق) التي توفر لنا معلومات أساسية للمشاركة في هذه المناقشة. كما نشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام والحائزة على جائزة نوبل للسلام ليماه غبوي على إحاطاتهم الإعلامية.

يصنف ميثاق الأمم المتحدة مهام المنظمة إلى ثلاث فئات أساسية مترابطة ويعزز بعضها بعضا: كفالة السلام والأمن الدوليين؛ وتحقيق التنمية التي نفهمها الآن باعتبارها تنمية مستدامة؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

للكثير من النزاعات المسلحة اليوم أسباب هيكلية عميقة الجذور، وهي أسباب ظلت في بعض الحالات تعتمل على مدى فترة طويلة من الزمن. وثمة توافق في الآراء لدى المجتمع الدولي بشأن الحاجة الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك الإقصاء أو التمييز لأي سبب من الأسباب، والتي تولد عدم الاستقرار، وبالتالي يمكن أن تصبح عاملا من عوامل المواجهة والعنف.

وفي هذه الأوقات التي تتزايد فيها المطالبات بالمشاركة السياسية والاقتصادية من قبل الفئات التي استُبعدت تاريخيا في مختلف المجتمعات، هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ سياسات للإدماج الاقتصادي والاجتماعي لتقليل أوجه عدم المساواة والتفاوت التي تولد الاستياء، فضلا عن تهيئة الظروف للتنمية

الشاملة للجميع في ظل تكافؤ الفرص. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في المجتمعات المتنوعة عرقيا وثقافيا، والتي تتزايد فيها مخاطر التمييز والاستبعاد. والتنوع الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب هياكل للحوكمة قائمة على الاعتراف بالفوارق بيننا وبقيمة هذه الفوارق. وعلى أساس ذلك الاعتراف، يصبح الحوار بين الثقافات والتنمية الشاملة للجميع وتعزيز التماسك الاجتماعي أمرا ممكنا.

وفي ضوء هذا السيناريو، تتيح سياسات الإدماج الاجتماعي بناء مجتمعات مستقرة ومنصفة تنعم بالسلام وتساعد على تعزيز التمتع بحقوق الإنسان واحترامها وتُمكن الناس من خلال تمكينهم من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في بلدانهم، وقبل كل شيء، فإنها تضمن السلام.

وبيرو ملتزمة ببناء مجتمعات شاملة للجميع. ولذا، قام بلدي بتشجيع وتيسير قرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٦، المعنون ”تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي“، الذي يهيب بالدول أن تعزز التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع وأن تنفذ سياسات للإدماج الاجتماعي لمكافحة عدم المساواة في مجتمعاتنا. ونحن نشجع أيضا موضوع الإدماج الاجتماعي في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

وتعتقد بيرو أنه مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، الأمر الذي يعزز بدوره مناخ السلام، مكافحة التفاوت الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي وتعزيز الاحترام لسيادة القانون وضمان التمتع الكامل والفعلي بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص وحماية وتعزيز التنوع الثقافي. وتنعكس هذه الرؤية الكلية في الولايات المتعددة الأبعاد للعديد من عمليات حفظ السلام التي أنشأها المجلس. وللجهود الرامية إلى إعلاء واستعادة سيادة القانون دور متزايد الأهمية في ولاية تلك البعثات، وهي تشجع تعاون البعثات مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة بشكل مباشر في أعمال التنمية.

كما تدعم الأمم المتحدة الأعمال المتعلقة بالتنمية الشاملة للجميع والإدماج الاجتماعي في عمليات بناء السلام في حالات ما بعد النزاع من أجل كسر حلقة النزاع بصورة نهائية عن طريق التصدي لأسبابها الجذرية على نحو مباشر. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على دور لجنة بناء السلام في تقديم الدعم إلى الدول التي عانت من النزاع، على أن تضع في اعتبارها دائما الترابط بين الأمن والتنمية الشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام بيرو ببناء مجتمعات شاملة للجميع، ليس على الصعيد المحلي فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الدولي. وبلدي سيظل شريكا نشطا في بناء مجتمع دولي يشجع المشاركة المتساوية دون أي تمييز بين جميع الدول، وتقوم فيه العلاقات الدولية على أساس احترام السيادة الوطنية وحسن النية والتعاون الدولي واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي، على غرار المتكلمين السابقين، الثناء على الرئاسة الشيلية على عقدها هذه المناقشة الهامة. كما نود أن نشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام ورئيسة مؤسسة غبُوِي للسلام في أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الترابط القائم بين التنمية الشاملة للجميع والأمن هو أمر بديهي في عمل الأمم المتحدة. ومن المعترف به على نطاق واسع الارتباط القائم بين السلام والأمن والتنمية؛ بل أن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)

أكدت أن الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون هي أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. ولا يمكننا بالتالي المبالغة في التشديد على أهمية مراعاة منظورات التنمية الشاملة للجميع في عمل المجلس المتعلق بالتصدي للتحديات ذات الصلة بصون السلم والأمن.

وفي رأينا، تشير التنمية الشاملة للجميع إلى التنمية التي تتقيد بالمبادئ الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وضرورة تكافؤ الفرص والمشاركة، وكذلك عدم التمييز. وتعترف أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به المرأة في جميع المجالات. وتتمسك إندونيسيا، بوصفها بلدا متعدد الثقافات والأديان والأعراق واللغات، بقوة بقيم التنوع والإدماج والتسامح والوئام. كما أن التنمية المتكافئة، إلى جانب الملكية المحلية والوطنية للتسوية السلمية للنزاعات، من بين الأسباب الرئيسية لاستقرار اندونيسيا وتقدمها.

ومناقشة اليوم بشأن العلاقة بين التنمية الشاملة للجميع والسلام والأمن، في سياق المسؤوليات المترتبة في الحالات التي تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، تتيح فرصة ثمينة لاستكشاف طرق تعميم مراعاة منظورات التنمية الشاملة للجميع في الطائفة العريضة من ولايات المجلس ووظائفه المتعلقة بصنع السلام وحفظه وبنائه والدبلوماسية الوقائية. وأود، في هذا السياق، تسليط الضوء على النقاط الأربع التالية:

أولا، من شأن إدماج منظورات التنمية الشاملة للجميع في مجمل أعمال المجلس الإسهام في الجهود المشتركة المبذولة لوضع إطار قوي وشامل لمنع نشوب النزاعات. ونحن نفهم أن المجلس ليس هيئة الأمم المتحدة المناسبة للتعامل مع مسألة التنمية. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل التأثير الكبير لقراراته على تنمية البلدان في الأجل الطويل، وهي عنصر أساسي في أي سلام مستدام. ولذلك، ينبغي لمجلس الأمن زيادة مشاركته وتنسيقه وتآزره مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية المسؤولة عن الأمن والتنمية. وينبغي لأي تدابير يتخذها المجلس دعم أو على الأقل مراعاة برامج التنمية الشاملة للجميع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة في إطار منع نشوب النزاعات.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن مواءمة عمله مع المسعى الشامل لكيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والرخاء المشتركين خارج مشاركته في إطار لجنة بناء السلام. ويجب أن يكون المجلس جزءا من الجهود الجماعية الرامية إلى ضمان عمل الأمم المتحدة بوصفها كيانا واحدا عبر طائفة مسائل الأمن/التنمية، واعتماد نهج موحد على نطاق النظام المتعدد الأطراف. إن الاتساق مهم من أجل تحقيق فعالية المنظمة بوجه عام. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد بالتالي أن على المجلس الانخراط في العملية الجارية في الأمم المتحدة والإسهام فيها، من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنبا إلى جنب مع وكالاتها الفرعية ذات الصلة، لوضع إطار عالمي لتنفيذ خطة تنمية مستدامة شاملة لا تستثني أحدا.

ثالثا، يتعين على مجلس الأمن، في إطار ولايته، تفعيل أوجه الترابط بين التنمية الشاملة والسلام والأمن في الميدان. وينبغي للمجلس الاستخدام الفعال للإجراءات والممارسات والمبادئ العامة ذات الصلة الموضوعة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، فضلا عن الدروس المستفادة من العمل المتطور للجنة بناء السلام. وينبغي لجميع أشكال وجود الأمم المتحدة في البلدان التي يوجد فيها في آن معا فريق قطري تابع للأمم المتحدة وعملية حفظ سلام متعددة الأبعاد أو بعثة سياسية وضع إطار استراتيجي متكامل لتوجيه عملها في مجال تعزيز السلام وتوطيده. لكننا نرى بقوة أنه ينبغي لها احترام وضمان ملكية البلد المضيف وقيادته لعملية التنمية، بما في ذلك فيما يخص تحديد المجالات ذات الأولوية.

رابعا، يجب علينا أن نستثمر أكثر في جهودنا المشتركة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار بشكل عام،

وكذلك في حل النزاعات. وينبغي أن تحتل التنمية الشاملة للجميع للقضاء على الفقر والتخلف والظلم والتهميش، جنبا إلى جنب مع منع نشوب النزاعات سلميا، المكانة الرئيسية. وفي حين لا يوجد حل سحري واحد للمجموعة المتنوعة من النزاعات التي تدور رحاها في العالم اليوم، إلا أنه، من المهم للغاية وجود نهج شامل مدعوم بشكل جيد ومستدام ماليا وسياسيا، ويتفق بشكل كامل مع مبادئ العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان، مع التقيد بالقانون الدولي.

في الختام، فإن إندونيسيا على أهبة الاستعداد لمواصلة مشاركتها في زيادة دور وإسهام مجلس الأمن في تعزيز التنمية الشاملة للجميع ومنع نشوب النزاعات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الآخرين توجيه الشكر إلى الرئاسة الشيلية على توجيه انتباهنا إلى هذه المسألة البالغة الأهمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون. ورئيس لجنة بناء السلام السفير باتريوتا والحائزة على جائزة نوبل للسلام ليماه غبوي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، التي أثرت مناقشاتنا.

إننا نتفق تماما مع الرؤية الشاملة للأمن الدولي، على النحو الذي اقترحته الرئاسة الشيلية، والتي تترابط فيها الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، والمتمثلة في السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، بشكل وثيق. وفي الواقع، تكمن التحديات الرئيسية لشرعية واستقرار الدول القومية وحكم مجتمعاتها في التوترات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية، والعرقية والقبلية والدينية والأيديولوجية، ومن الأهمية القصوى بمكان التصدي لهذه التحديات في الوقت المناسب على المستوى المحلي لمنع التهديدات على المستوى الدولي.

وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الرائدة في المجتمع الدولي، الاضطلاع بدور قيادي في مجال منع نشوب النزاعات ومساعدة الدول الأعضاء فيما يخص التعامل مع التحديات عبر الوطنية والتأثيرات الخارجية السلبية، التي تمثل بعض العوامل الرئيسية التي تغذي النزاعات الداخلية في كثير من البلدان، والتي لا توجد دولة واحدة يمكنها معالجتها لوحدها. ويمكن لتعزيز مجتمعات مستقرة، لا يوجد فيها مكان للتشدد والعنف والتطرف، مؤازرة الاحترام العالمي لقواعد ومبادئ القانون الدولي الأساسية والامتثال لها؛ وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يمكن أن يوفر حلا استراتيجيا طويل الأمد لتلك المشاكل.

ولأن جورجيا دولة متعددة الأعراق والطوائف، تمثل التنمية الشاملة للجميع أمرا حاسما بوجه خاص لبلدي، وتلتزم حكومة بلدي ببذل أقصى الجهود الممكنة لمنع تهميش مجتمعاتها المحلية أيا كانت الأسباب، سواء كانت عرقية أو إثنية أو اجتماعية أو جنسانية أو دينية أو ثقافية أو اقتصادية. ويظل بلدي، الذي يخضع أكثر من ٢٠ في المائة من أراضيه للاحتلال الأجنبي غير القانوني، ملتزما بالمسار السلمي الواقعي والمرن والبناء بهدف تعزيز سياسة التواصل مع المناطق الجورجية في أبخازيا وتسخينفالي وأوسيتيا الجنوبية، وتوفير بيئة مواتية للمصالحة والتسوية الشاملة.

إن التواصل من خلال التعاون، والذي يمثل استراتيجية الدولة فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، يشمل على وجه الخصوص توفير خدمات الرعاية الصحية لسكان الأراضي المحتلة؛ وإنشاء آليات متطورة لتلقي ومتابعة التعليم في بقية أنحاء جورجيا والخارج؛ والمحافظة على الأدوات الفعالة، مثل وثيقة السفر المحايدة تجاه المركز، لممارسة حرية التنقل؛ ودعم وتسهيل تدابير بناء الثقة والتواصل الشخصي من خلال الاجتماعات بين أوساط المهنيين وتدريب الخبراء والمعلمين والزيارات

الدراسية، بما في ذلك إلى البلدان الأجنبية، واستكمال وثائق المحفوظات وتحسين المعلومات المتعلقة بمناطق التراث الثقافي.

ويضطلع التعاون، وفي بعض الحالات عمليات التكامل مع المنظمات الدولية، بدور خاص في تحقيق المصالحة وإيجاد تسوية دائمة للنزاعات. وفي هذا السياق، يمثل اتفاق الارتباط وخطة الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وجورجيا عنصرا خاصا. فجورجيا تبحث عن سبل تشاطر المنافع والفرص الناجمة عن تعاون الاتحاد الأوروبي وجورجيا مع السكان المقيمين في المناطق المحتلة. وعلى هذا المنوال، فإن وضع سياسة عامة منفتحة محورها الإنسان يقع في صلب عملية بناء السلام. وفي هذا السياق، يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية للعمل الذي تقوم به حكومة جورجيا في التخفيف من آثار إقامة القوات المحتلة لحواجز الأسلاك الشائكة وغيرها من الحواجز المادية في القرى المتاخمة لخط الاحتلال. إن تلبية احتياجات السكان المحليين على جانبي خط التقسيم، وتحسين الأحوال المعيشية للمجتمعات المحلية التي مُزِّقَت، أمران مهمان ليس من المنظور الإنساني فحسب، بل أيضا من منظوري الأمن البشري وبناء السلام.

وفيما يتعلق بخطوط التقسيم والحواجز المصطنعة، لا يسعني سوى أن أتطرق إلى جانب مهم آخر، وهو التأثير الأجنبي السلبي عندما نقوم بمعالجة التحديات التي تواجهها جهود تحقيق التنمية الشاملة للجميع. وفي عالم اليوم، ما من بلد يمكن اعتباره في معزل عن البلدان الأخرى. وكما ذكرت في بداية هذا البيان، في الكثير من الحالات، تمثل التحديات العابرة للحدود الوطنية والتأثيرات الأجنبية السلبية عوامل هامة في اندلاع التوترات المحلية، التي غالبا ما تؤدي إلى خطوط تقسيم مثل الخطوط التي شهدناها في جورجيا وأوكرانيا. وخطوط التقسيم هاته لم تظهر بصورة طبيعية نتيجة للحالة الاجتماعية والاقتصادية أو النسيج الثقافي؛ بل أنشِئَتْ على نحو مُصطنع بمشاركة خارجية، مثل الاحتلال الأجنبي وضم الأراضي.

لقد كان العام الماضي عاما مروعا للغاية في منطقتنا. وبعد أن قامت روسيا بضم القرم التابعة لأوكرانيا، ها هي اليوم تتخذ خطوات أخرى صوب ضم الأراضي المحتلة من جورجيا في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية. ومن الواضح أن ما يسمى بالمعاهدات بشأن التحالف والشراكة الاستراتيجية أو الاندماج التي وُقِّع عليها مع السلطات الفعلية في أبخازيا ويجري تحضيرها للتوقيع عليها مع منطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية، مُوجهة ضد سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية لأنها تتوخى مواصلة إدماج المناطق المحتلة ضمن الاتحاد الروسي في جميع الميادين. وستتضمن الآثار المباشرة لما يسمى بالمعاهدات هاته تعزيز خط الاحتلال، مما سيقوض التواصل المباشر فيما بين الأفراد وحرية التنقل، وبالتالي، بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. كما أنها ستؤثر تأثيرا بالغا على حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، إذ ستعيق على نحو دائم تمتيعهم بحقهم في العودة بصورة آمنة وكريمة. وهذه الأمور كلها ستقوض بصورة خطيرة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع.

إن بلدي، الذي عانى بما فيه الكفاية من هذه الآفة، وهو يواجه الآثار السلبية للاحتلال الأجنبي، يعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل إلى بناء مستقبل سلمي وآمن هو إرساء الحوكمة الجيدة وبناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والقانونية الشاملة للجميع والقادرة على الصمود. والنزاع المسلح، علاوة على ما يتسبب فيه من تدمير النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات، يقوض التنمية على نحو خطير ولعله أكبر عائق أمام تحقيقها. وفي الختام إذن، أود أن أؤيد تأييدا تاما البيان الوارد في الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2015/6، المرفق)، مؤكداً مرة أخرى أن جورجيا تؤيد البيان الذي أدلى به رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر شيلي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع يتسم بأهميته البالغة وحسن توقيته، لا سيما أن ٢٠١٥ تصادف الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بصدد إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن اتباع نهج شامل لمعالجة مسألة السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان ضروري على نحو خاص لأننا نعيش في عالم متزايد العولمة يتسم بترابط الدول والمجتمعات التي تؤثر في بعضها البعض في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، من جملة أمور، مما يتطلب بالتالي من المجتمع الدولي بذل جهود متسقة ومنسقة.

إن الأهداف الإنمائية لن تحقق إلا في إطار مجتمعات مستقرة وسلمية تحترم حقوق الإنسان. والمغرب ما زال على اقتناع بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة، مسائل ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض وتتسم بالمنفعة المتبادلة. ولا يمكن الفصل بين استقرار الدول وتنميتها واحترامها لحقوق الإنسان، لأنه لا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية، وبدون تحقيق التنمية، يظل السلام الدائم هدفا بعيد المنال إن لم يكن مستحيلا.

وما زالت المشاركة الفعالة لجميع المواطنين في مجتمعاتهم، ومكافحة التمييز واللامساواة، وتعزيز الممارسات والقواعد الديمقراطية والقانونية، عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، يتطلب التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية والعيش في ظروف سلمية، تمكين جميع الأشخاص من خلال النمو الشامل للجميع الذي يُوجد الوظائف اللائقة، والسياسات الاجتماعية التي تضمن الكرامة الإنسانية لجميع السكان وتحميهم من الفقر والعوز.

ومما لا شك فيه أن البلدان المتضررة بالنزاع تحقق أقل قدر من التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وفي الوقت الحاضر، معظم النزاعات تنشب داخل الدول. ويشكل الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي وانعدام آليات فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، عوامل تؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي داخل الدول وتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وبالنسبة للبلدان الفقيرة والبلدان الخارجة من النزاع، يظل التعاون الدولي حيويا. ولا بد للتعاون الدولي أن يسعى إلى مساعدة هذه البلدان على إعادة بناء اقتصاداتها وتعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية بغية معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات.

وتكتسي المؤسسات الوطنية القوية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أهمية بالغة بغية تكملة الاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبفضل التنمية والحوكمة الجيدة على الصعيد المحلي، اللتين تضمنان المشاركة الكافية للسكان، يمكننا أن نحسن استهداف الفقراء والمحرومين. كما أن السياسات الإنمائية المحلية تعزز استخدام الموارد والمساءلة على نحو أفضل. وغالبا ما تعتبر بطالة الشباب خطرا محتملا قد يؤدي إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار. فالحصول على عمل لا يعني توافر الدخل فحسب، لكنه ينطوي أيضا، وفي المقام الأول والأخير، على احترام كرامة الفرد وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولهذه الأسباب، نعتقد أن تركيز أي برنامج إنمائي مقبل ينبغي أن يَنْصَبّ على إيجاد فرص العمل والاستجابة بفعالية لاحتياجات الشباب. كما تقر المملكة المغربية بضرورة تحقيق المساواة من حيث الحقوق والفرص بين الرجال والنساء في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، وتمكين النساء في جميع ميادين المجتمع بغية إطلاق إمكاناتهن باعتبارهن عناصر تحقق التغيير وتحفز التنمية المستدامة.

ولا يشكل الإرهاب اليوم تهديدا كبيرا ومتواصلا للاستقرار والأمن داخل الدول فحسب، بل أيضا للسلم

والأمن الإقليميين والدوليين. والمغرب يدعو إلى اتباع نهج متكامل لمكافحة الإرهاب، يستند إلى التكامل والاتساق فيما بين ثلاثة أركان: تعزيز إدارة الأمن؛ ومكافحة الفقر والإقصاء وعدم المساواة الاجتماعية؛ وتعزيز قيم التسامح الديني. وما زال المغرب على اقتناع بأن النهج الأمني، الذي يمثل عنصرا أساسيا في مكافحة الإرهاب، لا يمكنه بمفرده أن يعالج معالجة فعالة ازدياد التطرف والإرهاب والظلامية. ويجب تعزيزه بالتدابير المناسبة في مجالات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتربية الدينية والوطنية. كما يكتسي التعاون الإقليمي والدولي على جميع المستويات أهمية سواء لاتخاذ إجراءات فعالة ضد الإرهاب أو لمعالجة أسبابه الجذرية.

ولا يمكن أن تنجح التنمية وحقوق الإنسان إن لم تدعمهما حوكمة دولية منصفة، تراعي أفضل مصالح البلدان النامية وتحترم خياراتها السياسية والاقتصادية، مادامت تلك الخيارات تحقق أفضل مصالح سكانها وتقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

والتعاون الدولي والتضامن وتنسيق جهود الدول عناصر بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وفي الخطاب الذي ألقي نيابة عن جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، في الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، قال،

> ”إن العالم اليوم عند مفترق طرق. فإما أن يقوم المجتمع الدولي بدعم الدول النامية لدعم تقدمها وضمان الأمن والاستقرار في مناطقها، وإما أننا سنتحمل جميعاً عواقب تزايد نزعات التطرف والعنف والإرهاب، التي يغذيها الشعور بالظلم والإقصاء، والتي لن يسلم منها أي مكان في العالم.“ (A/69/PV.11، صفحة. ٣٣)

ولذلك، يشكل التعاون والتفاهم بين البلدان على الصعيد الإقليمي أداة قوية لتوحيد الجهود من أجل الاستجابة الأمثل لتحديات التنمية والسلام والأمن في المنطقة. وللتعاون الإقليمي دوره الكبير في تنسيق السياسات، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني أو المستويات الأخرى، بغية تحقيق نتائج أفضل من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار المشترك، وتعزيز العلاقات السلمية بين البلدان ومكافحة الأخطار التي تهدد السلم والأمن، وخاصة خطر الإرهاب.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على أهمية اتباع نهج شامل ومترابط لتحقيق أهداف المنظمة من أجل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، مع وضع البشر في صميم شواغلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. كما أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

وإذ نستهل عام ٢٠١٥، يأتي اختيار التنمية الشاملة للجميع موضوعاً لمناقشة مفتوحة في مجلس الأمن في الوقت المناسب تماماً. فالنزاعات في شتى أنحاء العالم تبين مدى هشاشة السلام والأمن من دون عملية شاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي واقع الأمر، فإن التمييز والتهميش كثيراً ما يفسحان مجالاً للتطرف العنيف، الذي بات يكتسي الطابع العابر للحدود على نحو متزايد.

وعلى مدى العامين الماضيين، وأثناء عضويتها في المجلس، دعمت جمهورية كوريا إيلاء الأولوية لشمولية السلام والرخاء. إلا أن النتيجة لم تكن مجزية دائماً، وفي بعض الأحيان، كانت النداءات المتكررة تبدو كلمات جوفاء في مواجهة الواقع المرير. وما كان التذرع بالسيادة والسلامة الإقليمية يتم بشكل سليم دائماً باعتباره سبباً حقيقياً. فالاعتبارات السياسية وقفت في طريق إيجاد حلول معقولة في بعض الأحيان.

وفي البلدان التي تشهد نزاعات، كثيراً ما لا تتسق أولويات أصحاب الشأن الوطنيين بالضرورة مع مصالح المجتمع الدولي. ولذلك، كان تعزيز الوحدة الوطنية مطلباً مهماً. فإذا تشتت أصحاب المصلحة ودب بينهم العداء، سيتفتت الدعم الدولي وتظل نتائجه عكسية. وهنا، يصبح دور الريادة الوطنية لا غنى عنه.

وممارسة الريادة بهدف تحقيق المصالحة والتلاحم الاجتماعي مهمة تتطلب التضحية بالنفس في أحيان كثيرة. وتقاسم الموارد المحدودة مع الأعداء السابقين يتطلب التحلي بالشجاعة والرؤية. وهذا شرط أساسي لإحراز تقدم وتنحية النزاعات جانباً. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل محل أولئك الذين يجب أن يضطلعوا بهذا الدور، إلا أنه يمكن أن يقدم المساعدة بحيث يمكن تحقيق الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إطار عملية صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام برمتها. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام آلية استكشاف الآفاق لمساعدة مجلس الأمن والمجتمع الدولي على توخي اليقظة إزاء علامات الإنذار المبكر التي قد تتطلب استجابات سريعة.

في الوقت نفسه، لا يمكن أن نغالي بالحديث عن أهمية المشاركة التفاعلية للكيانات الإقليمية. ويمكن أن تسمع أصواتها بشكل أفضل، بما من شأنه تخفيف حدة المخاوف بشأن الشؤون الداخلية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة بلورة استراتيجية لتوفير المزيد من الدعم المتواصل والذي يمكن التنبؤ به للمجتمعات الأكثر شمولاً للجميع. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي إدراج مفهوم المجتمعات الشاملة للجميع في خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

إن جمهورية كوريا تولي أهمية للشمول الاجتماعي - الاقتصادي في مساعدة البلدان الأخرى على بناء القدرات. ونحن نقدم المساعدة المتكاملة إلى بلدان ما بعد النزاع في مجالات الأمن والتنمية وتمكين المرأة وصحة الأم والطفل.

ختاماً، نود أن نؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. فالتنمية الشاملة للجميع للوقاية من النزاعات هي المجال الذي تتداخل فيه اهتمامات الجهازين. ونحن سنواصل القيام بدور بناء في دفع تلك العملية قدماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كوبا برئاسة شيلي لمجلس الأمن كبلد صديق من أمريكا اللاتينية، وتود أن تسلم بأهمية هذه المناقشة المفتوحة التي يعقدها بلدكم، سيدي. ونرحب أيضا بوجود الرئيسة ميشيل باشليت بيننا لترؤس أعمال المجلس. وهي، بلا أدنى شك، ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة وقضيتها.

إن السلم والأمن الدوليين غير قابلين للحياة بدون تنمية مستدامة ومنصفة وشاملة تستفيد منها كل الشعوب. والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تُنتهك حين تلجأ بعض الدول إلى استخدام القوة والتهديد باستخدامها واتخاذ إجراءات خطيرة ضد سيادة دول أخرى، بما في ذلك تطبيق تدابير أحادية قسرية.

لقد اتفقت الدول الأعضاء في إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) على اعتبار الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة قيماً أساسية ينبغي أن توجه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. ولكن أنانية العولمة الرأسمالية الليبرالية الجديدة التي فُرضت على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية ووحشيتها قد نالت من تلك القيم.

وإنشاء نظام دولي جديد، يتصف بالعدالة والديمقراطية والإنصاف بحق، يبقى حلماً بعيد المنال. ولا بد من إضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس من خلال إصلاح جذري،

ولكن ذلك لم يتحقق حتى الآن. إننا نحتاج إلى أمم متحدة أكثر ديمقراطية وفعالية، في وجود هيئات تنفذ كل منها ولايتها، وفي مركزها جمعية عامة، بعد تنشيطها وتعزيزها، تمارس الصلاحيات التي اختصها الميثاق بها بالكامل.

إن العالم لديه الموارد الضرورية للقضاء على الفقر وسوء التغذية والأمية والكثير من الأمراض التي لا تزال تهلك شعوباً بأكملها في بلدان عديدة. والمطلوب هو إبداء الإرادة السياسية لتنفيذ التغييرات الضرورية في النظام الدولي الحالي، الذي يوجه البشرية صوب الدمار الذاتي.

وتعزيز السلم والأمن الدوليين وصونهما يستلزم معالجة أسباب الفقر وعدم المساواة.

لا يمكننا القضاء على النزاعات في العالم ما لم نتمكن من القضاء على الأسباب الجذرية التي تولدها وتغذّيها.

يؤيد تاريخ البشرية النظرية القائلة بأن القضاء على الجوع والمرض والفقر يتطلب أشكالاً من التعاون تبيّن التضامن والإنصاف، ولا تنطوي على اللجوء إلى الأسلحة. يستهلك سباق التسلح العديد من الموارد التي يمكن تخصيصها للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. فقد بلغ مجموع الإنفاق العسكري العالمي ١ ٧٥٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو يعادل ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن الضروري اتخاذ تدابير دولية ملموسة لإعادة توجيه مسار الموارد المخصصة للأنشطة العسكرية نحو أنشطة تحقق التنمية.

وفي عام ٢٠١٤، كان الإنفاق على التسلح في العالم أعلى بمقدار ٣٤٠ مرة من ميزانية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لفترة السنتين. وكان في وسعنا تحقيق الكثير من الأهداف المتواضعة التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية بالموارد المخصصة للتسلح، والتي للأسف لن تتحقق.

يمكن الاستفادة من تكلفة سلاح نووي واحد في توفير الرعاية الطبية لعشرات آلاف الأشخاص. وتؤيد كوبا القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، التي تهدد بإبادة الإنسانية. وكان من الأفضل تخصيص المخزونات الحالية من الموارد، التي لا تؤدي إلا إلى المعاناة والموت، من أجل الإعمال الكامل للحق في التنمية.

لقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بوصفها الهيئات الرئيسية المكلفة بولايات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من تعزيز عمل هذه الهيئات. سيكتسي عمل الجمعية هذا العام أهمية خاصة في سياق اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن توضع هذه الخطة استناداً إلى المبادئ الراسخة، مع الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تكفل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، دون أي استثناء. وينبغي أن يشكل مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة حجر الزاوية في جهودنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعادلة والشاملة.

إن السلام والأمن وممارسة تقرير المصير لشعوبنا تنهض بالأوضاع التي تسمح بتحقيق التنمية المستدامة، مع شمول الجميع والإنصاف والعدالة الاجتماعية. وأكبر مساهمة يمكن أن يقدمها مجلس الأمن لتعزيز التنمية الشاملة هي بممارسة التزامه بأن يكون بمثابة درع منيع ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان وحروب الغزو، والعمل كمنارة حقيقية لدعم سيادة الدول، الكبيرة منها والصغيرة، بما يضمن الاحترام الكامل للقانون الدولي والتمتع بالحق في السلام للجميع.

تحتل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مكاناً في طليعة تعزيز السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وقد أعلنت نفسها رسمياً منطقة سلام في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في العام الماضي. يدل هذا على روح التكامل في منطقتنا، التي ما زالت تسعى إلى القضاء المبرم على التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات؛ والتفاوت الاجتماعي؛ والفقر؛ والأميّة؛ وعدم

توافر استفادة الجميع وبشكل حر من الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وهي منطقة تعطي الأولوية للتضامن والتعاون بين شعوبنا من أجل الرخاء وتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية وتقديم كامل الحرية والكرامة للمواطنين.

وستواصل كوبا الإسهام، بمواردها المحدودة، في رفاه السكان ولا سيما من خلال دعم من هم في أشد الحاجة إليها. وما زالت كوبا ملتزمة بدعم التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع شمول الجميع والعدالة الاجتماعية. وسوف تظل إلى الأبد ملتزمة بالدفاع عن السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة غريغنون (كينيا) (تكلّمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأتكلم بالنيابة عن الوفد الكيني. نود في البداية أن نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. يعرب وفد بلدي عن تقديره العميق لجمهورية شيلي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للمذكرة المفاهيمية حول الموضوع (S/2015/6، المرفق)، والبيانين اللذين أدلى بهما كل من الأمين العام والحائزة على جائزة نوبل، والبيان الذي أدلى به السفير دي أغويار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام. لقد أسهمت هذه البيانات إسهاماً كبيراً في هذه المناقشة، ونحن نشكرهم على ذلك.

ونسلّم بأن كفالة السلام والأمن الدوليين لا تزال تشكل تحدياً كبيراً ما زال بعيد المنال على الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس منذ نحو ٧٠ عاماً من وجود الأمم المتحدة. وفي الواقع، نشهد تحديات أمنية ناشئة جديدة ومعقدة مثل الراديكالية والتطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ما برحت هذه التحديات الناشئة تقوّض جهودنا الجماعية لضمان السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، يحدونا أمل في أننا بالجهود المبذولة كما هو الحال اليوم وبالدعوة بعزم إلى العمل سوف نحقق السلام والأمن وعائدات التنمية.

في هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يدلي بالنقاط السبع التالية، التي نعتقد أنها أساسية لصون السلم والأمن الدوليين.

أولاً، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون تنمية. ونرى صلة وثيقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. إن الحكم الرشيد والتقيد بسيادة القانون يؤديان أيضاً دوراً هاماً في هذه الصلة. وفي هذا السياق، كان مؤثراً بشكل خاص اليوم استنتاج مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بأنه لا يوجد سلام من دون تنمية؛ ولا توجد تنمية من دون سلام؛ ولا يوجد سلام دائم وتنمية مستدامة من دون احترام لحقوق الإنسان.

ثانياً، شمول الجميع هو مفتاح السلام والأمن الدوليين، كما هي التنمية الواسعة النطاق. لهذا يكون موضوع التنمية الشاملة للجميع من أجل صون السلام والأمن الدوليين ذا صلة ومناسباً جداً. ومع اقتراب تواريخ الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية، في أيلول/سبتمبر، وفي الوقت الذي نضع فيه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وحدّها الأقصى الذكرى السبعون لإنشاء الأمم المتحدة، لدينا فرصة فريدة لفتح صفحة جديدة في تاريخنا الجماعي. إننا نستطيع إنهاء الفقر وعدم المساواة ونكفل حقاً التنمية الشاملة للجميع إذا أردنا. ومما لا شك فيه أن هذا سوف يسهم إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين. ذلك أن المنازعات على الموارد واستغلالها من بين الأسباب الرئيسية للنزاع وانعدام الأمن.

ثالثاً، المساواة ضمن الدولة الواحدة أمر مركزي في بناء السلام والتنمية. لا يزال الفقر والتخلف من الأسباب الرئيسية للتراع في معظم أنحاء العالم. ويتعاظم هذا بعدم المساواة وعدم النظر حقاً في مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وتطبيقه. لذا لا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة إلا عند إلغاء أوجه عدم المساواة في جميع أشكالها ومظاهرها، ولا سيما بين الدول الأعضاء.

رابعاً، لإحلال سلام دائم في البلدان الخارجة من حالات التراع، هناك حاجة إلى ضمان عدم العودة إلى التراع. ولذلك، فإن الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن تحتاج إلى الانخراط بصورة هادفة في جميع مناحي الوقاية والإنذار المبكر وتسوية التراعات وبناء السلام وصون السلام والأمن الدوليين. ويجب القضاء على التخلف والجمود والفقر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الخارجة من التراع من خلال التركيز على الأسباب الجذرية والأعراض على السواء ومعالجة القضايا الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وينبغي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء التراع أن تركّزا على بناء السلام، والمصالحة الوطنية، والحوار السياسي الشامل، وتعزيز التلاحم والوحدة على الصعيد الوطني.

خامسا، بغية مواجهة تحديات الإرهاب والتطرف العنيف، هناك حاجة ملحّة إلى بناء مجتمعات مستقرة وسلمية وإلى تعزيزها، من خلال اتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد للفقر، وعدم المساواة، والتهميش، حيث أن الفقر هو سبب الإرهاب والتطرف العنيف على حد سواء. والفقر يولّد عدم المساواة، الأمر الذي يقوّض بدوره الجهود الرامية إلى إيجاد مجتمعات سلمية وغير عنيفة. ولكي يتم إنشاء مجتمعات قادرة على مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، يجب على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتصدى لانتشار الفقر على نطاق واسع، وعدم المساواة، والاستبعاد، ومؤسسات الحكم الضعيف.

سادسا، إن أفريقيا ما زالت في شراكة مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية القارية والإقليمية، والمنظمات المتعددة الجنسيات، وأصحاب المصلحة الآخرين، في سبيل تعزيز سيادة القانون، ومؤسسات الحكم، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية. وبينما نؤكد أن المسؤولية عن منع نشوب التراعات والتخفيف من آثارها تقع على عاتق كل دولة من الدول، يجب على المجتمع الدولي أن يتصدى جماعيا للدوافع عبر الوطنية التي تسبب التراعات. ونحن نعتقد أنه من خلال تعزيز مؤسساتنا المعنية بالحكم، لن نعزز الإدارة الشاملة فحسب، لكننا نعزز أيضا الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. وسوف يساعد ذلك إلى حد كبير على مكافحة جميع أشكال الاستبعاد وعدم المساواة، وإقامة الوحدة والتنوع على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

سابعا، في الختام، أود أن أكرر القول إن وفد بلدي يعتقد اعتقادا راسخا أن السلام والأمن شرطان هامان مسبقان لتحقيق التنمية المستدامة. وسوف تظل كينيا ملتزمة بتحقيق السلام والأمن، ليس في أفريقيا فحسب، ولكن على الصعيد العالمي، من خلال تعزيز الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحل السلمي للتراعات. ومنع نشوب التراعات، والإنذار المبكر، وبناء السلام هي عناصر هامة في هذا الصدد.

ويشرّف كينيا عظيم الشرف - عن طريق ممثلها الدائم، السفير ماكاريا كاماو، إلى جانب السفير دايفيد دونوهيو، الممثل الدائم لأيرلندا - أن تشارك في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونريد أن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولجميع الوفود التزامنا الكامل بالعمل مع الوفود الأخرى لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تكفل المستقبل الذي نريده جميعا، أي قيام نظام اقتصادي عادل ومنصف بعيدا عن الفقر والاستبعاد ومعاناة الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أهنئ شيلي والرئيسة باتشيليت على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، وعلى اقتراح موضوع لهذا النقاش يتصف بأهمية كبيرة. كما أشكر الرئيسة باتشيليت على حضورها هنا اليوم، وعلى قيادتها والتزامها بعمل المنظمة.

(تكلم بالإنكليزية)

وأشكر أيضا الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غُبوي على إحاطاتهم الاعلامية.

لقد اقترحت البرازيل خلال رئاستها الأخيرة للمجلس، في شباط/فبراير ٢٠١١، أن يكون الترابط بين الأمن والتنمية موضوعا لمناقشة مفتوحة (انظر S/PV.6479). وثبت أن المناقشة كانت مثمرة، وجرى لاحقا تجميع نتائجها في البيان الرئاسي S/PRST/2011/4. ويسرنا أن رئاسة شيلي للمجلس أتاحت الفرصة لإلقاء نظرة أخرى على هذا الموضوع، لا سيما مسألة التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن. وفي السنوات الأخيرة، اكتسب النقاش حول الترابط بين السلام والأمن والتنمية زخما مع إنشاء هيكلية بناء السلام في عام ٢٠٠٥. ودعونا لا ننسى، مع ذلك، أن ميثاق الأمم المتحدة أدرج هذا المفهوم ضمن المادة ٥٥، المتعلقة بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي.

إن التنمية والأمن مترابطان ترابطا وثيقا، ويعزز أحدهما الآخر، وهما مركزيان بالنسبة إلى تحقيق السلام الدائم. ونحن لا نزال مقتنعين بأن الاستراتيجيات العسكرية أو الأمنية البحتة ليست قادرة بحد ذاتها على حل معظم النزاعات في العالم المعاصر. والمناقشة الحالية هامة لأن تعزيز السلام المستدام يتطلب اتباع نهج شامل للأمن.

وفي أمريكا الجنوبية، ما فتئنا نخطو خطوات واسعة نحو مكافحة الفقر وتحقيق الادماج الاجتماعي والاقتصادي للملايين من مواطنينا. وكمثال على التنمية السلمية والشاملة، تعكف أمريكا الجنوبية على توضيح الفوائد التي تعود على المجتمعات جرّاء الحكم الديمقراطي، والاستراتيجيات الاقتصادية التي تعزز العدالة الاجتماعية. وبشكل أعم، إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الوحيدة في العالم حيث انخفض التفاوت باستمرار خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة ومنذ حدوثها.

وقد نوّهت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدى تحليلها هذا الاتجاه بالدور الإيجابي للدولة، بوصفه عاملا للحفز والادماج. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوسع التنمية أن تكون شاملة وتحدّ من الفقر إذا ساهمت جميع فئات الناس في مجتمع ما في تهيئة الفرص، وتقاسم منافع التنمية، والمشاركة في صنع القرار. وينبغي للتنمية الشاملة أن تقوم على المشاركة، وتكون غير تمييزية، وخاضعة للمساءلة. والأهم من ذلك كله، ينبغي لها أن تتصدى لعدم المساواة.

وينبغي لصناع السياسة ألاّ يغفلوا أبدا أولئك الذين يعانون أشد المعاناة من الإقصاء الاجتماعي، مثل المهاجرين، والنازحين، والنساء والأطفال، والأقليات العرقية والدينية، والمسنّين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسحاقيات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية. وهناك أيضا حاجة إلى اتباع نهج شامل للحد من أشكال عدم المساواة المتعددة، والتصدي لدوافعها الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، والتركيز على جيوب الفقر والإقصاء في العديد من البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو.

ويجب أن نكون حذرين لتجنب التصور الخاطئ بأن الافتقار إلى الأمن لا يحدث إلاّ عندما يكون هناك افتقار إلى التنمية. وينبغي أن نرفض بوضوح أي فكرة توحي بأن الفقر في

حد ذاته يمكنه أن يشكل تهديدا للسلام. وتظل الحقيقة التاريخية قائمة وهي أن عددا أكبر من التهديدات الخطيرة للسلام في العالم ينشأ في المجتمعات ذات الطابع العسكري والمزدهرة نسبيا. ومن المهم أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الاستبعاد نفسه هو مصدر لعدم الاستقرار أكبر من، على سبيل المثال، النزعة العسكرية أو الاستخدام المنفرد للقوة. وينبغي للمجلس أيضا أن يدرك مسؤولياته تجاه الأمن العالمي، ويتجنب ضمنيا اتباع خطة تركّز حصرا على النزاعات في العالم النامي.

وتعتقد البرازيل أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور لا يمكن الفصل بينها. ومنذ نهاية الحرب الباردة، ثمة إدراك مشترك بأن حفظ السلام والنهوض بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لأجل طويل ينبغي الجمع بينهما بغية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. ولجنة بناء السلام، التي كان للبرازيل شرف رئاستها في العام الماضي، مهيّأة جيدا بصورة خاصة لمساعدة مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لا سيما كأداة لمنع انتكاس البلدان الخارجة من النزاع.

إن أهمية وفائدة إدماج التنمية في الاستراتيجيات الأمنية لتحقيق السلام المستدام ظاهرة بوضوح في حالتَي هايتي وغينيا – بيساو. فمنذ بداية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبدعم حاسم من شيلي وشركائنا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهم، تدافع البرازيل عن الولايات التي تشمل إعادة الإعمار وبناء السلام إلى جانب إجراءات حفظ السلام.

وهناك بلد آخر يتضح فيه الارتباط بين الأمن والتنمية هو غينيا – بيساو، الأمة الناطقة باللغة البرتغالية التي عانت من عدم الاستقرار السياسي، ونظّمت بنجاح انتخابات عامة في العام الماضي. وتأمل البرازيل، بوصفها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، أن تعوّل على دعم المجتمع الدولي في مساعدة غينيا – بيساو على تمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة.

نود أن نشدد على الأهمية الاستراتيجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل، فضلا عن الحاجة الأساسية إلى إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة بوصفها من عوامل إحلال السلام. إن حماية الحقوق الثقافية للجميع، وتعزيز ثقافة السلام، والمصالحة عناصر أساسية بنفس القدر. خلال العقدين الماضيين، جعلت البرازيل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي من بين أولوياتها العليا. إن التنمية الشاملة للجميع تعزز التزام البلد بالسلام والاستقرار. وينبغي ألا يحيد بصرنا عن ضرورة تعزيز البيئة المواتية للسلام والتنمية على الصعيد العالمي من خلال تحسين التعاون المتعدد الأطراف القائم على القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد غونزاليس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد باراغواي، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيسة على تولي شيلي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة عن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن الدوليين. إن هذا الموضوع، وهو موضوع هام في حد ذاته، قد أصبح أكثر أهمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجاري صوغها حاليا في الأمم المتحدة. أود أيضا أن أعرب عن الشكر الخاص للأمين العام بان كي – مون، وللسفير أنطونيو دي باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١، على إحاطاتهم الإعلامية في المجلس صباح اليوم.

إن جمهورية باراغواي لديها وجهة نظر شاملة بشأن السلم والأمن الدوليين وعلاقتهما بالتنمية الشاملة للجميع.

فحماية الناس أساس الأمن، وهي مسألة يجب أن تكفلها سيادة القانون. تعتقد حكومتي أنه، من أجل ضمان التمتع الكامل بالحقوق الأساسية بالاقتران مع السلم والأمن الدوليين، يجب على الدول أن تعتمد سياسات عامة تضمن التنمية المستدامة والشاملة للجميع من دون تمييز. ينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تكفل بأن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ طموحة وأن تقوم الهيئات الرئيسية فيها بإدماج تلك الرؤية في أعمالها. ينبغي أن تلتزم بإحلال الأمن في جميع الدول من خلال تصميم هيكل لتعزيز المؤسسات الديمقراطية في الدول على أساس الولايات المنصوص عليها في الصكوك الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تظل الديمقراطية الركيزة الأساسية، ولئن كان من دونها قد يتحقق نمو اقتصادي، فلا يمكن أن ينسحب الشيء ذاته على التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية.

تعلق باراغواي أهمية كبيرة على عمل المنظمات الإقليمية في تلك المهمة. كذلك يجري العمل على الديمقراطية وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي في منظومة البلدان الأمريكية. وفي الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في حزيران/يونيه، أكد من جديد إعلان أسونسيون التزامنا بالصكوك الدولية التي تعزز الحماية ومراعاة حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويؤكد الإعلان أنه في حين لا يزال أمامنا تحديات تتعلق بالفقر والفاقة، والتعليم، والرعاية الصحية الشاملة والعالية الجودة، من بين عوامل أخرى، يجب علينا أن نكثف جهودنا للتغلب على هذه الظروف وتجنب عواقبها.

وأخيرا، فإن أهمية العلاقة بين الإدماج والحالات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين واضحة. لذلك، نعتقد أنه يتعين علينا أن نكون أكثر طموحا وقوة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة تكافؤ الفرص، وحصول الجميع على خدمات الحماية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة والمهمشة، لكي تصل جميع فوائد التنمية المستدامة إلى جميع قطاعات مجتمعاتنا، بينما في الوقت نفسه نعمل على بناء المؤسسات والحكم الديمقراطي. لذلك ينبغي لمجلس الأمن إدراج هذا النهج بشكل حاسم في جميع المناقشات والقرارات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر شيلي على إدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال المجلس، وعلى تنظيم هذه المناقشة بصورة مناسبة جدا في الاحتفال بيوم مولد مارتن لوثر كينغ الابن.

أؤيد البيان الذي أُدْلَي به في وقت سابق من هذا اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. نظرا لضيق الوقت، سأتلو نسخة مختصرة من بياني، أما النص الكامل للبيان فسيكون متاحا على حسابي في موقع تويتر.

تشيد هولندا بالسيدة ليماه غبوي على بيانها هذا الصباح وعلى العمل الممتاز الذي قامت به في ليبريا، حيث ركزت على إشراك المرأة في جهود حفظ السلام وبناء السلام. إن شمول النساء في هذه الجهود يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق السلام المستدام، وهو من بين الأولويات الرئيسية في مملكة هولندا. وللتأكيد على ذلك، في ١٨ شباط/فبراير سوف نستضيف مؤتمرا في هولندا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وغدا، الساعة ١٥/٠٠، سوف نستضيف اجتماعا جانبيا بشأن الموضوع هنا في الأمم المتحدة، سيحضره وزير خارجية بلدي.

إن منع نشوب النزاعات جانب هام من جوانب ولاية المجلس المتمثلة في التصدي للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، وللوقاية من ذلك، نحتاج إلى نظام للإنذار المبكر. وفي هذا المقام فإن نهج ”حقوق الإنسان أولا“ الذي بدأته

الأمم المتحدة يستحق دعمنا الكامل. في هذا السياق، أود أن أبرز جانبا محددا واحدا ألا وهو: منع ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية. ونشيد بالإطار الممتاز الجديد لتحليل الجرائم الفظيعة الذي أعده المستشارون الخاصون بشأن منع الإبادة الجماعية ونشيد بالمسؤولية عن الحماية. وهي أيضا أداة مفيدة للغاية لمنع نشوب التراعات. يضطلع مجلس الأمن بالمهمة الهامة المتمثلة في إرسال هذا النوع من إشارات الإنذار المبكر، وتقييم ما إذا كانت تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين، والقيام بالعمل السياسي أو غيره من الأعمال إن اقتضى الأمر ذلك. ولكن تشييد المزيد من هياكل منع نشوب التراعات لا يزال أكبر تحدٍ لنا، وهذا ينقلني إلى الصلة بين التنمية ومنع نشوب التراعات.

تعتقد مملكة هولندا أن كفالة قيام مجتمعات مستقرة أفضل سبيل لضمان منع نشوب التراعات الداخلية. ذلك يعني أن الإدماج والتماسك الاجتماعيين ينبغي أن يصبحا من المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الإنمائية. وحتى يستفيد الفقراء من النمو الاقتصادي، يجب أن يكون النمو شاملا، لذلك يتعين علينا جميعا أن نجعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شمولية قدر الإمكان. ونعتقد أن بوسعها أن تسهم في التنمية الشاملة للجميع من خلال إدماج المفاهيم التالية.

أولا، ينبغي أن يكون نموا عالميا ليشمل جميع الشعوب في جميع البلدان، بما في ذلك بلدي. ثانيا، ينبغي أن يكون متعدد الأبعاد ويعالج الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وجوانب التنمية والإجحاف المتعلقة بالسلم والإدارة الحكومية. ثالثا، ينبغي أن يكون برنامجا متعدد العناصر يشمل جميع أصحاب المصالح المعنيين. رابعا، ينبغي أن يرتكز على قيمنا المشتركة، من قبيل الشمولية وحقوق الإنسان والإنصاف. وإذا استطعنا تحقيق ذلك، سيكون أفضل أساس للتصدي هيكليا لمنع نشوب التراعات.

يمكننا أيضا أن نجد مسؤوليات محددة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكنها أن تسهم بنشاط في التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلم والأمن الدوليين، مع العمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة واتخاذ خطوات عملية في سياساتها الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكنها أن تعمل بشكل مكثف مع إدارة الشؤون السياسية في مجالات الوساطة، ومنع نشوب التراعات والعمليات السياسية الشاملة. وقد فعل بلدي ذلك في اليمن، على سبيل المثال. ويمكن للدول أيضا أن تعمل بشكل مكثف مع مكتب منع الأزمات والتعمير والانتعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الجهود المبذولة في تونس والعراق. وبوسع الدول الأعضاء أيضا أن تأخذ زمام مبادرات على الصعيد الوطني. لقد بذلنا جهدا كبيرا في هولندا لتوفير عمليات في البلدان المتضررة من التراعات تشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وقد حاولنا القيام بذلك، على سبيل المثال، في سوريا ومالي.

والفكرة الأخيرة هي أنه ينبغي للدول الأعضاء، عند منع نشوب التراعات أو معالجتها، الجمع بين الدبلوماسية والدفاع والتنمية. وينبغي أن يكون نهجا شاملا نسميه النهج الثلاثي الأبعاد.

وفي الختام، فإن مملكة هولندا هي شريك من أجل السلام والعدالة والتنمية. ولذلك فإننا ملتزمون بتعزيز مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ونعمل بشكل ثنائي من أجل منع نشوب التراعات بوصفنا شريكا للبلدان المتأثرة بالتراعات. ولا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي أو عدالة أو تنمية مستدامة، من دون إشراك جميع المجموعات التي يتألف منها المجتمع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة ونهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. كما نشكر الأمين العام السيد بان كي – مون؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير باتريوتا، ممثل البرازيل؛ والحاصلة على جائزة نوبل للسلام، السيدة ليماه غبوي، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

يؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

من الصعب أن نتذكر وقتا كانت فيه الأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع تواجه عددا أكبر من الأزمات المتزامنة. والفئات الأكثر ضعفا هي الأشد تضررا نتيجة النزاعات، مما يجعل من المستحيل تحسين حياتهم. من واجبنا المساعدة في تسوية النزاعات. يجب علينا تقاسم العبء وإثبات أننا قادرون على بناء مستقبل سلمي ومنصف وعادل من خلال إجراءات ملموسة مشتركة واتباع نهج استباقي، يستند إلى إطار من العدالة والتقدم والتسامح والكرامة لجميع البشر. ومع ذلك، فإن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ليس مهمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فحسب؛ بل هو عملية تحول فردي وجماعي ومؤسسي. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء وهيئات المجتمع المدني والأفراد مسؤولية اتخاذ الإجراءات في عملية التنمية الشاملة، استناداً إلى القيم العالمية لاحترام الحياة والعدالة والتضامن وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.

ولذلك فمن المهم الإشارة إلى أن عدم التمييز وإدماج جميع الفئات في ما يقوم به المجتمع من أعمال هما من الأصول الهائلة التي تساهم في رفاه عيشنا وتعزز التصوُّر الحيوي للعدالة الاجتماعية والثقة والشرعية المنهجية. تتطلب البيئة التمكينية لبناء المؤسسات شاملة للجميع من أجل تحقيق مجتمعات سلمية خالية من النزاع، أنت تشارك بنشاط السلطات الوطنيةُ والمحلية والبرلمانات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجماعات النسائية. يجب أيضا التركيز على الشفافية والمساءلة والإدارة الفعالة والرقابة، وذلك سعيا إلى تعزيز المشروعية والنزاهة للمؤسسات الأمنية والقضائية.

وينبغي أن تتسلح الأجيال الشابة بالثقة بالنفس والطموح، ليكونوا أعضاء بنائين ومهمين في المجتمع، ولكي ينجحوا في هذا الاقتصاد المعولم الجديد، ولتعزيز السلام والتسامح والتنوع، من خلال التعليم الشامل للجميع وتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع الشاملة. وتسهم هذه الجوانب، مجتمعة، في اتباع نهج شامل وفي هدفنا المشترك المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا في المقام الأول هو مسؤولية جميع الدول الأعضاء والمناطق الإقليمية.

ونحن في الجبل الأسود ندرك من واقع التجربة أن الطريقة الفضلى والوحيدة والمستدامة لتسوية الخلافات وتصحيح التوترات وحالات النزاع، هي من خلال الوسائل السلمية بروح من الحوار والالتزام بالجهود والأدوات الدبلوماسية والسياسية. يتعين على البلدان أن تبدي التزاما قويا بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات، والديمقراطية، وأن لا تستخدم القوة في تسوية المنازعات. ويمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور إيجابي وقيّم في تيسير الحوار ووضع لهجة توفيقية تجاه حل النزاعات، كما رأينا في كثير من الحالات في أفريقيا.

ومع ذلك، إذا أخفقت الدول الأعضاء في التصدي لهذه التحديات، كما هو الحال غالبا في السياق الحالي الهش للسلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن هو الذي ينبغي أن يعالج هذه المسائل. ويجب أن نقرّ بأننا بعيدون عن وجود نظام فعال حقا. وبغية ضمان احتفاظ الأمم المتحدة بمكانها الصحيح بوصفها الآلية المركزية للحوكمة العالمية، يجب أن تتخذ منظمتنا شكلا

حديثا تم إصلاحه ويدرك الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة الناشئة في العالم والظروف والبيئات المتعددة الأوجه.

وكما أظهرت العديد من الأمثلة المعروفة لدينا جميعا في كل أنحاء العالم، فإن الوقاية والتدخل المبكر يمكنهما القيام بما هو مطلوب ويقومان به، كما أنهما أقل تكلفة. ولهذا السبب أود أن أؤكد، كما حدث في مناسبات سابقة مماثلة، على أهمية آليات الإنذار والكشف المبكر التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن إنشاء عمليات الوساطة بوصفها إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة. ومن المؤكد أنه ينبغي تعزيز تركيزنا على التدابير الوقائية لمنع الأزمات من أن تتطور وتتصاعد، وللحد من انعكاساتها الممكنة.

ويجب أن تظل مسؤولية الحماية ومتابعة تفعيلها، من الأولويات. وفي عصر المساءلة، ينبغي ألا يفلت مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية من العقاب. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة والعنف هي تعزيز المؤسسات الديمقراطية والشاملة للجميع، والحكم الرشيد وسيادة القانون. وندعو إلى إعطاء هذه المسائل مكانة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى كفالة حماية الأفراد وتمكينهم.

واسمحوا لي أن أشدد على أنه يجب التصدي للتهديدات التي نشهدها اليوم من خلال الجهود المشتركة وعلى نحو متكامل، عبر كامل الصلة فيما بين التنمية وحفظ السلام وبناء السلام وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون لنا مجتمع متوازن ومستدام ينعم بسلام دائم. وسيظل الجبل الأسود شريكا موثوقا به للأمم المتحدة، ويعمل من أجل السلام والأمن الدوليين، ويفخر بقيمه وإنجازاته، ويثق في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر شيلي، بصفتها رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة الهامة وإعداد المذكرة المفاهيمية الممتازة والحاثة على التفكير (S/2015/6، المرفق).

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أطلق الأمين العام، في ملاحظاته التي أدلى بها مؤخرا إلى الجمعية العامة، على سنة ٢٠١٤ تسمية ''السنة الصعبة''، السنة التي ''تمثل تحديات خطيرة للدبلوماسية، وفي الواقع، لإنسانيتنا المشتركة، حيث احتدم النزاع وازداد التطرف''. ومما لا شك فيه أنها كانت سنة سيئة أخرى للسلام والأمن الدوليين، ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تكون سنة ٢٠١٥ أقل إحباطا. ومع ذلك، من المحتمل أن تكون تلك من التمنيات فقط، حيث لا يوجد سوى القليل مما يدعو التفاؤل. ووفقا لبعض الدراسات، فإن هناك ،في بداية عام ٢٠١٥، حوالي ٦٥ بلدا مشاركا بشكل من الأشكال في نزاع مسلح. إن عدد الميليشيات والمجموعات شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات في جميع أنحاء العالم يفوق الـ ٦٠٠. وأقل ما يمكن قوله هو أن احتمالات انخفاض هذه الأرقام خلال العام ضئيلة.

ومن البديهي أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي يتمثل في استعادة السلام ومنع نشوب النزاعات في المستقبل. ولا يمكن فعل ذلك عن طريق الوسائل العسكرية وصنع السلام وحفظ السلام فحسب؛ إنما يتعين علينا أيضا معالجة جميع الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات العنيفة، المباشرة وغير المباشرة على حد سواء. ويمكن للفقر وعدم المساواة والتهميش واستبعاد مجموعات من الأشخاص من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أساس الجنس أو العرق أو السن أو الميل الجنسي أو الدين، أن تؤدي إلى النزاع العنيف. ولذلك،

فإن أحد مبادئنا التوجيهية في منع نشوب النزاعات أو حلها يجب أن يكون الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ولهذا السبب نعتقد أن مناقشة اليوم التي تركز على الصلة بين التنمية الشاملة والسلام والأمن، تأتي في وقتها تماما.

الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون هي عوامل هامة لتحقيق السلام والتنمية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تسير جنبا إلى جنب، وتجب معالجتها بطريقة شاملة.

ولذلك أيدت كرواتيا بشدة إجراء تحول قادر على إحداث التغيير في التنمية ومن شأنه ألا يغفل أحدا، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام عن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700).

ونعتبر إدراج حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية وتمكين النساء لبنات بناء رئيسية لتحقيق الازدهار المستمر للجميع. ولا بد أن تكمن معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين وإزالة العوائق التي تمنع النساء والفتيات من ممارسة حقوقهن وتمكين أنفسهن في صميم جهودنا الرامية إلى إنشاء مجتمعات مستدامة ومزدهرة وقادرة على الصمود. وللإسهام في تحقيق ذلك الهدف، وخلال الأسبوعين الوزاريين لدورتي الجمعية العامة الثامنة والستين والتاسعة والستين، نظمت كرواتيا مناسبتين رفيعتي المستوى مكرستين للتمكين السياسي والاقتصادي للنساء في حالات بعد انتهاء النزاع.

ويمكننا، بتلبية احتياجات الفئات المختلفة في المجتمعات المحلية، أن نتجنب النزاعات التي قد تنشب في المستقبل. وبذلك المعنى، فإن أهداف التنمية المستدامة، وهي أهم جزء من خطة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، أكثر من كونها مخططا أساسيا للتنمية وتوفير حياة لائقة لملايين عديدة؛ فهي أيضا استثمار في السلام وحاجز أمام النزوع إلى التطرف بجميع أشكاله. واتخاذ نهج كلي أمر ضروري، وهو السبيل الوحيد إلى الأمام. ولكن قول ذلك أسهل من فعله. فالميدان متعدد الجوانب ومعقد بشكل مفرط، ومؤلف من العديد من المشاكل الاجتماعية والدينية والوطنية والعرقية والجنسانية وغيرها. وحتى لو بذلت كل الجهود، فإنها يمكن أن تصبح شرارة بوسعها أن تشعل نيران الحرب. فعلى سبيل المثال، إذا لم تجر الانتخابات الديمقراطية بصورة سليمة أو أجريت على أساس مشكوك فيه أو بقوائم ناخبين غير مكتملة أو كانت تعاني من أوجه اختلال، فإنها يمكن أن تسبب أضرارا أكثر من فوائد.

إن سياساتنا للكشف المبكر للنزاعات ومنع نشوبها وتحقيق التنمية بعد انتهاء النزاع بحاجة إلى أن تعالج المسائل المحورية بشكل متزامن، بما في ذلك أوجه عدم المساواة والفقر والفساد وبطالة الشباب وضعف المؤسسات. وذلك يعني أن منع نشوب النزاع والتعافي بعد انتهاء النزاع يتطلبان بذل جهود تعاونية من مجموعة للأطراف الفاعلة، وتقوم حاجة إلى تركيز متواز على المسائل السياسية والأمنية وجميع المسائل المتعلقة بالتنمية. ولا بد أن تكمن الملكية والمسؤولية الوطنيتان وبناء القدرات الوطنية على أساس الاحتياجات الوطنية المحددة في صميم أي مسعى لبناء السلام. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه ينبغي بذل جهود إضافية لتعزيز العلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، وأيضا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تشجيع اتخاذ نهج متكامل نحو تحقيق السلام والتنمية والتآزر بين حفظ السلام وبناء السلام.

وسيكون عام ٢٠١٥ عاما محوريا للأمم المتحدة. وستعتمد في أيلول/سبتمبر خطة جديدة للتنمية المستدامة. وتجري على قدم وساق العمليات الاستعراضية بشأن هيكل بناء السلام وعمليات حفظ السلام والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي أن تكون جميع تلك العمليات جريئة وطموحة في توصياتها وأن تقيم صلات قوية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتتسم وسائل التنفيذ بالأهمية نفسها التي يتسم بها تصميمنا على المضي بها قدما.

فصون السلام والأمن من خلال تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة ليس مجرد شعار من مفردات الأمم المتحدة، ولكنه السبيل الممكن الوحيد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيمليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): باسم جمهورية قبرص، أود، بدوري، أن أشيد بشيلي وأشكرها على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التنمية الشاملة للجميع وتأثيرها على صون السلام والأمن الدوليين.

وتعلن قبرص تأييدها للبيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد سلم مجلس الأمن، باتخاذه القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، بفعالية العمل الوقائي في صون السلام والأمن الدوليين. وترى جمهورية قبرص أن اتخاذ نهج شامل نحو منع نشوب النزاع يتطلب الوعي بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع فضلا عن تنفيذ سياسات لتحقيق السلام المستدام. ونحن جميعا ندرك أن التنمية والسلام يتصلان اتصالا وثيقا ويعزز كل واحد منهما الآخر. ولا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق التنمية، وفي حالة عدم إحلال السلام، لا يمكن تحقيق أي تنمية. ولذلك السبب نعتقد أن تحقيق السلام هو الشرط اللازم في خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، لكي تكون الخطة قادرة على إحداث التغيير وإحداث فرق في العالم من أجل المجتمعات والشعوب.

ولا شك أن تهميش المجتمعات المحلية أو المجموعات على أسس عنصرية أو عرقية أو اجتماعية أو جنسانية أو دينية أو ثقافية و/أو اقتصادية يسهم في زعزعة استقرار المجتمعات ويكمن في صميم العديد من النزاعات الحالية. وما انفكت الانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية تشكل عاملا أساسيا يقود إلى نشوب النزاعات في سوريا والعراق ووسط أفريقيا وأماكن أخرى. ويؤدي التهميش إلى بروز التطرف، الذي يفاقم بدوره النزاعات القائمة والمخاطر المفضية إلى نزوع شبابنا نحو التطرف.

وتقدم جهود التجنيد الذي يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجا لكيفية تمكن الأطراف غير الحكومية من استغلال الانقسامات الثقافية والدينية لتشجيع النزاعات. وبوسع الإدماج والتسامح أن يكافحا ذلك النزوع نحو التطرف وتخفيف آثار النزاعات الحالية، إضافة إلى منع نشوب النزاعات في المستقبل. ولتلك الأسباب، نتفق مع ما قاله الأمين العام بان كي – مون بعد اتخاذ القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤): ”[ف]إن قوة القذائف ليست هي التهديد الأكبر للإرهابيين في الأجل الطويل، وإنما سياسة إشراك الجميع“ (S/PV.7272، صفحة ٣). ويشكل الاستبعاد والتمييز والحرمات الأسباب وراء الفقر وعدم المساواة التي تهدد التماسك الاجتماعي. ويعني الوفاء بمقتضيات السلام والأمن مد يد العون لأشد الناس عرضة للخطر، بمن فيهم النساء والفتيات، والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا والسكان الأصليون ومجموعات الأقليات. وينبغي لأي مجتمع شامل للجميع أن يتيح فرصة متساوية لجميع المواطنين، بصرف النظر عن خلفياتهم. فالمساواة في الفرص والتسامح والحكم الديمقراطي الرشيد تكفل التعايش السلمي والرفاه بأفضل صورة. وفي الوقت نفسه، يشكل إنشاء المؤسسات القوية والفعالة التي تتسم بالشفافية والخالية من الفساد ويمكن وصول الجميع اليها والمنتديات الديمقراطية للمشاركة العناصر الضرورية للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستمر من أجل بناء مجتمعات سلمية ومستقرة.

إن الأمم المتحدة عامل أساسي في تعزيز التنمية الشاملة للجميع. وتتاح لمجلس الأمن على وجه الخصوص فرصة فريدة

لتنفيذ السياسات الشاملة للجميع لأن عمليات حفظ السلام وبناء السلام المنوطة به تضطلع بدور رئيسي في إعادة بناء المجتمعات وتنميتها في أعقاب التراعات. وتشيد قبرص بجهود مجلس الأمن لزيادة إشراك النساء في عمليات حفظ السلام، مما يدل على أهمية السياسات الشاملة للجميع. وبالمثل، فإن المجتمع الشامل للجميع هو المجتمع الذي تشارك فيه النساء على قدم المساواة وعلى جميع المستويات، إذ أنه لا يمكن التشكيك في دورهن البالغ الأهمية منع نشوب التراعات وتسويتها.

وفي الختام، يشكل تحقيق السلام والأمن واحترام الحريات الأساسية ومكافحة التمييز وجميع أشكال العنف شروطا جوهرية لتحقيق التنمية؛ ولكنها في الوقت نفسه تحرز أيضا نتائج إنمائية. وتتطلب معالجة مصادر التراع اتخاذ نهج أساسي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتداخلة للتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن وسيادة القانون.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن عام ٢٠١٥ سيتيح لنا فرصة فريدة لإقامة عالم أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً لا يخذل أحداً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أرمينيا تحيي الرئاسة الشيلية لمجلس الأمن وتشكرها على عقد هذه المناقشة. ونحن نتفق مع استنتاجكم، سيدي الرئيس، أن التنمية الشاملة للجميع تشمل بوضوح الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، وهي والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن أيضا ندرك أهمية هذه القضية كثيراً في سياق وظيفة الوقاية.

وفي هذا الصدد، فإن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لها بالفعل دوراً هاماً ولديها مجموعة معقولة من الأدوات والآليات المتاحة للتصدي لمسألة الوقاية. ومع ذلك، علينا أن نذكر المرة تلو الأخرى بأن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب التراعات تقع على عاتق الدول القومية. وقدرة الحكومات الوطنية على الوفاء بمسؤوليتها والعمل لصالح منع نشوب التراع تكمن، إلى حد كبير، في نهوضها الثابت بسياسات الإدماج. وهذان الهدفان يرتبط أحدهما بالآخر. ولذلك، نرى أن التحليل والاستعراض من جانب الحكومات الوطنية لسير السياسات الشاملة للجميع يوفر معايير ملموسة لتقييم الاستقرار والكشف عن علامات التحذير التي تشير إلى تداعيات الفشل.

وعلى مر السنين، قام المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بوضع مجموعة متنوعة من الأدوات لاستعراض الأقران، وجمع المعلومات وتحليلها ورصد الحالات. ومع ذلك، وبدون تقويض التقدم المحرز في هذا الصدد، ينبغي أن نعترف بعدم وجود تدابير كافية لمعالجة إخفاقات السياسة في مرحلة مبكرة – وكذلك قبل أن يواجه المجتمع الدولي حالة الأزمة. ونحن نشارك تماماً استنتاج الرئيس بشأن حالات الإقصاء والتمييز باعتبارها الأسباب الجذرية للكثير من التراعات. ونعتبر الرصد والتقصي والتصرف بحزم في تلك الحالات بمثابة وظيفة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. وتحقيق التوازن بين تقصي الحالات والتصرف بشأنها ما زال يمثل تحدياً مستمراً على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. والإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ مثال متطرف ومقيت على ذلك.

ونحن ندرك أن السياسات الشاملة للتنمية مسألة معقدة في السياق العام للسياسات الوطنية داخل الحدود، والتي تتصل مباشرة بقدراتها المؤسسية وبطبيعة الحكم وبناء المؤسسات الوطنية. وبالتالي، فإن السياسات الشاملة مشتق من حكومة شاملة للجميع.

ونعتقد بقوة أن الحكومات والمؤسسات الوطنية التي تنهض بمبادئ وقواعد سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية

والمساواة وحقوق الإنسان وتتبعها وتتقيد بها مهيأة بشكل كاف للحفاظ على مجتمعات مستقرة. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومكافحة الفساد وغيرها من سياسات التوزيع العادل للثروة الوطنية تعزز استدامة المجتمعات المستقرة بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن السعي بشكل فعال وراء مجموعة الأهداف تلك أمر يمكن تحقيقه وتلمسه بداية في إطار من العدالة والمساواة السياسية، والمشاركة الديمقراطية واستيعاب الجميع.

وعلى وجه الدقة، لا يمكن افتراض أن التنمية تعقب الديمقراطية، لأن تلك الأهداف مترابطة بشدة ومتعاضدة. ومع ذلك، فإن توليد الثروة دون توزيعها بشكل عادل أمر قد تنفرد به المجتمعات ذات المؤسسات الديمقراطية الضعيفة. وهو مصدر رئيسي للإقصاء والإجحاف.

ونعتقد أن خطة التنمية ما بعد ٢٠١٥ وصياغة الجيل التالي من أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تعكس تلك الاعتبارات حسب الأصول، مع أخذ الجانب الأمني للتنمية الشاملة للجميع في الاعتبار، في جملة أمور.

ويكمن الإقصاء والتمييز، نقيض الحكم الشامل للجميع والتشاركي، وراء التحدي لشرعية المطالبات بالسيادة على السكان والأراضي. وسياسات الإقصاء والتمييز لها أشكال متعددة للتعبير. وهي حادة بشكل خاص وقد تؤدي لتفجر حالات النزاع حيث لا يكتفى بالتغاضي عن تلك السياسات، بل إنها تدعم باستمرار ويروج لها على أعلى مستويات الحكومة. والتحريض على الكراهية وخطاب الكراهية، وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التمييز كلها دوافع للإقصاء على جميع المستويات. ونعرف حالات حيث تهدف مثل هذه السياسات في المقام الأول إلى تعزيز قبضة الديكتاتورية على السلطة. وثمة شرعية في المقاومة والدفاع عن النفس عندما يكون هناك تهديد وجودي للأمن المادي للسكان المعرضين للخطر. ويحفظ التاريخ أمثلة للتنازل عن المطالبة بشرعية السلامة الإقليمية لصالح تقرير المصير عندما يحدث انهيار للالتزام السياسي أو المعنوي أو الأخلاقي والقدرة على حماية السكان من الإبادة الصريحة والموت. والادعاء بوجود تعارض بين هاتين القاعدتين من قواعد القانون الدولي يجب أن يقاس باستمرار وبدقة في كل حالة على حدة.

والإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الشنيعة هي أفظع أشكال الإقصاء والتمييز وأكثرها إهانة للبشر. والأمين العام عرَّف بدقة التوافق الواسع في أوساط المجتمع الدولي ومجتمع علماء الإبادة الجماعية، الذي بموجبه لا تعتبر الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الوحشية أحداثاً عفوية ومنعزلة. بل هي عمليات لها تاريخها وسلائفها ودوافعها، التي تمكن، مجتمعة، من ارتكابها. وفي هذا الصدد، نرحب ونثني على الإطار التحليلي للجرائم الفظيعة – وتلك أداة للوقاية جرى تطويرها بشكل مشترك من قبل المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية.

والدراسة المتأنية وتحليل الإطار ومجموعة عوامل الخطر تكشف عن ارتباط قوي وملموس بين أوجه إخفاق السياسات الشاملة، من جهة، وتردي الأوضاع إلى الجرائم الوحشية، من جهة أخرى. وضعف هياكل الدولة، بما في ذلك عدم وجود قضاء مستقل ونزيه، والمستويات المرتفعة من الفساد وسوء الإدارة وغياب المساءلة، فضلاً عن عدم وجود المجتمع المدني الوطني التمثيلي ووسائط إعلام وطنية متنوعة ومستقلة، وكذلك أعمال التحريض والحض على الكراهية، كلها أمثلة لعوامل الخطر المرتبطة مباشرة بإخفاقات التنمية الشاملة للجميع.

وبالتالي، فإن هذا الإطار أداة لا غنى عنها في تحليل وتقييم السياسات الشاملة، جنباً إلى جنب مع وظيفة الوقاية. ونشجع مجلس الأمن على الالتفات إلى ذلك الإطار في تحليله لحالات بعينها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة لمجلس الأمن نيابة عن معالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام. وأود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى شيلي على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وثقتنا كاملة في قيادتكم، سيدي الرئيس. وأرجو أن تتأكدوا من دعم فييت نام لكم.

نحن نشاطر الرأي الذي أعرب عنه العديد من المتكلمين اليوم بشأن الارتباط الوثيق بين التنمية الشاملة للجميع والسلام والأمن الدوليين. وهما اثنان من الركائز الأساسية لعمل الأمم المتحدة، تجري معالجتها بشكل مناسب من قبل أجهزة منفصلة للأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها.

إن الإدراج الفعال لكل المجموعات وأصحاب المصلحة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد ما، مع ضمان أن تؤخذ جميع المصالح والأصوات والمخاوف المشروعة بعين الاعتبار، من شأنه أن يمنع التهميش والتطرف المحتمل، بل ويعزز المجتمعات المستقرة والمسالمة. وهذا صحيح في أوقات السلم، وأكثر منه في أوقات التحديات والأزمات وفي أي جهد لبناء السلام.

ولا يمكن أن يستمر السلام في غياب التنمية الشاملة للجميع. ولكن السلام هو أيضا عامل تمكين حاسم للتنمية، ولا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، كما يسلم بذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). إن صون السلم والأمن داخل الدول، وكذلك إقليميا ودوليا، شرط أساسي للتنمية.

وفييتنام أمة من ٩٠ مليون نسمة ينتمون إلى ٥٤ مجموعة عرقية مختلفة وخلفيات اجتماعية واقتصادية وتاريخية ودينية شديدة التنوع، يعيشون في وئام وسلام كشعب واحد. وفيتنام تفهم وتؤمن بقيم الإدماج والمساواة وعدم التمييز والمصالحة والتسامح. واستراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية تستند إلى تلك القيم، مع إيلاء اهتمام خاص للفقراء، والأقليات العرقية والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، حتى يتمكنوا من المشاركة وتقاسم منافع التنمية.

وبفضل تلك الجهود، تمكنت فييت نام من الحد من الفقر، والحفاظ على استقرار البلد، علاوة على مواصلة السير على طريق التنمية.

وفي منطقتنا، جنوب شرق آسيا - التي كانت ساحة للقتال في وقت ما - لا تزال الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تسعى إلى إطلاق العنان لإمكانات جميع الدول في المنطقة، بهدف تضييق الفجوة الإنمائية وتقليص أوجه اللامساواة داخل بلداننا وفيما بينها، تحقيقا لهدف الوصول إلى رابطة سلمية شاملة للجميع وتنعم بالرخاء. وتعمل الرابطة مع جميع الشركاء في المنطقة وخارجها في مسعى مشترك يرمي إلى صون السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي بغية تعزيز الأداء الاقتصادي وإحراز التقدم الاجتماعي في منطقتنا.

وأخيرا، تكتسي التنمية الشاملة للجميع على الصعيد الدولي وتحقيق المساواة بين الأمم أهمية مماثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يشمل التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وكفالة سيادة القانون على الصعيد الدولي، بما في ذلك تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويقتضي ذلك تعزيز الشراكة والتعاون الدوليين وإيجاد بيئة دولية مواتية لازدهار جميع الدول، وخاصة البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، فلا سبيل لتحقيق أي من هذه الأهداف دون توفر السلم والأمن الدوليين، اللذين تقع المسؤولية الرئيسية عن صونهما على عاتق مجلس الأمن.

وما تزال فييت نام تواصل العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى سعيا إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سبينيليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، ما دامت هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها الفرصة لمخاطبة المجلس، أود أن أعرب عن التهاني الحارة للأعضاء المنتخبين مؤخرا في مجلس الأمن – إسبانيا، أنغولا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، ونيوزيلندا – وأتمنى لهم كل النجاح. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لشيلي على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والسفير باتريوتا، ممثل البرازيل، والحائزة على جائزة نوبل للسلام، السيدة غُبوي على إحاطاتهم الإعلامية الوافية.

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم شبكة الأمن البشري. وأود أن أدلي أيضا ببعض النقاط الإضافية من المنظور الوطني.

إن في الأحداث التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء العالم تذكرة لنا بضرورة التصدي للأسباب الجذرية الكامنة للنزاعات عن طريق التشجيع على تحقيق التنمية المستدامة والإدماج والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن العمليات السياسية الشاملة للجميع. ولا شك أن هناك إدراكا عاما راسخا للترابط الوثيق بين الأمن والتنمية، وأن كليهما يعزز الآخر في تحقيق السلام المستدام. وعلاوة على ذلك، فإن بناء السلام المستدام يرتبط على نحو وثيق لا مناص منه بالتنمية الشاملة للجميع. وقد أكد مجلس الأمن – في مناسبات عديدة – على استعداده للسعي إلى تحقيق السلام المستدام في جميع الحالات قيد نظره.

ويقتضي تحقيق السلام المستدام أن نكفل عدم حرمان أي من الأشخاص من حقوق الإنسان والفرص الاقتصادية الأساسية الشاملة للجميع، في ذات الوقت الذي نضمن فيه تلبية احتياجات أشد الفئات حرمان وضعفا. ويمثّل الإدماج الاقتصادي والسياسي للسكان المهمشين أحد العوامل الحاسمة لتحقيق السلم والأمن. ويجب احترام الحريات الأساسية وحمايتها والوفاء بها، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات ووسائط الإعلام، إلى جانب سيادة الحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

وعلاوة على ذلك، ترى اليونان، بوصفها عضوا في شبكة الأمن البشري، أن بوسع نهج الأمن البشري أن يسهم إسهاما كبيرا في مناقشات اليوم. وحين يواجه الأمن البشري تحديات متعددة تؤثر على مختلف البلدان والمجتمعات المحلية، فإنه يتصدى لتلك التحديات – عبر رؤيته الشاملة والمتعددة التخصصات – وعن طريق عناصر السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان – بوصفها الركائز الثلاث المترابطة في منظومة الأمم المتحدة.

وتقلل التنمية الشاملة من خطر نشوب النزاعات وتمكّن من تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام، فضلا عن كفالة تكافؤ الفرص والمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، بوصفها عناصر لا غنى عنها لتحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد المجتمعات الشاملة للجميع. وإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في تعزيز التنمية الشاملة. ولدى مجلس الأمن على وجه الخصوص فرصة فريدة لتنفيذ سياسات إنمائية شاملة للجميع عن طريق عمليات حفظ السلام التابعة له، والتي تضطلع بدور رئيسي في إعادة بناء المجتمعات وتنميتها في أعقاب النزاع.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الصلة بين الأمن والتنمية هامة أيضا في سعينا للتصدي لخطر الإرهاب الجسيم

للغاية. وفي ذلك السياق، فإننا نسلّم بالأهمية البالغة لإحراز تقدم ملموس في ميادين الأمن والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في التصدي للإرهاب، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة.

ونظرا إلى موقع اليونان في شرقي البحر الأبيض المتوسط – وهي المنطقة التي شهدت اضطرابات سياسية كبيرة في السنوات الأخيرة – فإنها من أقوى المدافعين عن التنمية الشاملة والمستدامة بوصفها عاملا مساعدا على تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام. وعليه، فإننا ملتزمون بشدة بمواصلة تعزيز وضع المجتمعات المسالمة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشاطر المتكلمين السابقين تهنئة جمهورية شيلي، وأهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، بل وفوق ذلك، تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر أيضا معالي الأمين العام السيد بان كي – مون، وسعادة السيد أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، والسيدة ليماه غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، ورئيسة مؤسسة غبوي للسلام في أفريقيا، على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح.

إن العالم الذي نعيش فيه يمر بمنعطف حاسم من نواح عديدة، وما تزال الصورة الحالية قاتمة، ولا يزال المجتمع الدولي يساوره قلق شديد إزاء التطورات الأمنية الجغرافية السياسية الأخيرة الجارية في كثير من أنحاء العالم. وفي حين نعجّل بجهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،ما يزال وجود النزاعات الداخلية والخارجية يعوق تحقيق التنمية الشاملة في بلداننا.

وتشكّل الهجمات التي يشنها تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“، والهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة وحركة الشباب وبوكو حرام، وقتل أطفال المدارس في باكستان، والهجوم الوحشي للإرهابيين على مجلة شارلي إبدو الفرنسية في باريس، علاوة على الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيجيريا، تحديات إضافية تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بمواصلة الوفاء بالتزاماته. وعليه، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في التصدي للإرهاب والتطرف المتناميين اللذين يهددا السلام والأمن.

وتود كمبوديا أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر إدانتها بأشد العبارات للهجوم الإرهابي الأخير على مجلة شارلي إبدو. وسوف تواصل كمبوديا العمل مع المجتمع الدولي على مكافحة جميع أشكال الإرهاب.

لقد نشأت الكثير من النزاعات عن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك، عدم المساواة بين الجنسين والاختلافات الإيديولوجية والدينية، الأمر الذي يتطلب منا المزيد من التركيز على إيجاد حلول أفضل وطويلة الأمد.

وفي سبيل كفالة الإنصاف والتوزيع المتناسب للموارد، فإن تحقيق التكامل الإقليمي والدولي بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاعات يكتسي أهمية بالغة لضمان عدم انتكاسها إلى النزاع مرة أخرى. ويمكن أن يكون السلام هشا، وعليه، ينبغي صونه عن طريق تحقيق التنمية في الأجل الطويل، بما في ذلك، سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وترسيخ الديمقراطية والمصالحة الوطنية، والقضاء على الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين بطريقة مستدامة، فضلا عن تحقيق العدالة والتسامح بين الأديان.

والتي يكمن في صميمها السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تتراوح بين التخفيف من وطأة الفقر المدقع إلى تعميم التعليم الابتدائي. ومع ذلك، ترى كمبوديا أن العديد من البلدان النامية لم تحقق أهدافها الإنمائية للألفية في المقام الأول

بسبب التزامات لم يتم الوفاء بها والافتقار إلى الموارد والتفاني غير الكافي وانعدام الأمن الغذائي. وازداد الوضع تفاقماً من جراء عدم التيقن المالي في البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي كان له تأثير على التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتالي، هنالك حاجة إلى بذل جهود عالمية أكثر جرأة فيما نقترب من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعلق كمبوديا أيضاً أهمية كبيرة على النهوض بالمساواة والحقوق الأساسية. وفي هذا الصدد، ترحب كمبوديا بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الأمر الذي سيعطي زخماً أكبر للجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي مستعدة للانضمام إلى المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن هذا الموضوع التي سيعقدها رئيس الجمعية العامة في آذار/مارس ٢٠١٥.

وفيما يخص الجهود الإقليمية، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والذي عرض الرؤية القديمة العهد للرابطة لإدماج أبناء شعوبنا من شتى الخلفيات والأعراق واللغات والأديان والثقافات من أجل مستقبل مشترك يعمه السلام والازدهار فيما نسعى جاهدين إلى تحقيق أهداف جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥. ويود وفد بلدي أيضاً أن ينوه بالتزام الرابطة بالعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث نعتقد أن السلام يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التنمية. وفي غضون ذلك، نعمل على تحقيق رؤية جماعة الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥ والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة الرابطة لعام ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد إرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بحضور فخامة السيدة ميشيل باشيليت، رئيسة جمهورية شيلي هنا صباح اليوم. ونهنئ وفد بلدها على توليه رئاسة مجلس الأمن. ونحن نعلم أن قيادة دولة شيلي الشقيقة، العضو في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبشر بالخير بالنسبة لنجاح عمل المجلس.

ونرحب أيضاً بالعرضين اللذين قدمهما السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، والسيدة ليماه غبوي الحائزة على جائزة نوبل للسلام.

ونرحب بالأعضاء الجدد في المجلس، إسبانيا وأنغولا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وماليزيا ونيوزيلندا.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تجري هذه المناقشة خلال سنة تاريخية للأمم المتحدة سنتفاوض خلالها بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لهذه الخطة أن تحدد لنا طريقاً قائماً على توافق الآراء يوصلنا إلى إنهاء جميع الويلات التي نواجهها اليوم نهائياً، ألا وهي الفقر والجوع والمرض وتغير المناخ. وباختصار، نحن بحاجة إلى خطة لإنقاذ البشرية من الويلات العديدة التي نواجهها. وفي هذه المناقشة، من الأهمية بمكان أن ننطلق من وظائف وصلاحيات ومسؤوليات كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة وولاية كل منها، في امتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعندما نتكلم عن التنمية في مجلس الأمن، لا يمكن أن نرسي سوابق، ويجب أن نحافظ على الاتفاقات الحكومية الدولية الرئيسية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء وأن نحجم عن تغييرها، بما في ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)

وأهداف التنمية المستدامة، التي تشكل أساس خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ التي يجب علينا إقرارها.

ويجب أن نمضي قدما في عملنا بشأن المسائل الأمنية نحو التزام بتعزيز التنمية البشرية، والتي ينبغي أن تُفهم على أنها تنمية مستدامة. والطبيعة المعقدة لعمليات حفظ السلام تنطوي على الحاجة إلى التركيز بطريقة تختلف عما عليه الحال في الوقت الراهن، وفقاً لاحتياجات كل دولة أو منطقة يجري نشر قوات لحفظ السلام فيها، وعدم محاولة تنفيذ سياسة واحدة لحالات مختلفة. إن الموافقة الكاملة للدول المعنية ومشاركتها واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية أمور بالغة الأهمية. ويجب علينا أيضاً أن نواصل تعزيز لجنة بناء السلام وتحقيق التنسيق الفعال والمتسم بالكفاءة بين الدول، ولا سيما في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

إن التنمية والسلام والأمن أمور يعزز بعضها بعضاً. ولكن سيتعين علينا اعتبار التنمية الشاملة للجميع والمستدامة أولوية باعتبارها من المتطلبات الأساسية لضمان الأمن والاستقرار. وللإسهام في صون السلام والأمن، يجب أن تركز جهودنا على التنمية الشاملة للجميع التي تعزز التزام الجميع بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة متوازنة.

وبالنسبة إلى نيكاراغوا، يتضمّن الالتزام بالأمن التزاماً بتعزيز التنمية البشرية التي ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تنمية مستدامة. وهذه التنمية تركز على الإنسان ويتم تنفيذها في بيئة من الحكم الرشيد، مع مشاركة المواطنين المباشرة وإقامة العدالة الاجتماعية. وتلك عناصر لازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة.

إن الترابط بين الأمن والتنمية يجب أن يأخذ في الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد في حالات النزاع وما بعده. وسيساعد ذلك على وضع استراتيجية تكون برامج التنمية فيها الأدوات الأولى التي يجب أن نفكر فيها ونستخدمها، قبل الأسلحة، لتحقيق الأمن. وينبغي عكس ترتيب الأولويات في كثير من الأحيان. إن التنمية المستدامة هي التي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار، وبالتالي السلام في العالم.

لقد شهدنا حالات نزاع يقوم النهج المتبع حيالها على اعتبارات أمنية خالصة دون أن يسفر عن تحقيق النتائج المنشودة، وذلك في أماكن من المُسلّم عموماً أنها تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية. ومن ناحية أخرى، يكفي أن نلقي نظرة على الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام وتلك المخصصة للتنمية لندرك أن الفرق بين الاثنتين شاسع ولا يمكن تفسيره بحق. ولذلك، فإن الهدف والنهج الواقعي هو التعلم من التجارب السابقة والتمكين من تعبئة الموارد لمواجهة الأسباب الجذرية للمشكلة وحلها. وفي القيام بذلك، من الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالالتزامات التي تعهدت بها. والأمن مطلوب بالتأكيد، ولكنه أمن العمل اللائق والأمن الغذائي والأمن الذي يصاحب السكن اللائق وأمن الأسر العاملة في العيش بكرامة وأمن الحياة بلا فقر والأمن والموارد اللازمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة.

وإذا لم نلقِ بالاً لهذه الاحتياجات الضرورية لشعوبنا، أو إذا لم نولِها الاهتمام الكافي، فستؤدي إلى انعدام الأمن لدى المواطن وإلى العنف وحالات يمكن أن تنتهي أمام مجلس الأمن. ويجب أن نحرص على عدم فرض شروط على جدول أعمال التنمية المستدامة بمحاولة فرض مفاهيم تقوض سيادة الشعوب. فلم يتم الاتفاق على مثل هذه المفاهيم على الصعيد الحكومي الدولي، وهي بالتالي تنتهك الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأساسية التي يتعين علينا معالجتها على سبيل الأولوية.

في الختام، نتفق مع المقولة الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2015/6، المرفق) التي عممتها شيلي، والتي جاء فيها أن

للعديد من النزاعات أسبابا جذرية كامنة في حالات الإقصاء أو التمييز، بما في ذلك الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. ونظرا لتلك الجوانب، يجب بوضوح ألا يكون الرد عليها عسكريا في طابعه، بل بالمساعدة على تحقيق التنمية من دون شروط من أي نوع وفي إطار الاحترام الصارم لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الشيلية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة والحسنة التوقيت بشأن موضوع صون السلام والأمن الدوليين. كما أعرب عن امتناني للسفير أنطونيو باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، وللحاصلة على جائزة نوبل للسلام السيدة ليماه غبوي على إحاطتيهما الإعلاميتين المتبصرتين.

إن إحلال السلام والأمن أصبح من المسائل المتعلقة بالتنمية على نحو دائم ومتزايد. فالنزاعات تخلف خسائر بشرية بما يترتب على ذلك من عواقب تتجاوز إلى حد بعيد القتلى والجرحى. إن تكلفة النزاعات المسلحة وانعدام الأمن في جميع أرجاء العالم باهظة، سواء من حيث المعاناة البشرية أو فقدان رأس المال الاجتماعي أو الخسائر الاقتصادية. والنزاعات تقوض المؤسسات السياسية والاجتماعية والمالية الأساسية اللازمة لصون الاستقرار وتعزيز التنمية الشاملة للجميع. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس تعزيز السلام والأمن والتنمية بوصفها ركائز متعاضدة. وبالنسبة للبلدان الأخرى التي تعاني من النزاع والاحتلال الأجنبي، نعتقد اعتقادا راسخا، في ضوء الدروس المستفادة من عمل لجنة بناء السلام، بأن عمليتي تسوية النزاعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع تتوقفان على عدد من المبادئ الأساسية.

أولا، لا يمكن أن يتسنى إحلال السلام بدون تحقيق العدالة. ولا يمكن التوصل إلى أي تسوية سلمية منافية للقانون الدولي، لا سيما حينما يتعلق الأمر بالقواعد الآمرة، مثل حظر العدوان والإبادة الجماعية والتمييز العنصري والالتزام باحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

ثانيا، أصبح انتهاك حقوق المدنيين، لا سيما فيما يتعلق بالتطهير العرقي، مشكلة واسعة النطاق في سياق النزاعات المسلحة. والحاجة إلى استحداث أدوات لمواجهة الانتهاكات السافرة للقانون الدولي، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وجبر أضرار المجني عليهم على نحو فعال وكاف وضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات للحيلولة دون تكرار ذلك العنف، تشكل جميعا أمورا ضرورية لتسوية النزاعات بطريقة صحيحة.

ثالثا، ينبغي أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في الماضي في صميم جدول أعمال إحلال السلام وتحقيق المصالحة.

رابعاً، تمثل عمليات تشريد السكان لفترات طويلة نتيجة للعدوان والاحتلال الأجنبي عقبة أخرى في طريق تحقيق التنمية الشاملة للجميع. إن أثر النزاعات على الإسكان والأرض والممتلكات، فضلا عن انتهاك مبدأ عدم التمييز فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك التغييرات الديمغرافية القسرية، يتطلبان اتباع نهج أكثر اتساقا لوضع حد للممارسات والسياسات غير القانونية وضمان عودة آمنة وكريمة للمشردين إلى ديارهم. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي على تيسير الفرص بغية ضمان كفالة حقوق المشردين قسرا وحمايتها.

خامسا، في حالة الاحتلال الأجنبي، يجري تصدير الموارد الطبيعية والقيام بغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة بهدف وحيد، هو توطيد المكاسب العسكرية ومنع السكان المطرودين من العودة إلى ديارهم وعرقلة الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلام. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أيضا أن يولي المجلس الاعتبار

الواجب، في إطار أعماله المواضيعية، لتأثير الموارد الطبيعية على التزاعات بين الدول، لا سيما عمليات التصدير غير القانونية لتلك الموارد من جانب الدول في انتهاك للقانون الدولي.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن عملية بناء السلام الفعالة في سياق ما بعد التزاع يمكن أن ترسخ جذورها ويُكتب لها النجاح إذا جرى إحلال سلام حقيقي على أرض الواقع، على أساس المعايير المقبولة عموما ومبادئ القانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد باختيار الموضوع الشيق للغاية لهذه المناقشة التي نعقدها في مجلس الأمن، والمعنونة ”صون السلام والأمن الدوليين: التنمية الشاملة للجميع في سبيل صون السلام والأمن“. وتبدو هذه المناقشة حسنة التوقيت للغاية، إذ ندخل المرحلة الأخيرة من المفاوضات التي ستؤدي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

واليوم، لا يحتاج الترابط بين السلام والأمن والتنمية إلى المزيد من الإيضاح، نظراً لأن الأحداث التي تقع في شتى أنحاء العالم تدل بشكل متزايد على الروابط المتأصلة بين تلك الأبعاد الثلاثة. إن بلدي، الذي استضاف المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قد تعامل مع هذه المسألة في ذلك الإطار. ولكن مشكلة الاستبعاد، بوصفه أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لانهيار توافق الآراء الوطني بشأن العقد الاجتماعي، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه.

إن تهميش فئات اجتماعية هامة، مثل الشباب والنساء، أو بعض المناطق لصالح المناطق الحضرية أو محاباة من هم في السلطة، حتى بعض الأقليات العرقية أو الدينية، يشكل عاملاً لترع الشرعية، ليس عن أولئك الذين يحكمون فحسب بل أيضا عن الهياكل الأساسية للدولة التي تتغاضى عن ظهور الانقسامات الاجتماعية المزعزعة للاستقرار وتشجعها. وهبوط مستوى الأخلاقيات والقتال للحصول على الموارد الطبيعية يعززان الفساد وتحويل الأموال العامة للاستخدام الشخصي ويحرمان الدولة من الوسائل التي تكفل الخدمات العامة الحيوية. والأسوأ من ذلك أن هذه المكاسب غير المشروعة تُستخدم في السيطرة على الوعي العام للإبقاء على نظام أجور يقوض المؤسسات الوطنية ويجعلها أقل قدرة على الاضطلاع بمهامها التنظيمية. ولا شك في أن تلك الشرور تمثل عوامل حفازة لإمكانية نشوب نزاعات تترتب عليها آثار مدمرة.

وعدم مقاضاة مرتكبي الجرائم المالية يعمل على تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب والخروج عن القانون ويهيئ الساحة لوجود الملاذات الضريبية وممارسة الحسابات المصرفية السرية التي تمكن من تحويل المكاسب التي تحققت بصورة غير قانونية إلى الخارج، ومنح مرتكبي الجرائم الاقتصادية فرصة ذهبية للاستمتاع بالتقاعد في الخارج. وقد يصل في بعض الأحيان الضعف الهيكلي للدولة إلى ذلك المستوى الذي ربما يتيح أيضا للأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم مالية الاستمتاع بالفوائد الناجمة عن ذلك التقصير وبالرغم من إدراك الجميع لجرائمهم، فإنه يمكنهم أن يعيشوا حياة مترفة وأن يستمتعوا بالفوائد الناجمة عن جرائمهم من دون أي قيود. والمبالغ غير المشروعة المشار إليها التي تخرج من أفريقيا لا تتناسب مع الموارد التي تدخل إلى القارة بالوسائل القانونية. وأدت تلك الحالات، بسبب الأزمات التي شهدناها في السنوات الأخيرة، إلى ثورات وحروب أهلية في عدة قارات، أفضت إلى تقويض جميع الجهود المبذولة في الماضي وكل التقدم الاقتصادي المحرز على مر السنين.

واستمرار عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية على هذا النحو الخطير بين الدول وداخلها يمكن أن يغذي التطرف، وقبل كل شيء، يمكن أن يؤجج التزاعات غير المتناظرة. ومن الممكن دائما الجنوح إلى التطرف عند تجاوز مشاعر الإحباط للمستويات

التي يمكن تحملها. والتنمية مسألة مهمة لجميع الطبقات الاجتماعية التي تعيش داخل بلد معين، ولا بد أن يشارك فيها جميع أفراد المجتمع وأن يتمكنوا من التمتع بالمزايا التي يوفرها بلدهم.

ويجب أن تكون التنمية شاملة للجميع. ويجب إشراك الشباب والنساء والأقليات الذين غالبا ما يكونون مهمشين في بعض البلدان بالرغم من إمكاناتهم الهائلة التي تمكّنهم من الإسهام في تحقيق التنمية. ومن شأن الإصلاحات التي تدعم تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك أن يساعدا على منع نشوب الحرب وضمان توطيد السلام الدائم.

وفي ذلك الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يركّز بصورة أكبر على أوجه الخلل الهيكلية داخل الدول، والتي على الرغم من أنها تمثّل شاغلا محليا، إلا أن لها أثرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. وقد تم تناول تلك الشواغل في القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي فاوضت عليه بنن خلال آخر فترة عضوية لها في المجلس. وتسعى آلية الاتحاد الأفريقي لاستعراض الأقران أيضا إلى تحقيق تلك الغاية. ولا يضير مجلس الأمن شيئا – بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين – أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء في المنظمة على إجراء الإصلاحات اللازمة للقضاء على أوجه القصور هذه، التي ما تزال تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن هذه المشكلة أن تكون موضوعا لتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو الذي تمت الإشارة إليه صراحة في البيان الرئاسي S/PRST/2015/3 الذي اعتمد هذا الصباح. وبوسع لجنة بناء السلام أن تسهم أيضا في تحقيق تلك الغاية عن طريق قراراتها لولا القيود المفروضة عليها.

وفي ذلك الصدد، فإننا نلح بقوة على ضرورة أن يتجاوز القادة السياسيين – أيا كانت المجموعة التي ينتمون إليها – الخطابة إلى الأخذ في الاعتبار بشكل ملموس بالروابط القائمة بين الأفكار المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن. ويجب تنسيق الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في الميدان في مجال الأمن وتعزيز التنمية المستدامة أكثر من ذي قبل مع الأنشطة الحكومية في البلدان المستفيدة، بهدف مواصلة الإسهام بقدر كبير وفعال في استقرار الحالة الأمنية وتحسينها، وحماية المدنيين وتعزيز الإدماج الاجتماعي لضحايا الاستبعاد الاجتماعي.

واليوم، فإن العنف المسلح المرتبط بالاتجار بالمخدرات، والكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ، والفقر وانعدام الحماية الاجتماعية، تهدد جميعا الأمن البشري وتعوق التنمية. ويجب أن نأخذ جميع هذه الشواغل في الاعتبار، ليس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فحسب، بل أيضا في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. وعليه، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في موضوع مناقشة اليوم، فضلا عن تأييد محتويات المذكرة المفاهيمية الموجهة إلى الأمين العام من سفير شيلي، رئيس مجلس الأمن (S/2015/6).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.